

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية

تصدر في بافا — ستعا عشرة اشهر *

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى

الحسينى
فهمى

A L - H U O K U O K

JuA dicial Scientific and Educational Review
PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL- HUSSEINI, ADVO CAT

JAFFA, Palestne

الجزء ٣ | مايس ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا

اعلان

اذا كنت تاجراً او مهندساً او طبيباً او مقولاً او سمساراً او كنت
مشتغلاً في اي عمل من الاعمال ومهنة من المهن و اردت ترويج اشغالك
ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور ما عليك الا ان
تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في بافا .

ان مجلة الحقوق منتشرة في جميع الاقطار العربية ومشتريوها يمدون
بالالوف خصوصاً ان اكثرهم من اهل الغنى والثروة ممن يهتمك الاعلان
عن بضاعتك لديهم

اننا ننصحك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة
واحدة لتشاهد ما لم يكن في حسابك من الراج والاقبال .

مطبعة الحقوق

جهازه بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات
والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها
بنظافة واتقان وفضلاً عن ذلك فانها لا تكلف الزبائن بتصحيح (البروفات) ومن
يعاملها مرة يصادف ما يسره من حسن المعاملة واتقان العمل والمباودة في الاسعار .

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية عليّة اديّة
تصدر في يافا - ستعا عشرة اشهر *

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحامي

الحسيني
فهمي

AL - HUOKUOK

JuA dicial Scientific and Educational Review
PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL- HUSSEINI, ADVOCAT

JAFIA, Palestine

الجزء ٣ | مايس ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق بيافا

السنة

٣

الحقوق

مجلة فصلية شرعية شرعية بطرية ادبية

الجزء

٣

١٨ شوال سنة ١٣٤٤

— المصادف —

مايس سنة ١٩٢٦

الموضوع الحقوقي

كلمة

في فلسفة العقوبات وقوانينها

لما كان مأخذ القوانين الجزائية التي وضعتها الدولة العثمانية منذ التنظيمات الاخيرة تتألف من قوانين اوربا الحاضرة والفقه الاسلامي . نجد من الضروري ، لفهم هذه القوانين ، ان نبحث عن منشأ قوانين اوربا والحكمة في وضعها والادوار التي مرت عليها حتى اخذنا عنها ما اخذناه كما يجب ان نبحث ذلك في احكام الفقه الاسلامي .

وجد العقاب منذ القدم اي منذ ان وجدت البشرية ، وكان الغرض منه قديما ايداق الجاني مر العذاب تبعاً لفكرة الانتقام منه ، ولم يكن ينظر قط الى جعل الجزاء بنسبة الجرم بل كان يعاقب بعض الناس على احقر الاجرام بأشد انواع

العقوبات ، ولذلك كانت العقوبات عند اليونان والرومان القدماء وامم الجرمان وسائر الاقوام الاخرى شديدة بحيث لا يمكن التأليف بينها وبين ما تقتضيه الانسانية والمدنية .

فما كان اليونان يعدمون المجرمين بتجرع السم او القاءهم في الآبار او ضربهم حتى الموت او كبحهم بالنار او بغير ذلك من افظع انواع التعذيب التي عرفها التاريخ وكان الرومان يعدمونهم بالقائم من على صخرة عالية الى اسفل او بوضعهم في جوالق يضعون معهم فيها خلدأ او ديكاً او كلباً او افعى ويرمون به في البحر .
ومما يلفت النظر انه بينما كان يظن انه سيدخل على هذه العقوبات الشديدة بعض التعديل والاصلاح في القرون الوسطى جاء الامر بعكس ذلك وازدادت فكرة الانتقام من المجرمين شدة وفضاعة .

فان الانتقام في القرون الاولى كان يقع باسم المعتدي عليه فاصبح في القرون الوسطى باسم الحاكم والدين

وقد كانت تعتبر الجرائم قبل الثورة الافرنسية على ثلاثة انواع : —

- ١ — التي ضد الحكماء ، وهي التي تقع عليهم او على اقربائهم ومن يلوذ بهم .
- ٢ — الارتناد اي الخروج عن مذهب الكنيسة والسحر وغير ذلك مما يقع ضد الكنيسة .

٣ — ما يرتكب ضد الافراد كالسرقة والقتل وهام جرأ .

وظلت هذه العقوبات الى الثورة الافرنسية في القرن الثامن عشر شديدة للغاية فكان المحكوم عليهم بالاعدام يسمون اشد انواع العقوبات وآلمها ، وذلك بأن يلقون وهم احياء في النار احياناً واخرى كانوا يقطعون ارباً بشدهم الى اربعة افراس تساق كل منها الى جهة معاكسة .

وكان ينفذ الاعدام احياناً بنوع من التعذيب يسمونه تعذيب الدولايب حيث

كان المجرم يصلب الى عامود بشكل صليب و يدها مربوطتان وراء ظهره وقبل ان يقطع جثثانه بقضبان الحديدية و يلم الروح يركب في عربة و يعرض على الجمهور للشهير . وكانت اجسام الذين يعذبون على هذا الشكل تنقوس وتنحني حتى تصبح كالحلقة وهناك ، اي في فرنسا ، انواع اعدام اخرى من هذا القبيل

وكانت الاحكام في حق المجرمين تصدر وفقاً لوامر الملك والنظم القديمة او لقوانين رومية او قوانين الكنيسة وتعاليمها او تبعاً للعرف والعادة

والحقيقة ، ان قوانين اوربا الجزائية مستنبطة من قوانين رومية الجزائية ومن العرف والعادة المنتقلين عن الجرمان ومن قوانين الكنيسة وتعاليمها ، ولكن قوانين رومية اهم . ماخذ قوانين اوربا المدنية ، ومطالعة هذه القوانين وتتبعها هي من الدواعي التي حملت الناس في اوربا على درس اللاتينية .

وعلى كل فان ما تركه الرومان مما يتعلق بالامور الجزائية قليل وهذه الخلفات عبارة عن آراء ومقررات لاشهر علماء الحقوق حوتها مجموعة القوانين المسماة ديجستي التي جمعت ودونت بأمر جستينيان مع مجموعة القوانين التي اصدرها اغسطس قيصر وسيللا وهم ما حوته هاتان المجموعتان هو تقسيم جرائم الرومان الى جنابات خصوصية وجنابات عمومية .

والمراد بالجرائم والجنابات العمومية هي التي تستدعي مداخل الحكومة ، اما الجرائم والجنابات الخصوصية فهي التي تعود الى المعتدي عليهم فقط ولا تستدعي تدخل الحكومة .

ولكل روماني في الجرائم والجنابات العمومية كالقتل ان يقيم الدعوى لمعاقبة المجرم ، اما في الجرائم الخصوصية كالقذف والقذف فيكون للمقدوح فيه فقط حق اقامة الدعوى ، بيد انه قد نسخت اخيراً الجرائم الخصوصية واعتبرت الجرائم جميعها عمومية ، واعطي لكل الحق في اقامة الدعوى على المجرم .

وقد كانت قوانين ر. ما في ذلك العهد متفوقة على غيرها من قوانين الامم ،
وسبب ذلك ، هو اهتمامها بالنية والتعمد ، فقد كانت تعد افتتان الجريمة بسوء النية
والقصد مدعاة لتشد يد العقاب .

والعرف والعادة لدى الجرمان اللذين هما المأخذ الثاني لقوانين اوربا اهمية عظيمة
ذلك لان الجرمان اعظم امم اوربا اللذين يشغلون حيزاً واسعاً من هذه القارة ، ويختلف
هذان العرف والعادة اللذان يطبقهما الجرمان في ممالكهم عن قوانين ر. ما من حيث
الاساس من نقطتين :

اولاً — بما ان الجرمان قبائل متفرقة فكانت الغاية التي يرمون اليها في العقاب
الانتقام بأسم الافراد

ثانياً — ينحصر العقاب في قوانين الجرمان بالماديات ، اي انه ينحصر في الجرائم
التي تقع فعلاً ولا يشمل (النية والقصد) ولذا لا يعد الشروع في الاجرام موجباً
للعقاب مالم يتبع الجرم فعلاً .

وفضلاً عن ذلك فقد كانت جارية عندهم عادة اخذ الفدية والارش عن القتل
والجرح كما كانت متبعة عندنا قديماً يقال لذلك (رجليد)

اما قوانين الكنيسة ونظماها التي تشكل الركن الثالث لقوانين الدول الغربية
الحاضرة فيما انها قد تبي محمولاً بها في اوربا مدة طويلة فقد كان لها تأثير كبير
على قوانين اوربا من حيث الاساس وخدمت الامم الاوربية في تلك العصور التي
قضوها في العبادة المسيحية دون غيرها وقومت اخلاقهم وكانت لهم مراقبة من حضيض
الهمجية الى شامخ المدنية والرفق .

الا انها اخيراً — بعد ان انتشرت في اوربا وتوطدت خرجت عن هذا الطراز
اذ شاركت الحكومات في وظائفها . من ذلك تاليها المحاكم الكنائسية ، وفي هذه
المحاكم كانت ترى فضايلاً سرفه اموال الكنيسة واشيائها وقضايا الزنا وبمع

المسكرات والربا والارتداد وتبديل المذهب وما شابه ذلك من الاعمال التي تری مخالفة للإيمان

وقد كان للحكام في المحاكم الافرنسية الصلاحية المطاعة في اعطاء الجرائم اشكالها وتعيين العقاب ، وكانت العقوبات تنحصر في شخص المجرم فقط . وكان اقرباء الجاني ومن يلوذ به يحكمون بالنفي ايضاً وتصادر اموالهم واملاكهم . وقد كان الفقه الجزائي يعد جزءاً من الفقه المدني كما بقى حتي الآن غير مستقل عنه . وكانت الحقوق الجزائية في القرن الثاني عشر تدرس حسب قوانين جوسينيان كغيرها من قوانين روما ، على ان هذه الحقوق اخذت في اواخر القرن الثالث عشر تنفصل عن الفقه المدني ، فكما انه انتشرت في هذا العصر مؤلفات (البرت شراندينو) المختصة بالحقوق الجزائية فقد انتشرت كذلك في القرن الرابع عشر عدة مؤلفات لعدد من علماء الحقوق كمالك بال ويزيو وآرتس وغيرهم .

وقد اخذت الحقوق الجزائية في الرقي منذ القرن السابع عشر بفضل عالمين المائنين كبيرين في الحقوق الجزائية . على ان هذين حصرا الكلام في مؤلفاتهما في ايضاح احكام اللوائح القانونية وتفسيرها ، وفي اشكال الدعاوي الجزائية والعقوبات التي تطبق في محاكمة الجناة ، وفي النظم المتبعة في اجراء المعاملات ولم يتعرضا لنقد القوانين الجزائية الموجودة والبحث في لزوم اصلاحها ، اية انهما لم يتعرضا لأنظار العلمية الجزائية التي يجب لفت النظر اليها لتأني القوانين الجزائية موافقة للعدل والأنصاف والمصلحة العامة . وقد كانت مؤلفات العالم الأفرنسي (جوس) والعالم الإيطالي (كراماني) في القرن المذكور تأثيراً كبيراً سواء على المحاكم او على رجال الحقوق .

وقد حصل في اواخر القرن الثامن عشر تطور عظيم في عالم الحقوق الأوربي ، فنبغ في تلك القارة في ذلك الدور كثير من كبار العلماء والفلاسفة والكتاب الذين

اخذوا يناهضون ظلم الحكومات الغربية واستبدادها ويعملون على خلاص شعوب اوربا من ذلك الظلم ورفع لواء الحرية على تلك الديار .

وقد اوقف هؤلاء العقريون افلامهم والسنتهم وصرفوا ذكاهم وبذلوا قصارى جهدهم في العمل على ازالة تلك السلطة المستبدة التي ارهقت شعوب اوربا ظلما والتخفيض من غطرسة رجال الدين التي اخذت تزداد من يوم الى آخر ونبتذ تلك القوانين والانظمة الجائرة واستبدالها بأخرى تضمن للناس حريتهم الطبيعية والعدل والمساواة .

وقد حدث بسبب ذلك انقلاب في الافكار ادي الى استبدال تلك القوانين الجائرة بقوانين اتم واوفي ، ورجع هذا التطور والاصلاح بالرقي والفائدة على قانون الجزاء .

وحدث في (نولوز) سنة ١٧٦٢ ان حكم رجل افرنسي يدعى (جان كالاس) بالاعدام ظلما ونفذ الحكم في الرجل المسكين حرقاً رغم ما اورده محاميه من البراهين القاطعة على براءته فأثرت هذه الحادثة بفولتير تأثيراً عظيماً فتناول القلم واخذ يتافع عن الانسانية المتألمة بكل قواه

وقد استطاع فولتير بتأثير بيانه وقوة عارضته ان يحمل اولياء الامور ان يروا لزوماً لاعادة النظر في تلك القضية . واعطي القرار اخيراً ببراءة ذلك المسكين الذي اعدم ظلماً ورد ما صودر من املاكه الى ورثته .

هذه الحادثة جعلت القلوب في اوربا كلها تشعر بجرمة الحقوق الانسانية وافضت الى نهيج عظيم في الافكار .

وفي تلك الاثناء ، ظهر اديب من اعظم الأدباء يدعى (باكاريا) الف كتاباً مفصلاً في الأجرام والعقوبات اودعه كثيراً من مظالم الحكومات ومساوى المحاكم بقلم بليغ نجباء ما كتبه هذا الأديب الكبير ترجمانا صادقاً لما كانت يماينه

الأوروبيون من المظالم والمتاعب . بأكاريا اول من حاهر بوجوب الغاء الاعدام من قوانين اوربا .

ومنذ ذلك العصر ، اخذت فكرة الانعام من الجاني وتعذبه تتضاءل كما انه قامت سوق المناظر حول مشروعية العقاب الحكمة في تفهيمه الى الحكومة والحد الذي تنتهي عنده سلطتها في ذلك .

وقد اتسع نطاق هذه الحقوق بعد الثورة الفرنسية الاولى سنة ١٧٨٩ بما ضمه كبار علماء الحقوق اليها من الآراء والافكار والدلائل العقلية والاقتصادية والاجتماعية .

ونشأت في مشروعية عقاب المجرمين من هذه المباحث والمناظرات اربعة صاحبها الاول (بأكاريا) و (روسو) والثاني (بانتام) والثالث (كانت) والرابع (راسسي) فكان رأي جان جاك روسو كما يأتي : « ان الانسان بعد ان عاش مدة غير يسيرة بدويًا ومنفردًا تكونت منه عائلة اجتماعية او مجتمع انساني بعقد اتفاق بين بعضها بعضًا » . وقد الف المشار اليه كتابًا قيمًا في هذا الشأن اودعه آراءه في العقد الاجتماعي .

ويرى القائلون بهذا الرأي انه كان للانسان قبل ان تتألف الجمعيات البشرية حق المدافعة عن نفسه ولو ادى ذلك الى قتل عدوه . اما بعد تأليف الجمعيات البشرية فقد تنازل كل فرد للهيئة الاجتماعية التي ينتسب اليها عن هذا الحق وبذلك اصبحت الهيئات الاجتماعية ذات حق في معاقبة من يعتدي على احد افرادها . وذهب بعض علماء الحقوق الى ان الانسان رضي بأن تعاقبه الهيئة الاجتماعية فيما اذا اخل بنظمها نظير حمايتها نفسه وحقوقه ودفاعها عنه ، وبذلك اكتسبت الهيئة الاجتماعية الحق في معاقبة المجرمين . ولكن الأكثرين من العلماء لا يرون هذا الرأي لان هذا المذهب يمزح حق الدفاع المشروع بحق ترتيب الجزاء ، ومن

المعلوم ان حق الدفاع يوجد بوجود الخطر ويزول بزواله : فلو ضرب المعتدي عليه المعتدي بعد انتهاء الدراع لا بعد ذلك دفاعاً عن النفس بل تشعيماً وانتقاماً .
اما العقاب فهو غير ذلك مطلقاً ، وانما يترتب بعد وقوع الجريمة والضرر .
على ان حق الهيئة الاجتماعية في ترتيب العقاب في حق المحرمين يشأ عما كان للأفراد قبل تأليف الجمعيات الشريفة من حق دفع الضرر بالضرر والعنف بالعنف ضمن حدود المدافعة المشروعة . وبالنظر الى هذا لا يجوز ان يتجاوز سيف الدفاع الحد الذي يندفع به تعدي المعتدي وتجاوز المسيء ، فاذا كان ضرر المعتدي مما يدفع بالضرر لا يجوز لنا رفعه لقتل ، وعلى ذلك لا يجوز الحكم بالاعدام على الجاني الذي يمكن انقاء ضرره بالسجن ، وكذلك لا يجوز اجراء التعقيبات في حق المجرم اذا اصبح في حالة لا يستطيع معها ارتكاب اي جرم واحداث اي ضرر ، فلو فليجت بدا احد بعد ان ارتكب حرم السرقة مثلاً لا يجوز اجراء التعقيبات القانونية في حقه .

على انه لا يمكننا ان نعتبر ما جاء به روسو من ان الانسان بعد ان عاش منفرداً ردحاً طويلاً من الزمن عقد اتفاقاً على ان يعيش جماعة — كقضية مسلم بها لأنه لا يوجد لدينا ما يثبت وقوع حادث عظيم كهذا في دور من ادوار التاريخ وهناك دلائل كثيرة تثبت لنا بالعكس ان حياة بني الانسان مجتمعين وتأليفهم جمعية ليس بأمر اختياري بل اضطراري ، والانسان كما قال ابن خلدون مدني بالطبع ومخلوق اجتماعي ، وقد ألف الانسان الهيئة الاجتماعية بدواعي فطرة ولطلبات حياته ، وقد كان ما كارباً وفيلا تغير ممن اخذ بهذا الرأي وقد رأى بانتاء وهو احد فلاسفة انكثرا حقوقها ان الجمعية البشرية تلك حق معاقبة الجاني ليكون لها حق المحامطة على حياته وبقائه ، والعقاب واسطة ضرورية لحماية الجاني ، وانما ما رمى اليه راسه في العقوبات هو ترتيبها باسم المنافع

العامة ، وذهب الى انه من اللازم ان يكون العقاب اشد من الجرم .

وقد وردت على هذه القاعدة اعتراضات عدة ومنها قولهم انه اذا عملت الهيئة الاجتماعية بمقتضى هذه القاعدة تكون صحت بالحق والعدالة باسم المنافع العامة ، لأنه اذا اريد وضع القوانين على هذه القاعدة فلا يمكن ان تراعى فيها النسبة بين الجرم والعقاب ، ولا بد ان تأتي العقوبات شديدة لارهاب الخافي واعتبار غيره .

فوقبل هذا المذهب ووضع بعده قانون بص على معاقبة السارق بالاعدام بقصد استكمال الراحة العامة واستتباب الامن فلا يجوز الاعتراض عليه ، ولواعتراض عليه احد بشي . لاسكته واضعه بقوله « اني لم اقصد بتطبيق هذا القانون شخصاً معيناً بل كان جل غرضي الخيلولة دون وقوع السرقات محافظة على المنافع العامة وراحة المجموع . »

والوافم ان السبري العقوبات على هذا السبب ظلم محض ، و يقتضي احقاق الحق في السير على هذا المذهب عدم حصرالعناية بأداة الماعل الحقيقي لحسب لان العاية من العقاب ليست اجراء العدة وادانة المخرم بل انفاية كل العاية صيانة المنافع العامة وسلامة المجموع ، وصيانة ذلك تستدعي عقاب المتهم سواء كان بريئاً او مذنباً .

اما (كانت) الفيلسوف الالماني الشهير المولود سنة ١٧٢٤ والمتوفي سنة ١٨٠٤ فقد ذهب الى عكس ما مرته ما ، قال : اذا اتى الجاني ما يخالف الوجدان او بعارة اخرى اذا اخل بالوظائف والاحلاق المسماة اصطلاحاً (مورال) فالحكومة الحق في ترتيب العقاب في حقه . لأن الوجدان والعمل يستمرمان ترتيب العقاب على مثل ذلك الخافي ولا ينظر الى كونه في حد ذاته رافعاً لاهيئة الاحتمائية او غير نافع ، رادعاً لغير او غير رادع . مصلحاً لفس الجاني او غير مصلح ، ذلك لان من جرى هذا الجرى من العلماء انما يرمي الى تحقيق كون الخافي مستحقاً للعقاب او غير مستحق ولا حكم اشبي ، آخر لديه من الاشياء بعد . « تعريب الحقوق » « لها تلو »

القانون ، الحق ، العدالة (١)

— ٣ —

فلما في لعدد الماضي ان اصار المرأة عندما يدعون ان النساء حقاً في الاشتراك بالانسانية لا يعنون ان لمن حقاً قانونياً بل قصارى سعيهم ان يمنح هذا الحق لان النظام النيابي هو من مميزات الديال المعاصرة واداء حق كهذا اشارة خفية الى نظريات الحقوق الطبيعية التي بطل استعمالها منذ الحين الذي كان ينظر الى الحق كشيء طبيعي للانسان .

و يتعد باستعمال لفظ حق على هذه الصورة واتخاذها للتعبير عن الاداء الواقع اخفاء السلطة امر ما لا يزال من قبيل الاوكر والاراء .

وان ما يغائسه تشارن هنا بين كلمتي « حق » العربية واخواتها الالمانية والالمانية فتستعمل الاخيرة للدلالة على الاداء الواقع المطبق على احد الدود القانونية فتوافق بهذا المعنى كلمة « حق » العربية .

اما الالفاهد النافية فتستعمل فصلاً عن ذلك للدلالة على مجموعة الدود القانونية او على القانون نفسه . فكما يقال « اتفاق المدني » يقال ايضاً « حق مدني » وكما يقال « حق وضع اليد » يقال ايضاً « القانون المدني » وذلك مما يوضح ما بين الحق

(١) ترجمه عن الانكليزية بتصرف من كتاب « مقدمة درس القانون » لمؤلفه العلامة القانوني المستر مردريث . كوديني رئيس مجلس الدروس الحقوقية في فلسطين باذن خاص من المؤلف المشار اليه .

والقانون من الرابطة اذ لا يعد ان تطلق كلمة الحق على سد قائم في يكون الادعاء بالحق واقفاً على مقتضاه .

فما تقدم ، يتبين للباحث في ماهية الحق وضيعة القانون وماهيته ، ان الوجهة التي تجب العناية بها هنا هي اشتغال هاتين المألتين على النظام ولذلك يجب التفريق بينهما وبين التحكم والقوة

فاللحكم تع لاعتبارات شخصية موقفة لا تنطبق على قاعدة عامة ولا تقوم للحق ضمن دائرة التحكم قائمة لانه لا يوجد هناك نظام يدعم الحق . ويمكن ان يقال هكذا عن القوة لدى مقارنتها مع الحق .

فالقوة هي القدرة على التحكم باعمال الناس وتصرفاتهم والعلة بها حسب الاهواء والرغائب ، والمؤدية لتسعمل القوة وتغير عارضا يحضروا على حقوقهم فتتخذ بذلك الحق لاستعملها بمتنص قاعده من قواعده ، وقد قال ابراهيم في كلامه عن الطريقة التي جعلت القوة في الدولة مستمدة حادثة للحق ما يأتي : (تدعو القوة القانون في يدي الامر الى تنفيذ ارادتها كعقود يقرها وامرها ، ولا يثا ، بتعزيز النظام والمساواة المذنين لا يفارقانه ، ان يعني سدة السيادة والامرة و يصبح سيداً للقوة بعد ان كان خادماً في بيتها) .

على انه قد يسي من كانت القوة في يده استعملها ويخرج مع ميوله عن حادة العدل غير متع قاعدة او قانون . ومن هذه التصرفات تعرف بالاستبداد . ونسأ الحرة في العال من استعمال القوة المخردة قائما شئت عن سبب صاير رعاء ادعاء كل من اصحاب ان الحق معه . وكثير ما رأينا الغالبين يدونون زوراً ان العناية لاختية مساعدتهم ويزيد مدعيانهم .

هذا وان مسائل الدولة والحق والواجب مرتبطة بمسألة العدل اذ يسعى متنافر مثلها مع العصف والقوة والاستبداد

والعدالة كما يعرفها جوستينيان هي « الرغبة المستمرة في اعطاء كل ذي حق حقه » ومبني كان هذا التجديد ناقصاً من وجهة مادية العدالة الأدبية فهو وافي بغرضنا من وجهة ارتباط العدالة بمباني القانون ، الحق لأن ما يستحقه الإنسان إنما يستحقه بمقتضى قاعدة قانونية أو ددية ، وعلى ذلك يكون تطبيق العدالة بتطبيق القانون نفسه

فالعدالة إذاً هي من قبيل الأفعال لا من قبيل الرغبات والميول كما عرفها جوستينيان لما يوجد من الدلائل على المطالبها المعلي على قاعدة من قواعد الحق .

ولا يدعى القاضي بالعدل إلا إذا طبق القانون دون وجل ولا محالة كما أن الشارع لا يكون قد وضع قوانين عدة ما يتوخى فيه المساواة بين أفراد المجتمع . وليس من العدل مثلاً أن تعادل الضرائب المفروضة على الفقراء التي تفرض على الأغنياء أو أن يعاقب صغار المجرمين بسبب الشدة التي يعاقب بها كبارهم .

ويجد القاضي مقاييس العدالة موصولة له في قانونه ، الشارع والفرد فيستطاع مقياسها من الاعتبارات الأدبية فقط ، ذلك أن القوانين غير مادية أحياناً ، لا يكون القاضي غير عدل بتطبيقها . ويرى الفرد العادل أن من واجبه أن تأتي أعماله وفقاً لما تتطلبه الآداب لا لما يتطلبه القانون

هذا وإن الآراء بين القانون والعدالة متباعدة كما هو بين القانون والانتظام لأن غرض القانون توزيع العدالة وقد وضع المأمينين ولا شك أن حياة المجتمع تقتضي التعارض بين مصالح الأفراد بعضهم مع بعض ومصالح الأفراد مع مصالح الدولة والعدالة تقوم على التوفيق بين هذه المصالح المتعارضة وذلك هو الغرض الذي يرمي إليه القانون أيضاً . ولنا في تسمية المحاكم التي تطبق القانون (المحاكم العدلية) وفي تسمية القضاة عند بعض الغربيين (العدالة) دليل دلي على علاقة القانون بالعدالة وإن هذه العلاقة

توافق قواعد الآداب حيناً وتخالفها أخرى .

وتراعي قواعد الآداب أسسها الشريعة من شخصية واجتماعية ، وهي وان كانت متفقة والقوانين من حيث سعيها معها لتنظيم التصرفات فهناك فرق كبير بينهما في تقدير اعمال البشر و طريقة احكامها ، فبينما يكفى القانون بانطباق الأعمال ضاهرياً على احكامه لانكتفي القاييس الادبية بذلك بل تتعداه الى البواعث الخفية التي دعت الى اتيان تلك الافعال .

اجل ان الانسان بطل بربناً في نظر القانون ، ماصدع بأمره واجتنب نواهيه ولكن ذلك لا يعني الحكم نهائياً على قيمة الانسان الادبية ، فلا يمكن اصدار مثل هذا الحكم بالاضافة الى الافعال الخارجية فقط لانه صلاح امرء يتوقف ادياً على حالته النفسية وما اجراه الاعمال والامساك بها الا امارات لا كبير اهمية لها .

وقد اعتنت الديانات الراقية كالمسيحية والاسلامية والبوذية كل العناية بدرجات متفاوتة بأمر البواعث الخفية وتحكيمها في افعال الناس ودرجة صلاحهم وبذلك نشأت بين الناس دعوة شديدة الى الفضائل الادبية .

وإذا قال أحد ان القانون يطبق على تصرفات البشر الظاهرية فقط لا يقصد بذلك ان ليس للحالة العقلية التي توافق وقوع الفعل من علاقة بالقانون . ولا يستوي رحلان رجل قتل آخر متعمداً ورجل قتله غير متعمد في سورة غضب دون افعال وعده رعية النظام . ويظل القانون راضياً عن المرء مادام ممسكاً عن قتل الغير سواء كان امساكه عن رعية من القانون او عن عدة سنوح الفرصة المناسبة ، اما في نظر الآداب فقد حذرت التوراة كل من نظر الى امرأة ليستهيها فقد زنى بها في قلبه (وحكم القانون حسب الطامس يقتضي ولا شك تحديد مجاله ، اما تنقيف النفس فليس من وظيفة القانون ، وكل فعل ينشأ عن الميل الى الصلاح خارج عن دائرته ، فلا اعتبار بالجليل والصدمة والرحمة كلها فضائل ادبية غير انه لا يطالب بها قانوناً .

وهناك بعض الامور التي لا يمكن بتدخل فيها القانون قد ادخلت في عصرنا الحاضر تحت رعايته .

وكثيراً ما يحجم القانون عن التعرض للاعمال البشرية حتى في الاحوال التي يمكنه ظاهراً التعرض لتأمين استقامتها . وبشأ ذلك اما عن تعسر اقامة الادلة والبراهين عليها او عن كون الاعمال غير مجدية للصرف في معاملات الناس بعضهم مع بعض الى الدرجة التي تستدعي تعرضه وان كانت تلك الافعال مذمومة في حد ذاتها . فالكذب والنعيمية والفجور جميعها معائت فاضحة الا ان القانون لا يعاقب عليها عادة الا في ظروف استثنائية اية عندما توجد اسباب تزيد في فظاعتها ، ولهذا الاسباب اعتبرنا اليمين الكاذبة والتزوير والاقتراء داخلة ضمن نطاق القانون .

ومع انه ليس من العدل ان يؤذى احد آخر بسوء نيته او اهماله ويترك دون عقاب ولا حساب فقد اختير ذلك لما يترتب على تعرض القانون من الاضرار في كثير من الاحوال حيث يكون ضرره اكثر من نفعه وقد قال المسترملر: ان القانون لا يتصدى للافعال الا في حالتين الاولى : عندما يكون الفعل الجارى ذا اهمية وفيمة مادية والثانية: ان يكون قابلاً للحصر والتجديد ، فان فقد هذين الشرطين في فعل ما خرج عن كونه قانونياً واصبح اخلاقياً . ومراعاة العدالة واجبة في كل حال » ثم ان القانون كثيراً ما ينهى عن افعال او يتطلب افعال اخرى دون ان يراعى في ذلك الدواعي الاخلاقية والادبية وانطباق اوامره . نواهيها عليها . فسوق الناس سياراتهم ميمناً او بساراً مثلاً ليس بامر ذي بال فسادوا السيارات في انكثرتا يسير ونها على يمارم بينهما السائقون في ابروا الوسطى ومصر وفلسطين يتوخون الجهة اليسرى وليس السير في الجهة اليسرى خطأ في حد ذاته غير انه على كل فرد ان يتوخى السير في الجهة المعتادة خطأً لفظاً العام . والقانون اذا عين السير في جهة

يجب عدم العدل منها الى غير ما ودا امر راير في اخيه اليحي متلافن خطأ
مخالفة ذات الامر والسير في الجهة اليسرى ، مثال هذه كثيرة والمطلب ان يسي
لهيئة الاجتماعية هو النظام الاجتماعي مع صرف نظر عن اية شكل يظهر ،
وكل فرد صالح من الرعية لا يظن ساء ما بين النظام المقرر للصحة العامة
لان الاصل فيوضع القواسم ، وانما هو خدمة العدالة والمساواة .

على انه وان وجدت هذه الفرق بين القانون والادب مع متفقان في امور
اخرى ذات شأن لان احكام القانون مؤسسة على احكام الآداب ولو لم تكن
كذلك لما كان لقانون هذا السيطرة على الناس .

وقد جاء في هذا المعنى قولهم : « ان العدة القانونية ترمي الى تحقيق العدالة
الادبية والواقع ان قوة تلك تستند بسوع حص الى الشعور العام ، ولو كانت قواعد
الحق القانونية تبعاً دائماً عما تتجدها العدالة الادبية وتحكم الشعب بتقتضاه
لانتمت الدولة على نفسها » . يلاحظ ذلك في وحدة التعابير المتعملة في الكلام
عن العلائق والمقاصد القانونية والادبية . يشاهد ذلك ايضاً لدى النظر في المسائل
التي يبحث فيها عن القانون .

ومن الامور المسلم بها انه يطلب من الانسان : يونياً وادبياً ان يفي ما عليه
من الديون وان يمسك عن الاصرار لا حري وان يتصرف تصرفاً تكون مصالحهم
معه محترمة . ودرأ ما يلحق في حل القضايا القانونية الى ما تراه العامة عدلاً
ووفرضاً انه ينبغي ان زيد راكباً سيارته رأى صديقه عمراً يسير في الطريق
رجلاً وقد اخذ منه التعب مأخذه فوقف زيد سيارته وعرض عليه الركوب
معه ورضي عمرو بذلك وركب معه ثم بعد ان قطعت السيرة مسافة قصيرة حدث
اصطدام بهمال من زيد بأنت سائق سيارته في غير الجهة المعتادة ولحق عمرو من
جاء ذلك اذى كبير تم حاء عمره ، احير وضاب زيدا بما لحقه من العطل

ومصاريف التداعي وما اتبته فلو عرض مثل هذا الامر على فرد من العامة ليحكم في هل من العدل ان يدفع زيد مصاريف عمرو ويضمن ضرره لأجاب بما يعادل مروتته في الرأي ويكون غالباً يرفض مطالب عمرو ، ولو سئل عن سبب حكمه هذا لأجاب فوراً ان عمرأ لم يعط شيئاً لزيد نظير ركو به لذلك فلا يجب ان يأخذ شيئاً .

غير اننا اذا بحثنا في الامر من وجهته القانونية وفرضنا ان عمرأ رفع دعواه الى المحكمة وطلب تضمين زيد ما لحقه من عطل وضرر لبنت المحكمة حكمها على بند من بنود القانون دون ان تراعي ميولها فتبحث فيما يفرضه القانون على الشخص الذي بدعوا آخر الى الدخول في ملكه تجاه المدعو بلا مقابل فاذا وجدت نصاً صريحاً فيها فتستقرى الامثال والاشباه وتقيس عليها ، فاذا لم يكن ثمة من نص شرعي او امثال او اشباه تفصل فيها حسب المادى القانونية المقبولة ، ولكنها على كل حال لا تكتفى بالاختصاص بما يترأى لها من عدالة الطلب او عدمه .

وكثيراً ما يخالف الحكم الصادر من المحكمة وجهة النظر العامة من حيث العدالة وذلك لان القانون يصبح مع الايام قديماً وتسون الحياة الاجتماعية تتطور وتغير بتغير الازمان والاحوال وخير طريقة لاجتناب التضارب بين احكام القانون واحكام الآداب العامة والتوفيق بينهما الاستمرار على تحرير القانون وتعديله حسبما يطرأ على الآداب العامة من التطور والتغيير . « امين جرجورة »

قداسة البابا

بحث في الحقوق الدولية

— ٢ —

تحليل قانون التأمينات الصادر في ١٣ مايس سنة ١٨٧١ وماهيته

رعي واضعو قانون ١٣ مايس سنة ١٨٧١ من وضعهم اياه الى هدفين:
اولها تطبيق برنامج (الكونت دو كاوور) وهو (جعل كنيسة مستقلة ضمن دولة مستقلة) وتانيهما ازالة قلق الدول وتخوفها من ان يصح قداسة البابا تابعا لدولة ايطاليا . وقد دعي هذا القانون بقانون تأمين امتيازات مقام الكرسي الرسولي والحاكية الروحية وتحديد مناسبات المدول صلاحتها بالكنيسة . وبتألف هذا القانون من فصلين . ونصرف النظر الآن عن الفصل الثاني الذي يبحث في مناسبات دولة ايطاليا مع كنيسة ايطاليا لانه لا تعلق له بالحقوق العمومية الدولية . اما الفصل الاول فيتعلق بامتيازات مقام الكرسي الرسولي واليك تعدادها : —

١ — تحليل قانون التأمينات

لم تعط القوانين التي صدرت قبل هذا القانون ، الحاكم الروحي حق الحاكمية على قسم من اقسام روما مطلقاً . وكل ما جعلته له هو حق الانتفاع بالفاتيكان وسراي اللاتران وحديقته المشتملة على مصيف (كاستل غاندولفو) وبعض اموال غير منقولة اخري . وقد اعفيت دار العاديات والمكتبة ومعاهد المصنوعات النفيسة الموجودة في هذه السرايات من كل ضريبة وحظر بيعها واستملاكها للمنافع

العمومية . ولم تصرح بصفة أن قداسة سر صمة الحاكمة به إما بخصوص ، ولم تعط مادة من موادها هذه الصفة لقداسته

وقد صرح المسيو ونكي الـ عي في وضع هذا القبول بقوله صلاً في مجلس المبر (لا يمكن اعطاء قداسته هذه الصفة لأن حق التخاذل حتى عقد المعاهدات الوفاقية بشي* بعض النتائج غير انقضية ١ - بيد ان قانون ١٣ ميس ١٨٧١ منح قداسة البابا بعض امتيازات الحاكمة مصلحية العادية في كل شيء :

١ - ان شخص البابا مقدس ومعه ١٠٠ قداسته شخصياً في حرز من تكيل القسا . وليس لمحكمة اخر من تدعوه في المدول في حضورها . ولا يسري عليه نظام التوقف ، الخ .

٢ - رب سائر يقول اليس من مذهب الخلق احد من رجال الملاط دالية عرف قداسته الى محاكم ايطاليا في الامور الحقوقية لاحرار العقود التعهدية ؟ فيحييك قانون الممارات على هذا في اسك . وان ديون قداسة البابا لا يمكن تحصيلها بواسطة السلطة القضائية وهي سيرة ماثولة بالمحافظة عليها) لانه ليس لقداسته ان يشكل محاكم جزائية ولا حقوقية في الفاتيكان لانه قد فقد هذا الحق يوم فقد حاكيمته الزمنية ولم يخوله قانون الممارات هذه الصلاحية .

ولدى البحث في هذا القانون تبين ان اقتراح جعل قداسة البابا حائزاً على هذه الامتيازات قد رد ورؤي ان الاحذر قناه راعى الى اوثاف احتوقية راع لمحاكم ايطاليا .

على ان الواقع خلاف ذلك ، فقد اسس البابا لادن الثالث عشر في ٥ ميس سنة ١٨٨٠ عدة محاكم في الفاتيكان لفصل مبريشاً من الاحكامات ان محلفي الدوائر الروحية او بين موظفيها .

وفي تموز سنة ١٨٨٢ رفع معاري يدعى « مارينو جي » الى محاكم ايطاليا قضية

اعتد عليه احدى محاكم في مصر في مدعي عنه اعتراضه بصلاحيته
تلك المحاكم خديعة في الحكومات محكمة رومة لحقوقية انها ذات صلاحية للفصل
في دعوى كهذه فقلعت .

٢ وتعد في الامم المتحدة ان شخصنة اسمة البار من تحقير او تعرض
لادبة ، وحسبى . و انشئت مع ، محكمة ، وكانت موجهة ضد شخص المثلث .
وتستوجب التعديت العدية موجهة ضد شخص تدمته ، وسائط المباشرة المينة
في قانون الاقوال والامم المتحدة . فتمسح به في ذلك القانون واحكم
في هذا الشأن يعود الى محكمة الجبايات .

٣ حتى حكومة مصر انشئت محكمة لاختصاصات المراسم استقي نظام
رؤساء حكومات رده من ، محكمة ، ملية ان تعطيه المكاسة
المستارة المعطاة من قبل ، كد و يكيه الاخرى . حتى ان يكون لقداسته ان
يتعد من حمد العدد بعدد ، حافظه على سرايه ومن في معيته .

٤ لقداسة البار ، من مختارة ، وهذا فائدة التي اسحت مرعية منذ
سنة ١٩٧٠ من سنة التغيرات خربة حقوق الكرسى الرسمى

هذا وليس لاحد ان يوسس توة اعمدة يكت مرانته الدخول الى السراي
والامم الكى يقيم فيه فداء . حرة مقيمة او دائمة بقيامه بى يتعلق بوظائفهم
ماذ يصدره الاذن من احد مجلسي المجلس المسمى (قوتقلاو) (١) او المجلس
المسمى (كوسين) (٢) . كند ان احل في الدخول الى الاماكن التي اعدت لعقد
ذاتك المجلسين .

(١) مجلس يتألف من الكرادلة لانتخاب الباباوات

(٢) مجلس رومى للفصل في المسائل

وقد حدث في الليلة الثانية من تشرين الثاني سنة ١٩٠٣ ان تبنت النار في مكتبة الفاتيكان ولما لم تقو مضخات الفاتيكان على اطفائها دعى قداسة البابا رجالا اطفائية رومة الى دخول الفاتيكان فدخل جم غفير منهم اليه معهم (امين) المدينة ومدير الشرطة ومأموران آخرون .

٥ — ولقداسة البابا حقوق اخرى غير ما ذكر من حقوق الحاكمية كحق ارسال السفراء اي المفوضين السياسيين الى الدول وقبول سفراء الدول ومفوضيها .
وجما ان احكام قانون التأمينات هذه تتعلق بما بين الحاكم الروحي ومختلف الدول من العلاقات فقد اصبحت ذات صفة دولية ومع ذلك لا نراها كافية للدلالة على كون الدول قد صدقت على هذه الامتيازات المبحوت عنها والخاصة بالحاكم وعلى وجوب رعايتها والحفاظة على تنفيذها بل ليست كافية لتأمين حرية قداسة البابا في وظيفته الروحية .

٦ — صرحت المادة التاسعة من قانون التأمينات ان لقداسة البابا تمام الحرية في القيام بوظائفه الروحية وله ان يلقى جميع اوامره المتعلقة شئك الوظائف على ابواب اديرة ورومة الكبرى وكنائسها .

٧ — تعهد هذا القانون بصيانة الدوائر المختصة باصدار اوامر قداسة البابا الروحية واحكام الرهبانية وهيئات المبشرين والجمعيات الروحية الاخرى .
٨ — لا يكون الرهبان الذين يشتركون مع قداسة البابا بالقيام بوظيفته الروحية باعتبار صفاتهم الروحية عرضة لاي تفتيس او تحوير .

٩ — لقداسة البابا حق مراسلة العالم الكاثوليكي كله وقسمه بحرية دون اطلاع دولة ايطاليا ومداخلتها .

١٠ — ان بقاء الحكومة الروحية يتوقف على الواردات المالية وقد وظف قانون التأمينات للحكومة الروحية وظيفة من مال بقدر واردات السنة الاخيرة للحكومة

قداسة البابا الزمنية • والوظيفة دائمة غير قابلة للتترك ومسجلة في سجل الديوت العمومية الكبير باسم قداسة البابا على ان قداسه ممتنع كل الامتناع عن قبولها .

١١ - حافظت المادتان السادسة والسابعة من قانون التأمينات على حرية انتخاب البابا محافظة لاعتراض عليها ، وفي ١٨٧٨ عند انتخاب البابا لاون الثالث عشر وكذلك في سنة ١٩٠٣ عند انتخاب البابا بيوس العاشر تجلت مراعاة دولة ايطاليا لاحكام هاتين القاعدتين تجلياً تاماً .

ويتولى الحند الايطالي امر المحافظة على مجلس القوتقلاو طول مدة انعقاده ويكون للكرادلة • داخل هذا المجلس امتيازات لايتحتمون بها وهم خارجة •
١٢ - لقد صرحت المادة الثالثة عشرة من القانون المذكور انه ليس للدولة الاشراف على المؤسسات الروحية وبرامجها التدريسية .

والخلاصة ان قانون التأمينات لم يترك وسيلة من الوسائل التي تجعل قداسة البابا على وفاق مع دولة ايطاليا الاخذ بها ولا طريقاً تفضي الى الوئام والسلام الاسكنها مما لاقى من دول اوربا ارنياحاً وابتهاجاً عظيمين .

ب في طبيعة قانون ١٣ مايس سنة ١٨٧١ وماهيته

يرى البعض في هذا القانون الذي هو جزء من حقوق ايطاليا العمومية الداخلية انه نسيج وحده ويمكن للقوة التشريعية التي وضعت ان تلغيه ، وانه ليس حائزاً على صفة (العهد بين الملل) حقيقة وان ثمة فرق جوهري بين قانون التأمينات وترتيبات برامج سنوات (١٨٦١ - ١٨٦٨ - ١٨٧٠) الموقوفة على تعاون دول اوربا ، وقد صادفت هذه الفكرة رواجاً عظيماً في ايطاليا .

اما ماذهب اليه المسيو (براديه فودره) من ان تصديق قانون ١٣ مايس سنة ١٨٧١ على ان للبابا منزلة عامة بين الملل انما هو تصديق على انه اصبح في حالة ليس قابلاً فيها لرأي حكومة ايطاليا وحدها .

ولا يحطرون على بل احداث قانون سنة ١٨٧٠ منجعة من هاجسان ايطاليا وكرمها
وخدمها وانما هو نتيجة لازمة لما كان يتشجع احكامه الواجوب قبل زوال الحكومة
الزمنية من الامتيازات .

وقد قال « هوجندورف » الذي وثق ١٣ مارس سنة ١٨٧٠ ليس بقانون
تنظيم مناسبات دولة ايطاليا مع قداسة الباب الذي كانت حاكماً زمنيًا وجمعتة فقط
بل هو تنظيم ما بين رؤس الكنيسة الكاثوليكية وبين سائر الدول من المناسبات
وتحديدها . وقد صدر هذا القانون كوثيقة تشريعية ترميها للدول على ما فيها
وبين قداسه من المناسبات والصلوات ويقاها على الحال التي ترتبها الدول صان استقلالها
وحريتها .

وضماناً لذلك فقد عهدت الدول الى ايطاليا وضعها شكل قانون داخلي .
وقد صدقت الدول كلها في قواصمها لهاية هذه لاية على ما لقداسة الباب من
المنزلة لمعتبرة في قانون ايطاليا عليه فقد صبح ايطاليا لا تمتك وحدها حق
التغيير والتعديل في حقوق التي صدقت سبها الدول لا في بعض ظروف
استثنائية محدودة .

وتهتم دول اورب واميركا عمومًا اليوم باخات آرتها في قانون ايطاليا المتشمل
على احكام منح قداسة الباب حق مناداة الدول لسفره وتستصح هذه الاحكام
بواسطة التعامل قواعد عمومية بينها .

هذا واعلان الدعاء كلك عظمة البابا ليس مسأله روحية تتعلق بالكتوليك
وحدهم او امر يختص بقواصم ايطاليا لاساسية فقط بل هي مسألة تتعلق بالحقوق
الدولية في الدرجة الأولى فمن كل نبي كفرن هوجندورف

وقد اقترح « بستلي » على الدول المسيحية ان توقع اتفاقاً دولياً تعين فيه
امتيازات مقام الكرسي الرسولي وتبين سر نظم وحدودها . ويقضي هذا الاقتراح

من كل بابا قبل تعيينه الخاق رأيه بما جمعت عليه الدول المسيحية في هذا الاتفاق وان لم يفعل فلا تعترف به الدول رأساً للكنيسة ، وهذا امر لا يحتاج لبساطته الى كبير تدقيق .

ولو فرضنا ان قداسة الباب قد بدا له يوماً ان يترك رومة فلا يد لاسي دولة يلقي عصا الترحال في بلادها ان تضع قانوناً يمازى تمام المماثلة لقانون ١٣٠١٠ بين سنة ١٨٧١ الأيطالي نظميينا للعالم الكاثوليكي على حرية هذا الرئيس الروحي العظيم .
« تعريب الحقوق » « لها تابع »

وصية في الاخلاق

قال علي كرم الله وجهه لابنه الحسن: يا بني احفظ عني اربعاً واربعاً لا يضرك ما عملت
معهم - اغني العني العقل - واكبر الفقر الحق - واوحش الوحشة العجب - واشرف
الحسب حسن الخلق - يا بني اياك ومصادقة الاحمق فانه يريد ان ينفعك فيضرك
واياك ومصادقة البخيل فانه يبعد عنك احوج ما تكون اليه واياك ومصادقة الفاجر
فانه يبيعك بالتافه - واياك ومصادقة الكذاب فانه كالسراب يقرب عليك البعيد وبعد
عليك القريب -

الشرعية اليهودية

٢

الحقوق المدنية - حقوق العائلة - تعدد الزوجات - المحارم - الطلاق

نظام لويرا - التسري - سلطة الأبوين - الرق - الوراثة

حق الملك - احكام في الملك - حكم سنة اليوبيل - العقود

اصول المحاكمة - النكاح والجهاز - الشفي

لم يتوسع اليهود في الحقوق المدنية . وقد افرت الشريعة الموسوية بعض الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كتعدد الزوجات إلا أنها حظرت الزواج ببعض الأقارب والأصهار كما جاء في الأصحاح الثامن عشر من سفر اللاويين « لا يقترب انسان الى قريب جسده ليكشف العورة . عورة ابيك وعورة امك لا تكشف . عورة امرأة ابيك لا تكشف انها عورة ابيك . عورة اختك بنت ابيك او بنت امك لا تكشف . عورة ابة ابنك او ابنة بنتك لا تكشف عورتها انها عورتك . عورة بنت امرأة ابيك المؤودة من ابيك لا تكشف . عورة اخت ابيك لا تكشف . عورة اخت امك لا تكشف . عورة اخي ابيك لا تكشف . عورة كنتك لا تكشف . عورة امرأة اخيك لا تكشف . عورة امرأة وبناتها

لا تكشف . ولا تأخذ امة ابنتها او ابنة ستمها لتكشف عورتها انهما فريستها .
ولا تأخذ امرأة على اختها للفرس تكشف عورتها معها في حياتها»

والطلاق في يد روح وهو عبارة عن كتاب يكتبه الزوج ويدفعه الى يد المرأة كما جاء في الاصحاح الرابع والعشرين من سفر التثنية حيث يقول : « اذا اخذ رجل امرأة وتزوج بها وان لم تحب معة في عيبه لأنه وجد فيها عيب شيء وكتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يده فاصفها من بيته » . والمرحل ان يرد مطبقته ما لم يكن زوجها سيره « ١ » « اذا كانت زوجة آخر ليس لزوجها الاول ان يردها اذا توفي عنها الثاني او طلقها

وقد جاء في الاصحاح الثالث من سفر التثنية : « اذا ذهبت وصارت لرجل آخر وان صنفها او مات عنها ليس لزوجها الاول ان يردها » (٢)

والطعام المحسب " نظام لوبر " (٣) مما حث به الشريعة الموسوية وهو يقضي بأن يتزوج الرجل بأمرأة احية المتوفي . وقد جاء في الاصحاح الخامس والعشرين من سفر التثنية عن هذا النظام ما فيه الكفاية وهو : « اذا سكن اخوة معاً ومات واحد منهم : ليس له من فلا تقصر امرأة الميت الى خارج لرجل اجبي . اخو زوجها يدحن عليها ويتجدها . نفسه زوجة ويقوم لها بواجب احى الزوج . والبكر الذي تبده يقوه باسم احية الميت لئلا يتحي اسمه من اسرائيل . وادام يرض الرجل ان يأخذ امرأة احية تقعد المرأة ان اسب الى الشيوخ وتقل قد الى اخو زوجي ان يقيم لاحيه سم في اسرائيل . يتسب يقوه في بواجب احى الزوج فيدعوه

(١) هذه القاعدة تخالف ما حثت عليه العجالة اللاد الشرقية كافة .

(٢) وهذه القاعدة تخالف ما جاءت به الشريعة الاسلامية الغراء ايضاً

(٣) استعمل هذا النظام في اليونان والهند

تسيوخ مدينته ويتكلمون معه فأن اصر وقال لا ارضي ان اتخذها . تنقده امرأة
 اخيه ايه امام اعين الشيوخ وتخلع نعله من رحله . وتبصق في وجهه وتصرخ وتقول
 هكذا يفعل بالرجل الذي لا يبني بيت اخيه فيدعى اسمه في اسرائيل بيت مخلوع
 النعل . »

وهناك غير نظام الزواج نظام يدعى بنظام التسري او نظام الاستفراش وهو
 دون الزواج رابطة فتملك الجارية امرا تركها . وقد جاء في الاصحاح الحادي
 والعشرين من سفر التثنية : « اذا خرجت بخاربة اعدائك ودفعهم الرب الهك
 الى يدك وسبيت منهم سبياً ورأيت سبي السبي امرأة جميلة بصورة واتخذتها لك
 زوجة . فحين تدخلها الى بيتك تحلق رأسها وتقل اطافرها . وتزرع ثياب سبيها
 عنها . وتقعدي في بيتك وتبكي ابداً واما شهراً من الزمان . ثم بعد ذلك تدخل عليها
 وتزوجه بها فتكون لك زوجة . وان لم تسربها واطلقها نفسها . »

هذا وللايوين سلطة زفدة على اولادهما . الا انها ليست مطلقة كل الاطلاق
 تدليل ما جاء في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر التثنية حيث يقولوا — « اذا
 كن لرجل ان معاند وما رد لا يسمع لقول ايه ولا لقول امه ويؤذنه ولا يسمع
 يسكنه امه ويأذنه به الى تسيوخ مدينته والى باب مكنته . ويقولان لتسيوخ
 مدينته . هنا هذا معاند ما رد لا يسمع قوالا وهو مسرف وسكير . فيرحمه
 جميع رجال مدينته بحجارة حتى يموت » .

ويحظر في اسرائيل تسوية الاولاد لاسم الرب واللال السات تعريضن لاربا
 وقد جاء الاصحاح الثامن عشر من سفر اللاويين : « لا تعط من زرعك للاجزة لمولوك
 لئلا تفسد اسم الرب » . وجاء في الاصحاح التاسع عشر من السفر المذكور :
 « لا يفسد ابتك تعريضها لاربا لئلا ترفي الارض وتنتي الارض رزيلة » .

الرق

الرق على نوعين : رق الاجنبي ورق العبري . فرق الاجنبي يكون ابدياً اما رق العبري فينشأ اما عن عجز المديون عن وفاء دينه او بيع احد نفسه من آخر لفقره . فاذا كان السيد اجنبياً مستوطناً فلسطين فلقب بق العبري على كل حال ان يشتري نفسه او يستبدل به آخر . وفي سنة اليوبيل يعتق العبري اياً كان سيده اذ ينادي في كل خمسين سنة بالعتق في الارض لجميع سكانها وتسمى تلك السنة يوبيلا . فيستدل من هذا على ان الارقاء عند العبرانيين كانوا في حالة لابأس بها نوعاً وكثير منهم من آثر البقاء في خدمة سادته على العتق بخمول سنة اليوبيل بدليل وضع الاحكام للعبيد الذين رغبوا في البقاء في خدمة مواليهم فمن ذلك ما جاء في الاصحاح الخامس والعشرين من سفر اللاويين والاصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج : « يعاقب السيد اعبيده فان مات العبد بتاتير الضرب تحت يده ينتقم منه لكن ان بقي يوماً او يومين لا ينتقم منه لانه ماله ، والعبد الذي يقع معلولاً من الضرب يكون حراً »

الوراثة

يحرم القانون العبري القدره الاليت من الميراث اما الشريعة الموسوية فتجعلهن وارثات عند عدم الاولاد المذكور . وينقل ميراث الميت اذا لم يكن له اولاد ذكور واثت الى اخوته وادا لم يكن له اخوة فالى اعمامه ومن ثم الى الادنين من اقربائه وعشيرته (سفر العدد : ٢٧) .

ويصيب البكر من الاولاد المذكور في ارب واده نصيب اثنين من اخوته . وقد جاء تعليلاً لذلك في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر التثنية ما يلي : « ادا كان لرحل امرأتين حداثاً محبوبة ولاخرى مكروهة فولدتا له بنين . فان

كان الابن البكر للمكروهة ، فيوم يقسم ابيه ما كان له لا يحل . ان يقدم ابن
المحبوبة بكرّاً على ابن المكروهة ، ان يعرف ان المكروهة كراً ليعطيه نصيب اثنين
من كل ما يوجد عنده . لانه هو اول قدرته له حق البكورية .

وفضلاً عن ذلك فالتحجيج هذا ربي عن بعض تقاليد دينية اخرى .

حق الملك -- الاحكام المتعاقبة للملك ، حكم سنة اليوبيل ، العقود :

لا يجوز بيع حق الملك الباقي بعد تقسيم الارض عند فتح ارض كنعان بيعاً بائناً
قال (يهوا) في الاصحاح الخامس والعشرين : " والارض لانواع سنة ، لان
لي الارض وانتم غرباء ونزلاء عندي " .

واما يجوز البيع بشراء استرداد الارض بتراتها بعدئذ . ويتخذ هذا الشرط
الادنون من الاقرب . وبظهر ان هذا البيع في زمن محدد لان في كل خمسين
سنة سنة ليه يبل وفيها تفسخ جميع البيوع ويعود كل . كان يملك .

الا انه يستثنى من هذه القاعدة الدور التي ضمن مدينة فقد تعين لاستردادها
سنة واحدة وبعد مرور تلك السنة يكون بيع غير قابل لغسل ممتلكات الدار للاحد
اللاويين . وقد جاء في الاصحاح الخامس والعشرين من سفر اللاويين ما يلي : « ست سنين
تزرع حقك وست . تبين تقضب كرمك وتجمع سنتهما . اما السنة السابعة ففيها يكون
للارض سبت عطلة فتكون لك ايام السبعة السوت السنة السابعة واربعين سنة .

وتقدسون سنة الخمسين وتادون . اعنق في الارض لجميع سكانها . تكونت كم
يوبيلا وترجعون كل الى ملكه وتعودون كل الى عتيقته . حسب عدد السنين
بعد اليوبيل تشتري من صاحبه وحسب سى العنة يبيعك . على قدر كثرة السنين
يكثرت له وعلى قدر قلّة السنين قلّت منه لانه عدد العلات يبيعك . والارض لا تباع
بنة . اذا افترق اخوك فباع من ملكه يأتي وليه الاقرب وبفك بيع اخيه . ومن لم

يكن له وفي فان دلت يده به حد مقدار وكذا يحسب سني بيعه ويرد الفاضل
 للانسان الذي باع له فيرجع الى ملكه . وان لم تنل يده كفاية ليرد له يكون مبيعه في
 يد شاربه الى سنة اليوبيل واذا باع انسان بيت سكن في مدينة ذات سور فيكون
 فكاهه الى تمام سنة بيعه . سنة يكس فكاهه . وان لم يكس قبل ان تكمل له سنة
 تامة وحال البيت الذي في مدينة ذات السور شاربه في اجياله . لا تخرج في اليوبيل
 كن بيوت القري التي ليس لها سور حولها مع حقول الارض تحسب يكون لها فكاه
 وفي اليوبيل تخرج . واما مدن اللاويين بيوت مدن ملكتهم فيكون لها فكاه . وبيوت
 اللاويين . الذي يملكه من اللاويين هي ملكه في سبط بني اسرائيل . واما حقول
 المسارح لمدينهم فلا تباع لانها ملك دهرى لهم . »

فيهم . تقدم ان حق استرداد المبيع على الوجه المذكور اعلاه يعود الى
 الأقره ، وذلك بلا ريب محافظة على كيان الأسرة وبقيائها . وفي قانون
 الاملاك طريق آخر للمحافظة على الأسرة وذلك بحظره تزوج البنات الوارثات
 من غير الاديان من الاقره ، وقد جاء في هذا العدد (٣٦) كل بنت ورثت
 نصيباً من اهل بني اسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط ابيها لكي يرب
 بنو اسرائيل . مثل هذا نصيب آله . فلا يتحول نصيب من سبط الى آخر بل
 يلزم اسباط بني اسرائيل كل واحد نصيبه .

وهو يذكر في لتوراة من العقود سوى ، الوديعة ، والاعارة ، والرهن ، واجارة
 الاموال ، واحارة الخدمة (خروج ٢٢) اما عقد البيع فهو في الغالب بيع وفائي
 اما بزيادة موع عند العرائس صراحة . وقد جاء في الامحاح الثاني
 والعشرين من خروج : « ان اغترست فرصاً شعبي الفقير الذي عندك فلا تكن
 له كالرابي ، لا تضعوا عليه رباً » .

ضمان الاضرار .

تتكون الدعاوي التي تقدم لتأمين حق المالك شكل التعقيبات في ضمن الاضرار الناشئة عن جرم كجرم الغصب بالاكراه او الاغصاء ، وجرم السرقة ، وجرم العتور على لقطة وجعلها وما الى ذلك . وعلى العاصب ان يرد المقتصب عياناً ويزيد عليه خمسة .

فقد جاء في سفر اللاويين : « اذا اخطأ احد وخالف حياة الرب وجعل صاحبه ودیعة او امانة او مسلوباً او اعتصب من صاحبه . او وحد لقطة وجعلها وحلف كاذباً على شيء من كل ما يفعله الانسان مخطئاً به . فاذا اخطأ واذنب يرد المسلوب الذي سلبه او المقتصب الذي اعتصبه او الوديعة التي اودعت عنده او اللقطة التي وجدها . او كل ما حلف عليه كاذباً . يعوضه برأسه ويزيد عليه خمسة الى الذي هو له يدفعه يوم ذبيحة اثمه . ويأتي الى الرب بذبيحة لاثمه كشاً صحيحاً من الغنم » .

وجاء في الاصحاح الثاني والعشرين من الخروج : « اذا سرق انسان ثوراً او شاة فذبحه او باعه يعوض عن الثور خمسة ثيران وعن الشاة باربعة من الغنم . ان وجدت السرقة في بده حية ثوراً كانت ام حماراً ام شاة يعوض بأثنين . ان وجد السارق وهو ينقب فضرب ومات فليس له دم . ولكن ان اشرفت عليه الشمس فله دم . انه يعوض . ان لم يكن له بيع بسرقة » .

وشاهد الزور في حكم السارق ايضاً عليه ان يرد المال مثليين الى صاحبه ولا توجد قاعدة عمومية يرجع اليها في ضمان الاضرار التي نشأ خطأ او تسبباً وانما يوجد بعض احكام لها من قبيل الفروع . ومن ذلك ما جاء في الاصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج : « اذا اعطى انسان صاحبه فضة او امانة

للحفظ فسروا من بيت الانسان فان وجد السارق يعوض بأثنين . وان لم يوجد السارق يقدم صاحب البيت الى الله ليحكم هل لم يد يد له الى ملك صاحبه» وجاء في هذا الاصحاح ايضا : « اذا اعطى انسان صاحبه حمرا او ثورا او شاة او بهيمة ما للحفظ فمات او انكسر او نهب . وليس ناظر . فيمين الرب تكون بينهما هل لم يد يد له الى ملك صاحبه . ان افترس بمحصره شهادة . لا يعوض عن المفترس ، اذا استعار انسان من صاحبه شيئا فانكسر او مات وصاحبه ليس معه يعوض . وان كان صاحبه معه لا يعوض . ان كان مستأجرا آتي باجرته » . وتطبق قواعد الضمان هذه على ما يلحق الزراعة من الاضرار واضرار الحريق (١) والتسبب بقتل الحيوانات الاهلية (٢) وعلى من يلزم آخر اثناء النزاع (٣)

(١) جاء في الاصحاح الثاني والعشرين من الخروج : « اذا رعى انسان حقلا او كرمًا وسرح مواشيه فرعت في حقل غيره فمن احوذ حقله واجود كرمه يعرض اذا خرجت نار واصابت شوكا فاحتقرت اكداش او زرع او حقل فالذي اوفد النار يعوض » .

(٢) جاء في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج : « اذا فتع انسان بثورا او حفر انسان بثورا ولم يغطها فوق فيها ثور او حمار . فصاحب البئر يعوض ويرد فضة لصاحبه والميت يكون له . واذا نطح ثور انسان ثور صاحبه فمات يبعان الثور الحي وبقتسان ثمنه . والميت ايضا يقتسانه . لكن اذا علم انه ثور نطاح من قبل ولم يضبطه صاحبه يعوض عن الثور بثور . الميت يكون له » .

(٣) جاء في الاصحاح الحادي والعشرين من الخروج : « اذا شتم خصم رجلا فاضرب احدهما الآخر بحجر او بالكمة ولم يقتل بل سقط سيفه الزراش . فان قام وتمشى خارجا على عكازه يكون الضارب بريئا . الا انه يعوض وينفق على شفائه » .

اصول المحاكمة

ترفع الدعاوى الى القضاة وهو لاء، ينتخبون من شيوخ المدينة ويعقدون مجلسهم عند بابها لفض النزاع واستماع المطالم ويفذ الحكم على صورة الحجز، الا انه يحظر على الدائن ان يدخل مسكن المديون لاجل الحجز .

وقد جاء في الاصحاح الرابع والعشرين من سفر الخروج : « اذا اعطيت صاحبك رهناً فلا تدخل داره لاجل الرهن . عليك ان تقصد خارجها وعليه ان يخرج لك الرهن » .

ويحظر حجز ححرى طاحون اليد الخاصة بالمديون واتوابه . وقد جاء في الاصحاح الرابع والعشرين من التثنية : « لا يسترهن احد رحي او مرداتها لانه انما يسترهن حياة » . وجاء في الاصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج : « ان ارتهنت ثوب صاحبك فالى غروب الشمس ترده له . لانه وحده غطاؤه . هو ثوبه لجلده في ماذا بنام . فيكون اذا صرخ الى ابي اسمع . لاني روؤوف » .

النكاح والجهاز ، اختطاف البنات

لا يوجد في التوراة حكم صريح ، للنكاح . وكانت النساء تباع بيعاً في زمن الانبياء بني اسرائيل . فقد خدم يعقوب لابان كما ورد في الاصحاح التاسع والعشرين من سفر التكوين صعب . سنوات للتزوج من ابنة راحيل . وقد جاء ايضاً في الاصحاح الحادي والثلاثين من سفر التكوين ما ثبت بيع لابان ابنتيه راحيل وليث في قولها « لنا ايضاً نصيب وميراث في بيت ايينا . الم نحسب منه اجنيتين . لانه باعنا وقد اكل ايضاً ثمننا » .

وقد اعطي العبد لرفقه زوجة اعق عندما ارسله ابراهيم ليخطب لاسحق بنتاً

من عشيرته ، خزامة ذهب وزنها نصف شاقل وسوارين على يديها وزنها عشرة شواقل ذهب عندما خطبها له . واعطاها آنية فضة وآنية ذهب وتياباً . واعطي تحفًا لآخيهما وامها ولما اراد العبد السفر برفقة الى سيده دعاها اخوها وامها وقالا لها هل تذهبين مع هذا الرجل فقالت اذهب .

على انه يستدل من قوله «دعاها» انه كان للبنت شيء من الحرية والاختيار في امر زواجها . اما عادة تجهيز البنت فقد انتشرت عند العراقيين بعد دخولهم الارض المقدسة ولا يمدان يكون منشأ هذه العادة ما شعرت به الامة من الحيف بحرمانها الاناث من الميراث وقد جاء في الاصحاح الخامس عشر من سفر يشوع وفي الاصحاح الاول من سفر القضاة : « وقال كالب من بضرب قرية سقر و يأخذها اعطيه «عكسة» ابنتي امرأة فأخذها عثيثيل بن قفاز اخو كالب . فأعطاه عكسة ابنته امرأة . وكان عند دخولها انها غمرته بطلب حقل من ابيها . فنزلت عن الحمار فقالت لها كالب مالك . فقالت اعطيني بركة . لانك اعطيتني ارض الجوب فاعطني بناييع ماء . فاعطاها اليناييع العليا واليناييع السفلى »

ومن ذا يتبين انه كان للجهاز في الزمن القديم اهمية . والحكاية المتقدمة تدل على مشروعية اعطاء ابو البنت اياها جهازا قبل البناء بها او بعده . وعند ما تزوح الفتى « تولي » وهي والد زوجها نصف ما يملك في حياته واوصى له بالنصف الآخر بعد وفاته . وقد كانت معاملات النكاح والزواج في الغالب تجري على ما مر لك آنفاً وان شئت بعض الحوادث عن ذلك .

وقد ذكر احتطاف البنات في التوراة لأول مرة في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر القضاة حيث جاء فيه ما يلي : « راوصوا بني بنيامين قائلين امضوا واكنوا في الكروم واخطفوا لانفسكم كل واحد امراة من بنات شيلوه واذهبوا الى ارض بنيامين » . وهكذا فقد امر شيوخ اسرائيل بني بنيامين

باختطاف زوجات لهم وهذه الحادثة تشبه اختطاف نساء السابين في تاريخ رومة .

التبني .

وقد كان للتبني في أكثر الشرائع القديمة منزلة هامة اما عند اليهود فلم يعثر له على اثر سوى قوله في الاصحاح الثاني من سفر « استير » ان مردخاي قد اتخذ استير ابنة عند موت ابيها وامها . على ان هذا التبني في هذه الحادثة لم ينشأ بداعي قانون موضوع او شريعة متبعة .

هذا بما يتبين للباحث لاول نظرة في شرائع اليهود وتعاليمهم انهم لم يعبدوا الاحداد كما انهم لم يتخذوا عادة التبني المهمة عند الامم القديمة وخصوصاً الرومان واليونان والهنود ولم ينقروا الى الله باقربين والمدايا شأن غيرهم من تلك الامم .
(تعريب الحقوق) . « يتبع »

في الحلم

ثار على عبد الرحمن الاندلسي ثائر فعزاه بطوره فيبيننا هو منصرف وقد حمل السائر على نعل مكه لا ينظر اليه عبد الرحمن وتحتة فرس فقمم رأسه بالعباءة وقال يا بني ماذا تحمل من التفاقه الغفاق قال الثائر يا فرس اذا تحمل من العود والرحم فقال له عبد الرحمن والله لا تذوق موتاً على يدي أبداً .

شرح

صك الانتداب

لسوريا ولبنان

— ٤ —

بفلم المحامي الفاضل السيد مصباح التوتونجي بطرابلس الشام
(كتبت خصيصاً للحقوق)

المادة اhamase : يجب الا تطبق الامتيازات الاجنبية القديمة ومن جملتها المحاكم
القنصلية والحماية « كما في عهد السلطة العثمانية بقنصي احكام قانون الامتيازات
الاجنبية والعادات المرعية » . على ان للمحاكم القنصلية الاجنبية ان تستمر في
عملها الى ان يشرع في تنفيذ النظام القضائي الجديد ابدى نص عليه في المادة
السادسة . وسموود لرب الدول ما كانت تمتنع به من الامتيازات حتي اول آب
سنة ١٩١٤ بعد انتهاء مدة الانتداب فوراً بدون تعيير او تحوير الا ما تكون وافقت
عليه الدول صاحبة الشأن .

ويجدر بنا هنا قبل التروع في شرح هذه المادة ان رأني على تاريخ الامتيازات
الاجنبية في السلطنة العثمانية فنقول :

ارتقى فرنسوا الاول عرش فرنسا وكانت معركة مارينيان الكبرى فالتحق حكمه
تلك المعركة التي جعلته سيداً علي ميلان وبارم وبلينانس الا انه قدر ان تكون

المدة التي تدرق فيها ثمرة فوزه وظفروه قصيرة اذا انتخب شارل النمساوي ملك اسبانيا في سنة ١٥١٩ امبراطوراً على المانيا فاخذ فرنسوا الاول منذ ذلك الحين يتقارضان العداوة والغشاء اللتين كانتا سبباً لعدة حروب طاحنة .

بدأت الحرب بينها في سنة ١٥٢١ ففقدت فرنسا في السنة التالية للحرب ميلان فحاول فرنسوا الاول استردادها فاستردها في سنة ١٥٢٤ وطارد جيش الامبراطورين اللذين كانا غزوا « بروغنو » وتنازع زحفه الى (باقي) فحاصرها ولكنه خسر معركتها في ٢٤ شباط سنة ١٥٢٥ ووقع في الاسر وارسل الى مدريد ولم يحصل على حريته الا بتمن باعظ حيث وقع معاهدة (خاربة) متنازلاً فيها عن كل حق له في ايطاليا وتحلى عن دوقية بودجوين .

حدث ذلك والامراطورية العثمانية في امان عظمتها وسطوتها ولم يلق السلطان سليم ربه في سنة ١٥٢٠ الا بعد ان احضع لدولته ارمينيا وبلاد الفرس وهدم امراطورية السودانيين في مصر واطاع من سيطرة المالك ، وخلف هذا الملك العظيم ابنه سليمان الثاني الذي جعل باكورة اعماله الاستيلاء على رودس ، ولما اصبحت بذلك السيد الذي لا يناهض في الساحل الشرقي لبحر الروم اتجهت انظاره الى وادي الدانوب فقهر ملك المجر لويس الثاني ، في معركة (موهكز) واستولى على بلغراد وبود وحااصر فينا .

وقد دعي هذا الموقف السياسي الحربي الى تقارب الملكين فرنسوا الاول وسليمان الثاني ونشأت بينهما صداقة وولاء .

وكان البادي في المفاوضات فرنسوا الاول فقد اومد اليه وقدراً ان تقتل رجاله في بوسنة فاشفعه بآخر برئاسة رجل بحري يدعي حان فرائخياناى اصعبه
... برئالة منها ما يأتي :

« اتنا نلتبس من امراطور العالم الكبير (السلطان العثماني) ان يسمح لنا

بمطاردة هذا المتكبر اى (شارل كان) وانا منذ اليوم خدام الامراطور الكبير
سيد اهل العصر اى السلطان العثماني »

(الامضاء بـ فرنسوا)

قرأ السلطان سليمان الثاني (امراطور العالم الكبير) هذه الرسالة فتحررت
فيه عاطفة الشفقة ونزمت على محاربة شارل كان .

ولما رأى فرنسوا ما لاقاه فرانجياني من النجاح الباهر في مهمته السرية شبه
الرسمية ورحابة صدر السلطان طمع في صداقة ذات السلطان العظيم واخذ يواصل
مسايعه في هذا السبيل فاوفد سنة ١٥٣٤ الى القسطنطينية بعثة تالفة رسمية واختار
له رجلاً قديراً يرئسها هو الميسو لافوربي فنجح هذا ايضاً وانتهت مهمة بعثته في
شباط سنة ١٥٣٥ بمعامدة ودية عقدت بين الفريقين وقعها لافوربي باسم سيده
ملك فرنسا والصدر الاعظم ابراهيم باشا باسم السلطان

وكانت هذه المعاهدة الاولى التي عقدت بين الامبراطورية العثمانية وبين
دولة اجنبية وهي اول امتياز منح للاجانب وحجر الزاوية في بناء الامتيازات
الاجنبية :

وقد تبين لنا مما مر انها لم تحدث بالقوة والاكرام حتي يتخذها الاجانب حجة
على حق بدشونه او سلطة يختلفونها واما كانت محجة من السلطان وهو من علمت
حينئذ منحه الى فرنسوا كرم واحساناً .

وقد صدرت موافقة سلطان مصر لسان لويس بتأسيس قنصلية فرنسية في
الاسكندرية على اثر انكسار الفرنسيين في معركة المنصورة كما حدث بعد انكسار
جيش الفرنسيين في (باسيف) واخذ فرنسوا اسيراً الى مدريد من تصديق السلطان
سليمان على ما منحه سلاطين مصر للدولة الفرنسية من الامتيازات .

وهكذا ظلت هذه المعاهدات تزداد سنة بعد اخرى وتعطى بكرم حاشي حتى

ثبت نيران الحرب العامة واصطلت تركيا بلطاها «مسخت جميع تلك المعاهدات والقيمت الامتيازات» .

شرح : الفقرة الأولى « الامتيازات القديمة والمساواة الحديثة » .

قد اطلت الامتيازات السياسية والاقتصادية عند دخول تركيا في الحرب الكرى كما مر بك . فاصبح الناس سواسية في الخضوع للقوانين المحلية الاجنبية منهم والوطني ، فما على الحكومة المحلية الا ان تسمر عن ساعد الجدل لتجتمع من الاجانب ما تستحقه قبلهم من الضرائب ولا ريب انها تسد بذلك وراء عظمياً في ميزانيتها . وليس للحكومة المنتدبة عليها من سلطان في هذا الشأن مطلقاً والاجانب في ذلك متساوون لا فرق بين الفرنسي والاسكليزي بل لا ميزة لرعايا الدولة المنتدبة على غيرهم . ذلك لان خضوع الاجانب لقانون الدولة المحلية امر لا مندوحة عنه لحفظ الأمن الدولي العام وعلى الاجنبى الذي لا يريد الخضوع لقوانين الدولة التي يستوطن بلادها ان يغادر تلك البلاد لان الخضوع للقوانين المحلية واجب على الوطني والاجنبى سواً .

على ان هذا النص بما انه معطوف الى المادة السادسة فقد ارجأنا البحث فيه الى المادة المذكورة متعمداً للتكرار .

الفقرة الثانية : (عودة الامتيازات عند انتهاء الانتداب) .

لا ريب ان قاعدة الانتداب التي اوجدتها جمعية الامم قائمة على نهضة الشعوب الضعيفة للاستقلال المطلوب وارشادها الى ما فيه نفعها حتى تبلغ اشدها وتحكم نفسها بنفسها .

هذه هي المهمة المقدسة التي انتدبت لأجلها الدول المنتدبة فهل يجوز لدولة .نها بعد ان تسعى سعيها لانشاء احدى الدول الضعيفة خلقاً جديداً وتنفخ فيها من روحها فتظهر على مسرح الحياة امة ذات استقلال ان تعود فتكبلها بقيود الامتيازات

الاجنبية التي قضت عليها الحرب وهل تكون اذا فعلت ذلك قامت بواجب الامانة التي عهدت اليها وهل تستطيع ان تبرر نفسها من هذا العمل اذا وحدث من يناقشها الحساب لاجله وهل لا بد من قول جمعية الامم في صك الانتداب برجوع الامتيازات على ما كانت عليه قبل الحرب العالمية بعد الغائها موفتاً مدة الانتداب بعيداً عن المنطق؟

اجل انه لا معنى لاثغاء الامتيازات في الوقت الحاضر تحت الانتداب وعودتها عند ما نكون قد ملكنا قياد انفسنا وبلغنا رشداً ٠٠ وهل تظن جمعية الامم بعدئذ اننا نقل بقاء تلك الامتيازات وهل لا نرى ان دون بقائها خطر القناد؟

الا تعلم جمعية الامم ان لكل امة حقوقاً طبيعية يجب ان تحتفظ بها ومنها حقها في الحياة حياة لا تعكر صفوها يد اجنبية؟ اذاً لماذا تنكر علينا هذه الحقوق وهي موئل الحرية والعدل كما يقولون وترغب في ان تجعل للاجانب حقوقاً في بلادنا فاني ان تكون لهم كل الالباء والعدل والانصاف يطاهرانا على ذلك ، ونحن لا نحسب جمعية الامم الا انها ارادت بذلك ان تقيم لنا فزاعة تضطروننا الى البقاء في حظيرة الانتداب ولا نجسر على الخروج منها الى الابد .

منحت تركيا الاجانب تلك الامتيازات كما مر - في وقت كانت فيه اعظم الدول قوة وشأناً وكانت تعد ذلك احساناً منها وكرماً ولم يدرك في خلد احد ساستها ان سيأتي يوم تنقلب فيه على امرها فيصبح ما منحته احساناً وجادت به تفضلاً وكرماً حقاً تطالب به جبراً .

وقد منحت حق تأليف المحاكم القنصلية سنة ١٩١٥ كانت لا تعد تلك المنفعة محلة بحق قضائها فاذا هي بعد ذلك ضربة من اشد الضربات ضرراً على حقوقها واذا هي لا تملك نقض ذلك الامر واصبح فوق طاعتها

كانت الدول قديماً لا تجرؤ على تسيير سفنها في مياه تركيا ولكن تتساهل هذه الدولة المعاصرة بنفسها وقوتها جعلها تخترق آمنة في بحارها وترسو في موانئها .

ولقد نقص ظل تركيا عن هذه البلاد وتركنا مهبطي الجناح لا تقوى على رد عاديات البلاء لو انها امارت مسلما بالعلم والعرفان لكنا الآن في منحة عن التسكع في عاتق الظلمات . ولكن هكذا ارادت مشيئة الجهال وكأنه لم يكفنا ما حاق بنا من هذا الويال حتى جاءتنا جمعية الامم رسول السلام بغزوة عودة (الامتيازات بعد الانتداب) .

اللهم ان ذلك لا يرضى به العدل ولا يقره الانصاف وحقوق الدول من وراء ذلك تقول بعدم وراثة اليهود السياسية والمعاهدات الدولية لذلك فلا يجب اذا ما انفصلت امة عن دولة من الدول ان ترثها يهودها ومعاهداتها . وهذا امر ثابت لا تختلف فيه دولتان ، ولا تتناطح عزان ، واذنا التعجب شديد العجب من هذه الجمعية وقولها هذا فما حتمها في ذلك يا ترى ؟

اما ما جاء من قول هذه المادة فيتوقف على موافقة الدول صاحبة الشأن فهيات ان تحدث او افقة كهذه من احدا من هيات . وعلى كل حال الا يقع الاتفاق في هذا الصدد بالاستئثار مع الدولة المنتدبة التي هي صاحبة الشأن في ذلك ، اجن انها تكون مرجع ذلك الاتفاق وكل اتفاق خارجي .

ولكن لو فرضنا ان السلطة الوطنية تمكنت من اقناع احدى الدول بالتنازل عن امتيازاتها فحق لفرنسا اذا شاءت ان ترفض ذلك التنازل ؟ كلا ليس امر . اولا للدولة منتدبة اخرى ان ترفض ذلك ولا سمح للمادة لم تنص على قبولها ذلك التنازل ، واكـ اذا وقع اتفاق بين فرنسا ودولة اخرى ومنحت فرنسا تلك الدولة في مقال التنازل عن امتيازاتها حق من الحقوق التي تفل بحقوق اخرى . فمن يكون من هذا لا اتفاق صحيحا ؟

كلا هذا وقد انت تركيا اساء الحرب الامتيازات كلها وفقت بذلك كل من

دواني امايا والنحسا والمحرء ، فليس لاحدى الدول المذكورة والحاية هذه شيء من الامتيازات القديمة كما انه ليس لاحدى الدول التي قامت على انقاض هذه الدول امتياز او غيره في هذه البلاد .

للمتنبي

لقد رجعت وافلامي قوائيل لي
اكتب بنا ابدأ بعد الكتاب به
من افتضى بسوى الهندية حاجته
توهم القوم ان العجز قربنا
ولم تزل قلة الانصاف قاطمة
هوت على بصر ما شق منظره
ولا تشك الى خلق فتشمته
وكن على حذر للناس نتره
غاض الوفاء فما تلقاه في عدة
المجد السيف ليس المجد للعلم
فانما نحن لالسياف كالخدم
اجاب كل سؤال عن هل يلم
وفي التقرب ما يدعوا الى التهم
بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم
فانما يقظات العين كالعلم
شكوى الجريح الى الفرسان والرخم
ولا يفرك منهم شر مبسم
واعوز الصدق في الاخبار والقسم

قانون

التسجيل الجديد

الالتزامات الشخصية والعقد غير المسجل

بقلم الأستاذ العاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني

مدرس القانون المدني بكلية الحقوق بمصر

ان طبيعة التشريع في كل بيئة وزمان نزع خاصة تأخذ بالتارخ الي وضع قانونه بما يلزم والميول الخاصة وبما يتفق مع ضرورات الحركة الاجتماعية المعينة لهذا كالتشريع في كل آن عرضة للتعديل . ومن المستحيل ان ينزل قائما طول الابد دون ان نشاء بد التحوير كما يقضي به دور التطور العمراني .

وكالزامات في عهد طفولتهم التشريعية عن يأخذون بالوضع الشككية والقيود الوضعية من العاطل معينة تلقى بوقت التعاقد ، ومن اشارات ورموز خاصة لا بد من الدليل عليها وقت الانفاق المبرم . بحيث اذا لم يراع ذلك فلا التزام ولا دائن ولا مدين بالوجه العام . فاذا لم يحصل السم طريق العلانية في حملة يحضرها ممثلو طوائف الشعب الحمة ويقرع البيع الميزان المعصوب وتلقى عبارات تبادل في وقوع البيع (وهو ما يسمى ماسيبا-يونف) فلا ينعقد العقد ولا تنتقل الملكية . ويبقى ونشئ التعاقد « الشفهي الابتدائي » بلا اثر قانوني مبرم . وكان للالتزام القانوني على ذلك دوران : دور الانفاق الابتدائي ولا أثر له من الوجهة القانونية . ودور التعاقد الملزم ، بالوضع الشككية المعينة وفيه تنتقل الملكية .

وكانت تنتقل هذه الملكية من طريق التقاضي الصوري والزاع المجازي القضائي بأن يتفق البائع مع المشتري على تصوير دعوى يدهي فيها المشتري ملكيته للمبيع فيقره البائع وبصدر حكم القاضي باقرار الملكية ليد المدعي .

ويطلب أن الغرض من العلانية والاضاع الشككية تأكيد نقل الملكية ، ليس فقط بين المتبايعين ، بل لحماية الغير أيضا . بحيث تصبح هذه الاوضاع الشككية أداة ضمان لحماية ارادة المتعاقدين . وفي ذلك يقول المشتري الألماني المعروف (اهرنخ) « ان لهذه القيود الشككية عند الرومان بعض المزايا في أنها لا تجعل لامر الارادة في التعاقد محلا للشك ، بل هي تطيع العقد بطابع لا يستطيع معه الافلات من قوة اثره وصحته ، كما تطيع الحكومة العملة اثباتاً لصحتها » (انظر كتابنا في الالتزامات النظرية العامة ص ٦٧ ن ٧٠)

ولما قطعت روما اتواطاً معلومة في طريق المدنية وراجت اعمالها وتزحت اليها الحايات الاجنبية ونسوت صفوف المعاملات التجارية والمدنية عمل مشتريوها وفي طليعتهم الريتور الروماني على كسر اغلال القيود الشككية وتحرير العقود نوعاً ما من مضايقات الاوضاع العلنية .

ثم جاء الفرنسيين هم في لياراتهم التشريعية يخذون الزعة الرومانية في اواخر ايامها ورأوا من امارات العلانية ضرورة تسليم المبيع ثم اكتفوا بضرورة ذكر شرط التسليم بالعقد بما يفيد حصول التسليم ، والحقيقة غير ذلك . وجاء أخيراً قانون نابليون وقرر بمادة ١١٣٤ بأن العقد شرع المتعاقدين ، بمعنى ان الملكية تنتقل بمجرد التعاقد عليها بالنسيطة لطوفين بالنسيبة للغير . ووضع الشارع الفرنسي قانون ٣٣ مارس سنة ١٨٥٥ وقرر به بان الملكية لا تنتقل بالنسيبة للغير الا بالتسجيل ، التسجيل الشخصي باسم البائع ، لا التسجيل العيني باسم العين المباعة ونقل عنه الاحكام هذه الشارع المصري آخذاً سنة ١٨٧٥ والاهلي ١٨٨٣

ورأى بعض الدول الأجنبية عدم الأخذ بنظرية التسجيل الشخصي والامتعاضة عنه بالتسجيل العيني . ففعلت ذلك ألمانيا بقانونها المعروف سنة ١٨٧٢ . وقرر هذا القانون الألماني ان يكون التعاقد رسمياً ، وأنه يجوز المشتري الذي استحال عليه الحصول على عقد رسمي بسبب عنت البائع ، ان يرفع دعوى ويحصل على حكم بصحة التعاقد في ذاته ثم يسجل هذا الحكم ليقوم مقام العقد الرسمي (المادة ٨٧٣ من قانون التسجيل الألماني الصادر سنة ١٨٧٢)

هذا ومن اخص خصائص التسجيل العيني ان الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وأنه محصول التسجيل لا يقل العقد طعناً ، ولو ثبت ان البائع غير مالك . إلا أنه في هذه الحالة يصح اعطاء نوبض للمالك الحقيقي يدفع له من رسوم التسجيل ولم سأل الشارع المصري الا يتناظر اهل القدر حرج مصر في تقديم التسجيل الشخصي ورعته في الأخذ بالتسجيل العيني . بل سارع هو الآخر في اشهار حرب عوان على العهد القديم . ففعل قدم لائحة التمر به المدني سنة ١٩٠٠ مشروعين احدهما في توحيد اللام التسجيلين بتصرؤفغ شائبة تعدد امكسة التسجيل لترويج المعاملات العقارية ونسبت الثقة المالية . تأجبن لقرار نظام التسجيل العيني ، اي نظام السجلات العقارية . ففوت اللجنة لدية المشروعين معد ادخل تعديلات هامة ، وانتهت منه سنة ١٩٠٠ وصل الشارع المصري ساكناً حتى سنة ١٩١٧ فاعاد الكرة الى المشروعين ، فالتجني الامر . فضع قانون ٣٦ يونيو سنة ١٩٣٣ رقم ١٨ ايلي و ١٩ محتلفاً تمهيداً لاحد من عدد نظام السجلات العقارية وقرر المادة الاولى منه بان الملكية او الحق العيني العقاري يوجه له لا تنتقل بين الطرفين الا بالتسجيل وأنه لا يكون نافذاً غير المسجلة من الاتر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين .

وماعتم ان عمل بهذا القانون من اول يناير سنة ١٩٣٤ حتى تضاربات الآراء في

تعيين مدى مرمى هذه المادة الاولى ، واست من "ر" ، عبارة (الالتزامات الشخصية) من الاهام والموضوع . وبرت اوجه الخلف على الاخص اولاً في موضع الشفعة ، ثم اذا كانت الشفعة حائرة في عقد المشتري غير المسجل ، وثانياً في موضوع النصب ، ثم اذا كان يعتبر صاعداً عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات بيع البائع للعقار مرة ثانية بين المشتري الاول لم يسجل . واحيداً في موضوع ما اذا كان قد يجوز للمشتري بتعاقد شفوي ، او تعاقد كتابي غير صالح للتسجيل لقص في شرائط الملكية ، حتى مقاضاة المانع للحصول على حكم يقوه مقام العقد الكتابي ثم تسجيل الحكم ذريعة لنقل الملكية .

فقال مذهب "ن" لا شفعة ولا نصب ولا حكم لتسجيله . وحجته ان العقد غير المسجل يستحيل فقط الى تعويض ، لان ذلك هو المقصود من عبارة (الالتزامات الشخصية) اواردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل ، ومن التسجيل المطالبة بالعقار ملكية او تسليمها ما دام العقد لم يتسجل .

وقال مذهب آخر بعكس ما قرره المذهب الاول واجاز الشفعة والتعاضي للحصول على حكم لتسجيله واجاز النصب (في حالة التواطؤ التبادلي بين البائع والمشتري الذي المسجل قبل المشتري الاول) وحجته ان (الالتزامات الشخصية) لا تستحيل الى تعويض حتى . انما هي تصرف الى الالتزامات التي تنشأ عن طبيعة العقد المعقود بين الطرفين . فان كان بيعاً ، التزم البائع بتسليم العقار والتزام المشتري بدفع الثمن ، ولو كان العقد غير مسجل . وذلك كله لان قانون التسجيل لم يعمل بلافتيات على احكام البيع الا فيما يتعلق ، ويتعلق فقط ، بحكم نقل الملكية واما الاحكام الاسرى المقررة في لبيع فهي قائمة ومقررة باقانون المدني ، ولا بد من الاخذ بها في مواطن قانون التسجيل الجديد ، وانه يجب حصر مفعول هذا القانون الجديد فيما يختص بمسألة واحدة ، وهي مسألة نقل الملكية ليس غير .

وانا لا نقر المذهب الاول ، ونأخذ بالمذهب الثاني . ونرى الادلاء بعد التمديد السريع التاريخي الذي اوحزننا هنا ، بالادلة القائمة على عدم صحة المذهب الاول وعلى تناقضه مع الاعتبارات العملية ، والاصول القانونية ، ومع الاعتبارات التاريخية التي لحنا اليها نلميحاً .

أما الادلة فهي :

(١) لقانون التسجيل الجديد مذكرة ابضاحية وردت بها الاعتبارات التي عول فيها الشارع على وضع القانون (وهي منشورة باللغة العربية بجملة المحاماة المجلد ٣ ص ٤٥٧ وما بعدها وباللغة الفرنسية بجملة جازيت الحاكم المختلطة المجلد ١٣ ص ٨٢ وما بعدها) وأشير بهذه المذكرة الى مسائل تاريخية والى مسائل علمية فنية بجملة .

والمسائل التاريخية هي ان الشارع اراد بالقانون تمهيد الطريق لنظام السجلات العقارية الى التسجيل العيني ، ذلك النظام الذي تقرر مشروعه لدى اللجنة الدولية سنة ١٩٠٤ ، وهو مأخوذ عن النظام الالماني الموضوع سنة ١٨٧٢ وعن الانظمة الاخرى الاجنبية

وقد لاحظنا ان المادة ٨٧٣ من قانون التسجيل العيني الالماني الموضوع سنة ١٨٧٢ قرر بانه يجوز الحصول على حكم لتسجيله ، اذا استحال عمل عقد رسمي في مصلحة المشتري . وقررت المادة ١٧ من مشروع السجلات العقارية المصري بانه لا بد في العقد القابل للتسجيل ان يكون رسمياً بحيث اذا انعقد التعاقد صرفاً فلا اثر له مطلقاً لا من حيث نقل الملكية ، ولا من حيث التعويض ، حتى ولو كان التعويض متفقاً عليه بالعقد ، الى لو كان هناك شرط جزائي . وقد عارضت الحكومة وقتئذ كبير معارضة في هذا النص (انظر كتابنا في الاحوال ص ٨٦٩ ن ٥٩٤ وما بعدهما) . ولما جاء شارع ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لم يشأ مطلقاً

الاحذثت القادة القاسية - عاجزة - وفي مصر : ولا ، في انه لم يقرر رغبة العقد بل اوجب المصادقة على توقيع المتعاقدين (المادة ٦ من قانون التسجيل) . وانه لم يرفع عن التعاقد العرفي ، غير لمسح ، لم يدرسه ، غير لمصادق عليه ، اثره القانوني . حيث الارامات التي تنسب من طبيعة العقد . هي الاعتبارات التاريخية . واما ايمان العبدية - مرة - حجة فله رأي ان يس من المنطق ان يكون عقد التمسك ، منذ على اكمة ، حجة على الجميع ، لا يكون على الغير الا اذا نسب . فكان العقد غير المسجل ، منذ على اكمة وغير . فذ عليها .

والمستند من الاعتبارات التاريخية والسببية ان التاريخ لم يرفع عن التعاقد ، فهو يا كان او كشيء ، ترد القانوني . الطرفين . يجوز لكل منهما حق مطلة الآخر ان التمسك ، دونه من الا . تمت الشخصية فيما يرجع لطبيعة العقد المعقود بينهما . بحيث لا يتحول هذا الالتزام الشخصي الى مجرد تعويض لا في حالة استحالة تنفيذ الالتزام الشخصي . واما ما دام الالتزام الشخصي قائما ويمكن تنفيذه ، فلا محل لمطالبة تعويض اذ لمشتري بغير دائئا بالالتزام الشخصي الاصلي ، فله لمطالبة . او دائن تعويض عند استحالة تنفيذ الاول . والخيار للدائن لا للمدين (اطار المادة ١٠٣٠) . في كتابنا سبق الالتزامات ، النظرية العامة ص ٢٨١ ن ٢٩٢ وص ٢٨٢ ن ٢٩٣)

(١٣) استشار بربردي (مستر) لطفي معروف استعمل باقتضاء المصري اغتيلت من مفتاح سنة ١٩٧٥ . وتكونت د اية ثم تركه احسب . سنة ١٩٢٣ . وقد استعمل بكل لجنة غير واسع بناء السجلات العقارية (مع محاسنه في قانون التسجيل) . سنة ١٩٢٣ . سنة ١٩٢٣ . بالبحر ١٠ ص ١٣ . من الاصل ص ١١٧٥ . وقد كان متوا . باجة احصة . ب وضعت قانون التسجيل حاصر . وهو يري حرر مشروع .

القانون ٠ وهو بنفسه و مع المذكرة الايضاحية ولقد قرر هذا المشرع بالنشر بالهيئة الخاصة بمحضر حصة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ « ان العقد غير المسجل لم يجرح عن كونه وعداً بالالتزام بقول الملكية ٠٠٠٠٠٠٠ ولا حكم على صاحبه بالتعويض المنشأ من محاضر جلسات هذه اللجنة ٠ وكن اطاماً عليها شخصياً بوزارة الحقوق وقرر المستشار الملكي « بيولا كازيني » احد أعضاء اللجنة بنفس الجلسة ما يأتي « ٠٠٠٠ ان الملكية لا تنتقل بين الطرفين وبالمسئلة لعدم التسجيل ٠ على أن مرد اتفاق الطرفين يجع المشتري الطامع بتأدية دائر ، لا يجوز له فقط حق المطالبة بتعويض عند عدم حصول العقد رسمياً ، بل يجوز له حق رفع دعوى للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمي ، ويجوز تسجيله ، وقرر المرحوم عبد الحميد انما مصطفى أحد أعضاء اللجنة بالجلسة نفسها « أن يترك الامر في الفصل في هذه المسائل الى القضاء » والمفهوم من اقرار هذين العنوين صاحبي الاثر الفعلي في وضع قانون التسجيل ، ان العقد غير المسجل ، لا ينتزع عنه آثاره القانونية من حيث الالتزامات الناشئة عن طبيعة العقد ٠ فان كان العقد به اوجب اضرار المانع واعد باسع واوعد بالبيع بيع واذا تعذر او اسجل على المشتري تسجيل العقد لنقل الملكية اليه جازله رفع دعوى بمسئلة التعاقد وتسجيل الحكم ٠

فهل يتفق ماقرره بمحضر القانون مع القول بان العقد غير المسجل يستحيل في الحال الى تعويض ، وكيف يستحيل العقد غير المسجل الى تعويض ، مع أنه من الممكن الحكم على البائع بتسليم المشتري من الاستفادة من عقد البيع ، باعتبار المشتري مشترياً ، والبائع بائعاً ، واذا كان لمذهب الاول الذي يحمل على نقضه آلا من أساسه سند بالأعمال التحذيرية التي ون التسجيل ، لقرر محضروه بعدم جواز رفع دعوى للحصول على حكم لتسجيله ونزراً بقصر الدعوى على المطالبة بتعويض ، وبالتعويض فقط ٠ « السياسة » (لها تابع)

الشرطة

نشأة الشرطة (١)

في بلاد المسلمين

عشر منذ مستتب في مطاعنا تريح العرب ان العلامة المستشرق الشهير (كلبان هوار) اعى بعض المعلومات في نشأة الشرطة عند المسلمين ، وغني عن البيان ان الترخصة متسادة في كل امة يوم نشأ فيها الحكومة ، اما عند العرب ، فلم تنشأ الا بعد انتشار الاسلام لان الحكومة امطمة تقم عند العرب الا بعد دخولهم في الاسلام ، اتحادهم تحت لوائه ، وبما ان تلك المعلومات لا تخبو من فائدة آثرنا تعريبها لقرائنا فيما يلي قال :

«اكاد يسطر على الامور صورية الاسلامية وتعمر بلادها حتي تعمرا ولو الامر بحاجة تدبيرة الى قوة تحمي حتى الافراد وتذر عن حياصهم وتدافع عن حقوقهم وتسعى لتوفير اسباب الراحة لهم ، فعهد الخليفة بذلك الى رجل سماه (صاحب الشرطة) بجنار رحالا يقومون شئون الشرطة وة- دعي القائمون بأمر هذه الوظيفة بعدئذ (ولاة)

قال ابن خلدون : ان القومون الاسامي لا يبعث عن الاجراء التي يكتنف

(١) عن التركية بنعمر

وجوبها اشك ولا يعاقب لاعلى اجر نعمه اتي لانت في فقرتها ١١

وقد وجدت الشرطة في الاسلحة تعقيب ثعابين والسمات عن الحرائق ومعرفة
منها الحقيقة بين ما سمعت هناك من قدام حذر اسماء شعبة ما فقد سمى
مدير شرطة اسمرها في تونس احكاما وفي لانس حارس بلدية او في
بصر في عهد المالك اسمه (الوالي)

وہاں کات لائنیں ہیں، تھوڑے سے دور دورے پر ایک ایک کی کل
زمان و مکان حتی کات فی کل وقت، بہت پر سرعہ غالباً

وبتش من قبل لاجل ان سرية كانت فيهم . فموسى عامل معوية
 اول من اوجدها في الاسلام ويحكى . . . واية عامل العراق في عهد هذا
 امير . كان يخرج في السرخ
 فصرف في مرتبات رجال الشرطة .

وكانت حبيبة تقيم لاسه ق نديس و حبيبة احدة امة على مناس الذي يقوم لهذه الوظيفة محتسب .

المراتب على الاسواق فيمنع بيع حديد من اخرجت منها
خارجا بوضعها في الشوارع العامة.

و من بعد ان تفرغ من هذه الاشياء ، انصرف الى ان يجمع على ما كان
 شغلا به من معبر في ان يجمع على ما كان شغلا به من معبر في ان يجمع
 على ما كان شغلا به من معبر في ان يجمع على ما كان شغلا به من معبر في ان يجمع

ومما سبب كره من يقرر انحرافه عن ما كان منشغلاً به العرب
في الايام من احراز كبير المراتب في اقل من سنة واحدة
الاعتناء بالحكومة الاسلامية منذ تأسيسها بفتح قضايى حدها

ليحريان بلا اخسار ولا تطفيف •

ونحن وان كنا لا ندعي ان الحكومة الاسلامية استطاعت ان تتاحل شأفة هذا الداء الويل المتاحل في سوس نفوس ولا يبعد الا ان نفاخر بأنها استطاعت ان نأخذهم يديهم الى انفسهم ما يتكبر الانسان ترفع عن مثل تلك الخلة الدميعة .

وكان يعين المحتسب في القشرة سدة تخاص من احباء لكل منهم خيرة بصعة
غير بصعة الاخرى على قدر ما يساهم من الشوائب لانه كثيراً
ما دالطراء بن حدة من ارضه براء من الصفة الحيف والعسف
ارضاء لشوائبهم وسيراً مع ميولهم ورغائبهم

ومن واثق - نحن - انكم قد شرفتم من الجاهل بمقدار العيشة المأكولات
التي انزل سبحانه من الارض وما فيها وهي لا يبرح من سطوة المشاكل التي
تعالجها حكومات اليوم .

على ما كان عليه من كلامه في ذلك اليوم من ان الكتب من يود والآلات التي

المعلومات ونظائرها وانظماها من . في الحساب ، وكذلك النظر في تطهير

وكان من وظائفه ايداع رعية مصر من اهل مصر من اهل حق وعلمهم من الواحات
حتى لا يتعدوا حدودهم او يتعدوا حدودهم ، وكان يعتمد على العقاب الذي
براه لازماً بثلاثة : اولاً « السوط »

(۱) کتب حار الغنم ونحوهم

ويصنع من الجلد • ثانياً (لدره) وتصنع من جلد الخيل أو العجل على شكل جوالق وذلك بأن يملأ هذا الجوالق نوى التمر أو غيره وهذان الآلتان للضرب ، ثالثاً (الطرطور) ، هو لباس يوضع على الرأس يحاط من عدة قطع مونة مختلفة من القرش ويعلق به ذنب ثعلب واصداف وحرس صغير ويكون في مقام التهذيب ان يرتك فاحشة ، ويقال الطرطور في المكان الرسمي الذي يقيم فيه المحتسب •

من ذلك يفهم ان العقوبات التي كان المحتسب يقوم تنفيذها هي العقوبات التأديبية التي لا يحتاج في تنفيذها الى حكم قاض كما هو مبين في قوانين الشرع الاسلامي اي ان العقوبات التي يعاقب بها المحتسب هي التي من قبيل التعزير •

وللمحتسب فصلاً عما ذكر صلاحية تنفيذ عقوبات اخرى استمد من هذه بشرط اقتربها بحكم القاضي وحده كرحمة الزاني في حارة اراكاب ارب •

وكان الالتزام على الآداب العامة في المملكة الاسلامية من اهم وظائف المحتسب ، وله في المجتمعات العامة مع احتلاله لرجل سياسة وتوجيه من في الاسواق ، مع ما يمسك القيان من مراقبة ما بين ايديهم او طردهن من المدينة •

والحاصل ان صلاحية محتسب هذه لا يجوز دمجها في سوي الالتجاء الى الماكن : فعند عتبة البيت تتوقف سلطته كما يقول مثل السائر •

وكان القضاة يجمعون لأوامر المحتسب ، يقول ذلك ديل ماورد في كتب القوم من القصص في هذا الصدد ، من ذلك ما حدث مع اعظم القضاة في بغداد ، وهو ان المحتسب صلب اليه ، فادارة مسجد ربيعه كان يجلس الى الناس فيه لفصل في دعاهم فصدع امره وانتقل الى مكان آخر • اه

من مفكرات

المسيو غورو مدير الامن العام لاسبق بباريس

كانت ليلة حيلة ارسى م . . . في شارع « كاري » من حي « سانت ديس » في مساء م . . . كنت . . . في المركب الى سواب الداراني . . . واخبرني ان الساعة . . . منقودة منذ اسوع وان مائعا ذا رائحة كريهة يترشح من داخل باب الجناح الذي تقيم فيه .

وهذا لا اكتشفه الا ترى ما استراني من الانزعاج عندما افق الى الباب بهذا الخبر ، لأن ذكر الموق في ضلّا عن رؤيتهم مما يستطيع له فؤادي جزء .
ولم نكر اميلي التي قضيتهم في مبادي الحرب ولا السياحات العديدة التي قمت بها في انحاء الأرض استطيع ان تزيل هذه الفترة الشديدة التي رافقتني منذ عومة الاطوار . وكذلك لم يكن الأعوام العديدة التي قضيتها في خدمة الشرطة لتتزع من نفسي هذه العادة الغريبة .

واحسب انها انقاريت ان لا تستطيع ان تصور مقدار الخزع الذي كانت يستولي علي عندما كنت ادعى الى التحقيق في قتل او انتحار . ولكنني استطعت اخيراً بقوة الارادة ان اتغلب على عواظي .

خرجت مع ابواب لي شارع كي حيث تقيم الفتاة واما اسائل نفسي أثناء الطريق دار السب يا ترى في مقدمة انتحار او جنى عليها حان ايم ؟
كان ذلك اليوم ابي وقع فيه هذا الحادث من ايم حريران وكان شديد الحر ، واننا ماكدنا تقترب من الباب الخارجي وشرع الواب في فتحه حتي مجئ

عليها راحة عن كون برقة الحمار متبعية راحة كريمة عند كبر خراجة
من راس

فانتم العاد الي قد لا مبرر من خسارة كائن

وغني عن البيان ان موضع الشرحه يحل ان يكون في متن هذا الموقف في
مقدمة الماس كما يكون الى ان مقدمة احـ في راحة الحمار فزقدم
وامسكت بحققة الباب وعمرته وبتحـ بـ وادعـ تـ من دحر العرانة رثحة فتاة
كادت تخمد انفاستا وتقضي علينا

ومع ذلك لم يسيء الا بجمعه عند هياكته فحدثت العرفة ما لا انسى
مع صغ فسمى من سدة في راس في راحة الحمار
فما احدثت وكنت اقنع ان الارض من راحة الحمار في راحة الحمار
هناك عليه جنتان حيث ارتفعت الى راحة فكير راحة الحمار في راحة الحمار
من الهواء

على ان حاح المركب عند راحة الحمار في راحة الحمار وامسك يدي
واخرجني الى راحة الحمار في راحة الحمار في راحة الحمار
بعد ان فتحت نوافذها طعما واليت في بي خلاصة عند راحة الحمار

الآلة ٥٥ فقدت راحة الحمار في راحة الحمار في راحة الحمار
الواب ، ولا يمكنني احرم ان هذه الحافة كانت حصة كـ في راحة الحمار
سوى وجه مسود تعصيه الديان وكان عند راحة الحمار في راحة الحمار
بل بظلة من بطلات روايات القرام

كانت هذه العتاة قد نزلت تالياً ونلقها ولما سلم اهل السب لذلك حطروا عليه
الاجتماع بها وابوا عليه الادر كنه ان يادها احب ، فأسقط بيد الحبيين المسنين
اصبحا يعيشان بدون امل ورأيا ان لا بحة هم من هذه الحياة الكئيبة الا بالموت

وهكذا اوقدا رراً من النعم في العرفة واقملا التوافد عليهما ، وعلى هذه الصورة
المنفجة انتهت الآم هذين التاسعين .

لم يمض زمن طويل على هذا الحادث حتى عهدني التحقيق في حادثة حالية
اخرى كانت مما افادني تجربة في احياة وجعلني اختبر ما اكتسبته في خدمة
الشرطة من المعلومات .

في صباح يوم ، جاء الى القسم عامل يقيم في شارع « بارادي » وقدم شكوى
قطيعة ضد مخدومه وهو من اكبر اصحاب المعامل في ذلك الحي اشتهر بتهامة
والمرودة ولم يكن في اخلاقه من مغمز يؤخذ عليه او عيب يعاب به .
ادعى العامل على ذلك الرجل انه اخذ ابنته (اي ابنة العامل) التي لم تبلغ
تلغ الخامسة من عمرها الى بيته وافترض بكارتها دون ان يراعي لاحد حرية او
يخشى عاراً او اثماً .

مدعى المفوض المسيو كولاس باللائمة ورعماً عن صغر منها كانت تجيب على
ما تلقى عليها من الاسئلة اجوبة الكبار المستبين ، وقد وصفت للمسيو كولاس
غرفة الرجل وصفاً دقيقاً وبينت له مواضع الاشياء كلها وما هنالك على الجدران من
صور وما على الموقدة من اشياء .

فاكبرنا هذا الامر اي اكبار وقررنا على ان نتولى الفصل في هذه المسألة
ونترك ما عداها .

وقد كان الوالد استحصل على تقرير من احد الاطباء يؤيد مدعاه فلم يبق
لدينا شبهة في ان الفتاة المسكية سقطت ضحية اعتداء غير شريف لا يزول اثره
حتى الممات .

ولولا ان الرجل المتهم بهذه الجريمة ذو شخصية بارزة ومكانة معروفة في

الهيئة الاجتماعية لما تريت المسيو كولاس لحظة في لقاء القبض على المتهم .
 على انه استحصل امرأ من الحكومة لاجراء تحقيق سري في حق المسوق . .
 المتهم . فلم يتصل به ما يؤخذ على هذا الرجل او دنا ب . سيرته مطلقاً ، لانه لم
 ترفع عليه طول حياته قضية في امر من الامور ولم يسمع عنه ما يشين بل المشهور
 عنه انه ذو اخلاق عالية ملائكية ومعاملاته وتصرفاته مع عماله تصرف الاب في
 شؤون اولاده يعطف عليهم كل العطف ويحوى عليهم حنو الامهات على اطفالهن
 والحاصل انه كان رجل يعيش كاشرف انسان في هذه المدينة ولم يكن يخرج
 يوماً دون استصحاب زوجته وابنته ، بل دوح هذا الرجل في عقله ياترى حتى
 ارتكب هذا الجرم الفظيع ؟

ومع ما ظهر من التصاق التهمة بالمسوق . . عزم المسيو كولاس بعد
 اعمال الروية والفكر ان لا يرفع في لقاء القبض عليه . ارسل اليه شرطياً سرى
 يطلب اليه الحضور الى القسم .

ولما كان بين المسيو كولاس وبين المسوق . . . سي من المعرفة قدم هذا
 الى القسم ووجهه صاف باسمر وما كادت تمتع عيانه على المسيو كولاس حتى
 بسط له يده مسنداً دون كلفة شئاً الصديق مع صديقه .

وبعد ان تبادل الاثنان بعض كلمات اعجالة اطلعه المسيو كولاس متلطمعاً
 على التهمة الموجهة اليه .

بغت الرجل واجاب وقد علت وجهه صفرة الموت : ان هذا غير ممكن ! . .
 كلا لا يمكن ان اتهم بامر كهذا !

فقال له المسيو كولاس : هناك قاعدة لقناة ، اصغ لاقرأها عليك .
 فأجاب صاحب العمل : اجل انت كلام الصغيرة يفيد ذلك ، وهذه البنت
 الوديمة . كثيراً ما جاءت العمل تشد اماناً في فرصة المساء وكثيراً ما تفجتها

باصطباق الخلوى ولكن مع ما جاء في افادتها افسد بالله انها لم تدخل داري قطعياً
فاجابه المفوض : اليس ما جاء في افادتها من وصف عرفتك صحيحاً ؟
اجاب وقد انتهكه اليأس نعم انه صحيح ، ولكنني افسد برأس اولادى اني
لم احضرها الى داري مطلقاً .

قال هذه الكلمات بصوت خافت اضعفه الحزن وقد هاله ما عزي اليه من
التهمة الدنيئة .

وبعد ذلك سمح للمدعى . . . بالعودة الى منزله الا انه جعل تحت المراقبة
السرية احتياطاً .

وجاء في اليوم التالي الى القسم لتجري مباحثته مع الصغيرة وقد كانت لهذه
المواجهة تأثيراً بالياً في نفسه فاعدت الصغيرة امامه افادتها السابقة حرفياً
دوت اكتراث .

وسقط في يد المدعى . . . ولم يسه في اول الامر ان يفوه ببنت شفة ثم قال
معرضاً : ايس هذا الامر من شيعي ، ولس محرم ، وان هذه الصغيرة لم تأت
الى مكنتي قط ولا مع ابها ايضاً .

وفي هذه المرة تردد المسيو كوالاس كثيراً في اسلاق سراحه ، لان ارتكابه الجرم
يكاد يكون محققاً .

على اثر ذلك دعوه والد البنت الى غرفة اخرى حيث كذا ابعده عن ابنه لثلاث تحشاء
في اذا ارادت الرجوع عن افادتها السابقة واغرقت بالمسوق . . . الذي اخذ
يحاطب نفسه نفسه قائلاً : انني اكاد احن . ويس لي خلاص الا بالانتحار .
فسألته بعنف : المجرم انت ؟

فاعتدل في مقعده وقال : اني افسد كل عزيز ومقدس لدي ، افسد

لك . اني المحبوات . زوجي العزيزة والدتي العجوز التي تحتضر الآن اني بريء
من هذه التهمة .

فأثرت في هذه الكلمات كثيراً لا انني كنت رقيق العواطف حتى آخر ايامي
في خدمة الشرطة ، لكن ما العمل والتهمة تكاد تكون ثابتة ؟ ولكنني قلت له :
مادمت ربيئاً فلماذا الحزغ ؟ لماذا تتعثر ؟ فعليك ان تثبت براءتك . ولا بد
ان يظاهر الحق ان أحداً وان ، حلاً . والآت بعد الى منزلك مترقباً دعوة
المفوض اياك —

وبأخوت بعد ذلك بلمسيو كولاس قلت له : ان الرجل يرى ما في ذلك شك
وقال قد يكون ربيئاً ، وصاحبه يدل على صحة ادواته . ولكن اني لاثبات
ذلك ؟ وماذا تقول في التهم الموجهة اليه ؟

بيد اننا سرعنا في التحقيق عن احوال والد البنت رجاء ان نجد ما يبرئنا سبيل
التحقيق فظهر لنا عند انه معروف بين رفاقه بالمرآة والنميمة ودرس الدسائس
والسنة مع فقره فروع وقلاً يختلف الى الخانات ، ولم تطهر عليه ربة كما انه
يرتكب ما يخل بالشرف .

عني بي نزلت احيراً ان اتولى التحقيق وضللت الى الميوكولاس بأن يسمح
لي باستجواب والد البنت كما اريد .

فم تباع الميوكولاس في ذلك وقال انه لا يزال في عرفة الموظفين الملكيين
حتى الآن فاستجوبه .

فاحتضرت العامل في الخلاء وحاضته صنف قداماً : كم مرة دخلت الى
غرفة مولاي ؟

وأجاب مرتبكاً : لا ياسيدي ، لم ادخبا سوى مرة واحدة احضرت اليه في
صفيه كان نسيها في العمل .

ثم أخذ يصب افطع اللغات على رأس المسوق . . ومن ثم امرت الحاجب ان يحضر لي قليلاً من الحلوى واستحضرت البنت الى غرفة اخرى من حيث لا يراها ابوها .

وبينا كانت تمتص عربة من الحلوى التي اعطيتها ايها وتنظر الي ضاحكة قلت لها بلطف : الا تعلمين « يا ساطرة » يأنك قد عملت عملاً غير حسن سيعاقبك الله عليه ويحرقك بنار جهنم ؟ انك لم تسدهي الى غرفة المسوق . . . مطلقاً .

فأجابت الصغيرة : ان الله لا يعاقبني لأنني قد اذنت ابي .
فقلت لها ، الحق يدك ، والواجب على كل انسان ان يطيع والديه . انك ما شاء الله قوة الزاكرة وقد استظهرت وحفظت جميع ما لفتك اياه والدك جيداً فاجابت الصغيرة بسذاجة . اليس كذلك ؟ اولم تعطني هذه الحلوى مكافأة لي على حفظي هذا الدرس ؟

والآن ، وقد اكتسبت ثقة الصغيرة فلم يعد الاستفسار منها بعد عن الشكل الذي اتعنه والدها في تلقينها وصف الغرفة ومحتوياتها إلا العوبة .
غير انه لما كان تقرير الطبيب لم يدع محالاً للشك في انه قد انتهك عفاف البنت الصغيرة قلت لها : اذاً من الذي اعتصبك وفعل بك هذا الفعل ؟
فاجابت بلا تردد قائلة :

ان والدتي في مساء يوم خرجت لشراء بعض الحاجيات وبقيت في البيت وحدي
١٢ احد رفاق والدي وعمل بي ما نسبته الى المسوق . . . ولكنني لا اعرف اسم الفاعل .

وبعد ان احصرنا الأب وكأننا لم نتكلم مع الصغيرة شيئاً وقال له المسوق كولو لاس : انت رجل سافل ، قد اعترفت ابنتك بكل شيء . انك انت الذي

لغنتها هذا الدرس والمسبوق ٠٠٠ ليس مجرم والمجرم هو احد رفاقك في العمل .
فأجهر الرجل بالكلمة وقال : حقيقة ان المسبوق ٠٠٠ بريء ، والذي اتهمك
عفة ابنتي هو رجل لصيكي من رفاقي . ما فر بعد فعلته الشنعاء الى بلاده ، وأيت
ان استفيد من هذه المصيبة واعوض هذه الخسارة العارضة قليل من المال فلم يجد
خير من المسبوق ٠٠٠ الذي اشتتر بين الناس بالفتى والثروة والحرص على
مكائنه ظناً مني انا . يسترضيني شيء من المال خوفاً من المصيبة .

وهنا من ذا الذي يستطيع ان يصف لنا سرور المسبوق ٠٠٠ عندما بلغه اعتراف
الوالد هذا . وانني اعترف ان قلبي الضعيف عاجز عن ان يصف ذلك .
وقد طلب اليانا ان نفو عن العالم المسكين ولا نعاينه على افتراءه وكذبه اذ
لا فائدة من ذلك وان تطوي اوراق القضية اذ لا تحل مزاولة النظر فيها مما يؤدي
الى تسويد صحيفته البيضاء امام الناس .

والحقيقة انه لو حوكم العامل لقول الناس في حق المسبوق ٠٠٠ من قائل
« لادخان بلا نار » ومن قائل « من يبتدأ انه بريء حقيقة » وما اتبعه ذلك .
هذا ورغم الاحاح على العامل . تذكر اسم الفاعل الحقيقي فقد اصر العامل على عدم الاباحة باسمه
وهنا لم يبق علينا الا ان نشيع المسبوق ٠٠٠ الى اسباب بما يستحقه من
التبلة والاحترام .

اي قد انتفعت كثير من هذا الحادث الذي جاء انوذاً صادقاً لما تشهد الصغار
من القيمة الحقيقية وقد اصححت من ذلك الحين لا اتق كلام صغير مهما ظهر عليه
من امارات السخاطة والسذاجة الا كما اتق كلام اخص كبير ، لأن للصغار مقدرة
على تمثيل ادوارهم تمثيلاً حقيقياً . والعالم ان ذلك شيء عن اعتقادهم بأنهم
يحسنون صنعاً باطاعتهم والديهم . مهما كان الفعل الذي يأمرونه به .

الا ترى الدمار في المراسم كيف يكتبون العتاب الجاهلير بالقائمه ادوارهم

الاتقان كله بدن مشقة ولااعناء .

وكثيراً ما ارتكب «تقضاء الخطيئات التي تفسر منها الانسان ويقف لها شعر
الرووس باتكالمهم على شهادة الاطفال واعتمادهم عليها . « تعريب الحقوق »

كيف سرقت

حاء في حريدة اماتن الباريزية انه قد كان شرطيان فرنسيان يتجولان في
احدى اسواق باريس امراً حشواً من الممرات رابرة في تال ماحف حملة
وعلا منه فتبعها مركبت احدى مركبات الترامواي فلحقا بها ثم نزلت وركبت
الاوتوبوس مواصلا مطاردها الى ان ابصر انها تدخل كيسة وتردام دي فكتوار
فدخلوا المجد في انزها فتشاهدوا حانية مام المذبح تصلي بخشوع وبعد دقائق نهضت
وتناولت شمعة واضاءتها ثم وضعتها امام صورة العذراء وانصرفت ولما صارت في تسارع
ربغولي الاول بالحال التجارية الكبيرة دخلت احدها والشرطيان يتعقبانها ونشلت
مظلة ونزعت عنها لورقة المرقوم عليها تمها ثم واصلت سيرها واختطففت رزمة من
القفازات واسقطتها في المظلة وعندئذ دنا منها احد الشرطين وقال لها جيا منك
ياسيدي ان تسلي الجواني بالذربة ولكن احمل من ذلك ان تقسمي على السرقة بعد
خروجك من الكنيسة فصاحت المرأة صيحة قوية عقبتهما نوبة لم تصع منها الا سيف
دائرة الشرسة . ولما سأها الضابط عن الباعث لها على الحملة قبل اقدامها على عملها
اجابت ان اضاعتها الشمع للعذراء عدة قديمة جرت عليها منذ ما اتخذت السرقة
صناعة لها اذ تبين لها ان كل مرة اضاعت فيها شمعة قبل شروعها في السرقة كانت
تفقد من ايدي الشرطة اما هذه المرة فلا تعلم سرقتها .

في المحاكم

المحاكم الدينية في فلسطين

المحاكم الدينية هي محاكم شخصية : يرجع اصل تأسيس المحاكم الدينية من وجه الحقوق الدولية الى العهد الذي كانت تطبق فيه الصلاحية الشخصية ايام كان يحق لكل شخص ولو كان في غير بلاده ان يراجع المحاكم العائدة الى الدولة التي هو تابع لها . ولكن هذه المحاكم عموماً لم تكن موزعة لرعايا الدولة الاخرى ولا سيما لسكان البلاد اذ صعب عليهم الادعاء على الاجنبي اذا تعدى على حقوقهم في ديارهم . وعليه جاء العلامة هوغر غروطيولس (١٥٨٣ - ١٦٤٥) الملقب بابي الحقوق الدولية وصرح بان الصلاحية الحقيقية هي الصلاحية المحلية لا الشخصية . فكما ان رب البيت حر في ادارة شؤون بيته ومن فيه كذلك كل دولة لها مطلق الحرية في ادارة بلادها وتطبيق قوانينها على كل فرد اراد الإقامة فيها ومن لم يطب له العيش في بلادها فما عليه الا ان يغادرها . واصبحت هذه القاعدة مع بعض الشواذ المعروفة في الحقوق الدولية القاعدة العمومية في البلاد وصارت تطبق فيها . ولسبب الظروف الاستثنائية في الدولة العثمانية حينئذ لم تطبق هذه النظرية في بلادها وبقي الاجنبي غير خاضع للقوانين المحلية بل ظل متمتعاً بشرائع بلاده ابناً حل في البلاد العثمانية

اصل المحاكم الدينية : وعلى نفس مبدأ تأسيس المحاكم القنصلية لرؤية القضاة

العائدة الى الاجانب تشكلت المحاكم الدينية للنظر في مسائل الاحوال الشخصية فيما بين افراد الطوائف الغير المسلمة . وقد مال محمد خان الثاني صريحاً لا يترك الارثوذكسي كن بطريركا في الادارة وعثر معاً - لانه يتمتع بكافة الامتيازات الممنوحة للفقائل

وكذلك مع لغيره من رؤساء الطوائف المسيحية ذات الامتيازات لاشاء بمحاكم دينية للنظر في مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بمراد الطوائف المختلفة ومحاكم مخصوصة برؤية كافة الدعاوي المتعلقة بالكنيسة وخدمة الدين

اما الطائفة الموسوية فمن حيث عوداتها لها لدى الحكومة العثمانية اعطيت لهم اولاً امتيازات خدمية ذات صلاحية اوسع من غيرهم من الطوائف الغير المسلمة ولكن عاد المتشرع العثماني معدلاً وسوى اليهود باقي الطوائف الاخرى

المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية : عند تشكيل المحاكم النظامية في البلاد العثمانية انحصرت صلاحية المحاكم الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية والوقف فقط فرأى المتشرع حفظاً لحقوق افراد الطوائف الغير المسلمة من العثمانيين ضرورة تأسيس محاكم مذهبية لرؤية دعاوي الاحوال الشخصية المتعلقة برعاياها على اختلاف ادیانهم وعاداتهم وعليه صدر العرمان العالي الصادر الاعظم محمد امين عالي باشا في ١٠ جماد الثاني سنة ١٢٧٢ (١٨ شباط ١٨٥٦) الذي فيه أبدت جميع الامتيازات الممنوحة لانباء الطوائف الغير المسلمة منذ عهد السلطان محمد خان الثاني ومنها تأسيس المحاكم المذهبية للنظر في دعاوي الاحوال الشخصية

مسائل الاحوال الشخصية : المسائل التي حصرت ضمن صلاحية هذه المحاكم ومعدلاً بلا تعدي اي محكمة أخرى فيها دعاوي الزواج والطلاق والنفقة والمهر . ووظيفة هذه المحاكم مطلقة في رؤية القضايا المتعلقة بهذه الاربعة المسائل العائدة الى ابناء الطوائف المختلفة العثمانيين . اما باقي مسائل الاحوال الشخصية كالوراثة

والوصاية والتركات والمحاكم المدنية الصلاحية فيها ذوات الصلوات حكمها والا
فارجع الاليحاي هو المحكمة الشرعية الالهية . وهذه المحكمة تطبق الشرع الاسلامي
في جميع التايات الواردة من الطوائف كالمسلمين واليهود والنصارى .
رسة المطلة الدينية في بعض الاحوال . مثلا اذا بقل جميع ايرورة رفع قضية
الميراث الى المحكمة الدينية العائدين اليها فعليهم مراعاة المحكمة الشرعية الاسلامية .
وهذا المحكمة تقسم الارث حسب الشرع الاسلامي ولكن المحكمة المدنية تعين ايرورة
حسب الشرع الديني .

الاراضي الاميرية : اما حقوق الميراث في الاراضي الاميرية تفصل حسب القرون
الماضية بانتقال الاموال الغير المتقلة تزيح ٣ ربع الاول سنة ١١٣٣ اي ٢٧
سنة ١٣٢٨ على كافة المملوكات من اي مدينة او وكالة بحق هذه الاموال
وكذلك الارث في عقارات ملك من حيث مملوك الطابو يقضي بنسجين وورثة
في دائرة الاراضي فعند تسجيل طابو الارث من يحول مملوك الطابو امر من
المحكمة الشرعية وهذه تسجل الارث حسب المرح الا لاهية وحسب الاعلاء صادر
منها تسجل الاراضي في دائرة الطابو .

الميراث : انت مسائل الميراث كانت تفصل لدى المحاكم الشرعية الاسلامية
الآتية الاموال المتولة اذ انت الورثة في الميراث في المحكمة المدنية . كذا حسب
الفرمان الصادر في ايلول سنة ١٨٦١ اذا كان الورثة من غير اهل الديانة
فالمحكمة الشرعية تعين والادارة لورثة حصة لحقهم وصيانة لاموالهم

الوصايا : اما في . من الوصايا ما حلت المحكمة المدنية في درجة صلاحيتها
لفصل هذه الدوي . وطريقك لا مذكور . لا كتابه . صلاحية المطقة
لا تيات الوصايا الموضوعة من قبل المملوكات العتائين ولكن الطوائف المسيحية

الآخري - تتمتع بهذه الصلاحية المنصفة وخصوصاً اذا لم يجمع جميع الورثة دية المحكمة الطائفية او اذا كان بعض الورثة قاصرين .

ام طائفة الموسوية ما عطي لها في الرواية ١ اطار القانون العثماني المؤرخ ٢٣ سوال ٢١١ - اوتيسان ١٨٦٤) الصلاحية لفصل المسائل المدنية حسب الشرع العربي و عليه لكي تكون وصية الموسوي شرعية يجب ان تعمل بحضور اثنين من الزبائن و المجلس الديني وحده ان يقرر اذا كانت الوصية صحيحة او باطلة .

فدا تصر في هذه المحاكم المختمة وتذكر في تعدد صلاحياتها رأياً انه ليس بهل ازعق الحق في بعض الاحوال لان من اراد ان يتجنب القانون المذهبي ما عليه الا ان يدل مدعيه ديانة اخرى فتقتصر صلاحية المحكمة المذهبية الأولية عليه وكم من فنية ضاعت لهذه الاسباب وكم من حق ازهق من هذه الثقلات

وعليه جاء المشرع العاطفي وسدد صلاحية هذه المحاكم الدينية ووفقها للاحوال الحاضرة

اما محاكم الدينية في زمن الاحتلال العسكري فعند تشكيل المحاكم في فلسطين (اطار المنشور المؤرخ ٢٤ حزيران ١٩١٨ اصادر في حرية احبار فلسطين عدد ٣٠ ريج ٤ تموز ١٩١٨) اتمت محاكم شرعية بذات الصلاحية المعطاة لها قبلاً وكذلك اتمت محكمة استئناف لدية القضاء المستعجلة اليها من القضاء الشرعيين اما حق مراجعة شيوخ الاسلام في الاستئناف لم ياتي .

وكذلك تشكلت محاكم الطوائف المسيحية والموسوية بذات الصلاحية المعطاة لها سابقاً لرواية مدعوي السائفة بين اوطيين في مواد الاحوال الشخصية اما المدعوي المتعلقة من افراد الطوائف المختلفة الوطنية فتعال الى المحاكم النظامية وكذلك القضايا المتعلقة لاحاب في مسائل الاحوال الشخصية .

في شهر ايار ١٩٢١ تم اقراراً بديل في هيئة المحاكم الزبانية على تقرير

المجلس الرعوي وتشكلت محكمة استثنائية في القدس للظفر في الاحكام المستأنفة اليها من المحاكم المحلية (بيت دين) وقد اوجدت الادارة الفلسطينية هذه الهيئة كي ترى الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية مرتين بداية واستئنافاً .

وكذلك في شهر نيسان ١٩٢١ جرى تعبير في ادارة المحاكم الشرعية الاسلامية وبناء على تقرير الهيئة الاسلامية (اطر الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين عدد ٥٨ تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٢) نيطت ادارتها وادور تشكيلها بالمجلس الاسلامي الاعلى . وفي شهر ايلول ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وحدد صلاحية كل من هذه المحاكم الدينية كما يأتي :

للمحاكمة الدينية المشكلة في تاريخ صدور الدستور صلاحية النظر في مسائل الاحوال الشخصية وهي الزواج والطلاق والمقة والتفقة والوصاية وشرعية لنوة ونسي القاصرين ومع التصرف باموال الانحاص العاشرين فانواعاً ووراثة واموال والتركت وادارة اموال الاشخاص الغائبين

المحاكمة الشرعية الاسلامية : للمحاكمة الشرعية الاسلامية وحدود صلاحية المقة في مسائل الاحوال الشخصية المقة مسامس وكذلك للمسابب المائدة لانشاء اوقاف او ازالة اوقاف او ازالة اوقاف اوقاف منسقة المسلمين . وتسبب محاكمة القضاة الشرعيين الى محاكمة الاستئناف الشرعية في القدس ويكون قرارها قطعية .

المحاكم الربانية اليهودية : اما محاكمة الربانية اليهودية فلها الصلاحية المطلقة في مسائل الزواج والطلاق والمقة وتصديق وصايا افرادها فتمها ما عدا الاحانب وتعتبر صلاحيتها في مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة باليهود اذا وافق جميع الاخصام في اقفية على صلاحيتها . كذلك المسائل المتعلقة بانشاء الوقف او ازالته الداخلية لمصلحة اليهود او بتنظيم الحيات الدينية فانها عائدة جميعها الى المحاكم الربانية وحدها

محاكم الطوائف المسيحية : لقد أعطيت أيضاً ذات الصلاحية المعطاة للمحاكم
الربانية لمحاكم الطوائف المسيحية المختلفة

وإذا شملت قضية تتعلق بالأحوال الشخصية انحصاراً من طوائف دينية مختلفة فيقرر
قاضي القضاة - بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة - المحكمة التي لها الصلاحية
للنظر في القضية . وإذا قامت شبهة فيما إذا كانت الصلاحية المطلقة في قضية ما من
قضايا الأحوال الشخصية الداخلة ضمن صلاحية محكمة دينية محصورة فيها وحدها
فتحال القضية إلى هيئة مخصوصة تحت رئاسة قاضي القضاة .

تفقد أحكام المحاكم الدينية بواسطة مأموري الاجراء العائدين إلى المحاكم النظامية
أما دعاوي الأحوال الشخصية المتعلقة بالأحباب الغير المسلمين فتفصل لدى
المحاكم المركزية (على أنه ليس من وظيفتها اصدار قرار فسخ نكاح في الوقت الحاضر)
وتطبق قانون الدولة التي هو من رعاياها ما لم ينص ذلك القانون على سريان قانون
البلاد التي يقيم فيها فيطبق عندئذ القانون المحلي بحقه

وتشكل هيئة المحكمة المركزية عند رؤية دعاوي الأحوال الشخصية المتعلقة
بالأحباب من الرئيس البريطاني فقط وإذا لم يكن الاجنبي بريطانياً فترئيس المحكمة
ان بدو فصل ذلك الاجنبي ليساعده كمستشار في تقديم الرأي بشأن قانون الأحوال
الشخصية وكذلك إذا استأنف الحكم في قضية كهذه بحق نداء الفصل ان يجلس
كمستشار في المحكمة الاستئنافية .

ويجوز للأحباب رفع الدعوى العائدة إلى الأحوال الشخصية إلى المحاكم الدينية
ذات الصلاحية للفلسطينيين ولكن لصلاحية لها بفسخ زواج احد من التبعة
الاجنبية ما عدا المحاكم الشرعية الاسلامية بحق المسلمين فقط .

بعد نشر الدستور نلّم المشرع الفلسطيني أحكام الوراثة بالقانون الصادر في
الجريدة الرسمية حكومة فلسطين عدد ٨١ تاريخ اول نيسان ١٩٢٣ فأعطى الصلاحية

المطابقة للحدود السياسية في جميع بلدان المنطقة عبرت الحدود وصادق وصايم
وابيضاً الفلسطينيين وغير الاحزاب مثل السوري والعراقي والعصري اذا كانوا غير
مسلمين ومن غير الطوائف المعتدلة قانوناً والفنوع معتدلة هي :

طائفة الروم • لارتودكس • طائفة الملائين • طائفة الارمن الغربيين • طائفة
الارمن الكاثوليك • طائفة السعيرين • كاثوليك • طائفة الكركان • طائفة الروم
الكاثوليك • الطائفة المارونية • الطائفة اليهودية •

اما البقرة (احيى) فتطلق كما حددها المستور على احدى رعا دولة اوروبية او اميركية او دولة ابلان ان لا تنس (الا ان المواطنين التابعين للملا تحت حماية دولة اورو ية او تسار بموجب وصاية واجب ما - ١٣ ذوي الناحية العثمانية (٣)

أما مسائل تركته فلهذا حكم الشرعية الإسلامية أن الاحية المطلقة في جميع المسائل المتعلقة بتركته - سواء كان ذلك بوصية أو في وجه آخر - وإذا كان المورث المسلم من غير أهل السنة فيحقق واثقه أن يرجعها إلى رب السامي - بطلان استكيل محكمة مخصوصة لنفصل المسائل المتعلقة بالميراث -

اما بما كمال الطوائف الدينية المعروفة في هذه الاصلاحية المصنفة تصديق وصية
تركها احد افراد الصائفة اذ لا يمكن احدياً وكذلك طائفة الاحياء كما للمحكمة
المركزة في المسائل المتعقبة ميراث اذ لا تكتب في وصية وكانت المودت من
افراد الطوائف الغير المسلمين

إذا كان بعض أجهزة قصه "فانحة المراكبه" يتم حل في إدارة امواجهه اذا طلب
منها الولي ذلك

اما القوانين التي تطبقها المحاكم المدنية فهي الشرائع المتعلقة بالطائفة ما عدا الميراث
بحسب الاراضي الاميرية و - - - - - بنصوص القانون العثماني المؤرخ ٣ ربيع

الاول ١٣٣١ و ٢٧ شباط ١٣٢٨

فإذا صفحت هذه القواعد من مميزات انانية المستفاد رأيا ان وظيفة محاكم شرعية حصرت في مسائل الدوا - التعصية ووقف المائدة للمسلمين فقط اما المسائل العائدة لطوائف الاخرى فقد احيل البعض منها الى المحاكم النظامية واذيف البعض الى وظائف محاكم تدينية صيانة لعادات الطوائف المختلفة ومذاهبهم في بلاد هي مهد الديانات .

بيروت : « الكلية »

في الحز على طلب العلم

قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يزال الرجل عالما ما طلب العلم فإذا ظن انه قد علم فقد جهل . وقيل لابي عمر بن العلاء : هل يحسن بالشيخ ان يتعلم ؟ قال : ان كان يحسن به ان يعيش فيه يحسن به ان يتعلم . وقال عروة بن الربيع : يا بني اطلبوا العلم فان تكونوا صغارا لا يحتاج اليكم معي ان تكونوا كبار قوم آخرين لا يستغني عنكم . وقال بعض الحكماء : انصد من اصناف العلم الى ما هو اشهي لفسك واحف على فمك فان تعادك فيه على حسب شهوتك له وسهولته عليك . وقال الحكماء : علم علمك من يجهل وتعلم ممن يعلم فإذا فعلت ذلك حفظت ما علمت وعلمت ما جهلت .

انتقام مظلومة

او

ماري روز فوكري

« برأت هيئة معلمين محكمة المانتس في شرابول
سنة ١٨٨٩ الآسة ماري روز فوكري التي قتلت
امراة ابها لفساوتها واضطهادها اباعا » .

كانت ماري روز فوكري ، فتاة جميلة الطلعة ، تتراءى الشعر صفرة الجسد
ذات عينين زرقاوين يشتمل هيكلها البديع على قلب حساس وعواطف مربية .
فكيف ارتكبت هذه الفتاة التي كانت لا تزال طفلة حرم القتل ؟ هذا ما نريد ان
نوضحه لك ايها القاري الكريم :

ماتت والددة ماري روز وهي صغيرة ، تزوج والدما من امرأة اخرى وهي لا
تزال في السنة الثانية من عمرها ، الى ان ذات لم يؤثر على حياة البيت الصغيرة تينا
لانها كانت تحت رعاية جدتها . وكانت هذه الجدة الروثوم تعطف عليها كل العطف
ولكن لسوء حظ هذه الصغيرة لم تطل . ياة جدتها وعاجلها الموت . والفتاة لا تزال
في السنة الحادية عشرة من سنها ، اضطرت لذلك ان تقيم في بيت والدما .
ومذ ان دخلت ذلك البيت تغيرت حياتها فقد لقيت فيه بدلا من تلك الجدة
العطوف امرأة ابها التي لم تكن تعرف الرحمة الى قلبها سبيلا ، فاخذت من يوم
لزول الفتاة دارها تضطهدا وتسي معايلتها .

كانت ماري ره ز فتاة نشيطة محبة الى كل من يراها ، وكانت تبتهج كثيراً
لارضاء امرأة ابوها الى درجة انها كانت تتحمل ما لا تطيق ، اما امرأة ابوها فتد كانت
قاسية شريرة كما قلنا فكانت لا تدع واسطة الا استعمالها لتعذيب هذا الملك الطاهر
وقد كان والد ماري ره ز كما تبين في الخاتمة ، ضعيف الارادة مع امرأته ،
فضلا عن انه لم يكن يستطيع ان يمنع امرأته عن التعدي على ابنته كان كثيراً ما
اشترك معها في اضطهاد تلك المسكينة انقاء لفضيها عليه واستجلاً لعافها .

وكان احياناً اذا جاء الى المنزل ووجدها تعاقب ابنته يجلس على الحياض جانباً
كالأخيل الذي شق الخوف فؤاده ، وكثيراً ما خرج من البيت حتى لا يرى تلك المأساة
ولا يسمع صراخ ابنته .

هذا بعض ما كانت تلك الابنة المسكينة تعانيه من الاعتفاف والظلم في الايام
الاولى من دخولها دار ابوها .

هذا وقد كان لماري روز اخ صغير لامها وابوها ، وكان هذا الصغير نسلتها
الوحيدة بين تلك الآلام المرحمة ، فرض هذا الصغير الذي لم يكن ليسلم من شر
تلك المرأة الجهنمية ايضاً حادثة ومات سريعاً فكان هذا المصاب اسد مالفينه تلك الفتاة
من الحزن ، فأخذت تجلس الى قبره ساعات طوال وتسد به بأحر الدموع .

كيف لا ، وقد كانت لذلك الطفل المسكين كوالدة .

وبالجملة ان موته كان ضربة قاسية على عواطفها ، وموت الصبي هذا الموت
الغباتي اتار الشكوك في نفوس الناس فجعلوا يقولون عن موته الاقوايل وينسبونه
الى امرأة ابوه ، مما جعل الحق يداد في نفس ماري على امرأة ابوها وبكاد ينفجر .

ترعرت الفتاة عند هذه المرأة التي اذاقتها العذاب الوائاً واشتد ساعدها .
وقد بلغت كراهة هذه الفتاة التي فطرت على اللطف وانوداعة والتي لم تلامس قلبها

كرهة احد من الناس ، لامرأة ابها الى اعد عمق في قلبها .

ولما وصلت سن البلوغ اخذت تشعر بعامل الحب يدب الى قلبها ، فاحبت شاباً كان يشتغل مع ابها في حقله الصغير واحبها . فطلب هذا العاشق ذات يوم يدها مما جعل امرأة ابها تتمتع كل الامتعاض وعدت ذلك وقاحة منها ، فطردت الشاب من الحقل وانحت على الفتاة تونبها سد التذنب كأنما ارتكبت عاراً بالفاظ تحجل العذارى .

واخذ الحسد منذ ذلك الحين يزداد في قلب تلك المرأة لماري ، فمنعتها الخروج الى حفلات الرقص التي قلما كانت تقام في قريتها والتمتع بما يتمتع به امثالها الفتيات حتى انها قد منعتها يوماً من حضور حفلة اقيمت لميلاد ابن عمها الذي كانت ولد حديثاً وقصارى القول انها اصبت ترهقها من انواع الظلم مما لا يمكن لاحد ان يقيم عليها .

فبدأت الفتاة تشعر ان صبرها قد نفذ وان مراحل غضبها توشك ان تنفجر على رأس تلك المرأة الشريرة التي كانت تتوخى اذلالها بسبب وبلا سبب ، واصحت تشعر ان نفسها توافة الى الانتقام منها سر الانتقام

ففي احد الايام ، ارادت الفتاة ان ترافق ابها الى ناد من النوادي المجاورة فأبى امرأة ابها عليها ذلك كل الاباء خامت هذه الحادثة ضغماً على ابالة وكان وقعها شديداً على نفس تلك الفتاة التي حرمت من كل لذات الحياة .

فمن حزنها وملأت الشجاعة قلبها فاصبحت لا تنظر الى عضة ولا تحسب حساباً لعاقبة ، وكذلك يفعل اليأس في النفوس المظلومة فتثور على ظالمها وتسحقه سحقاً .

فأخذت في بدءاً عصا صمغة وهي لانبي من شدة الغضب وهجمت بها على تلك المرأة التي اعطتها ذلك الاصطهاد وهي في الاصطبل تملب البقر واوسعتها ضرباً

على الرأس والكتفين وعلى جانيها الايمن والايسر ولم تتركها الى ان اصبحت في حالة النزع واخذت تعالج سكرات الموت .
وهكذا انتقلت الفتاة من جلادها !

وقد جاء على صراخ المرأة خادم صغير لها فله ينقطع لما رآه من العلام الخيفة على وجه الفتاة ان يتدخل في الامر ولم يجروء على الاستعانة ايضاً .
ولم تكتمها تورة غضب الفتاة حتى دت تلك الفتاة الوديعه الى حاتها الاولي وخاطبت الخادم الصغير قائلة ايالك ان نوح لاحد بانني ضربت هذه المرأة والاقتل نفسي وقالت له وهو يحاول الفرار قل ان البقرة الروسية قد داستها . وفعلًا كانت البقرة قد وطأت المرأة بأرجلها .

...

وبعد ان عانت المرأة آلام النزع يومين كاملين فاضت روحها وفارقت الحياة .
فلما ان غضب الفتاه قد زال بسرعة ، وبزواله زال تعطشها الى الانتقام وقرنها العظيمة من تلك المرأة . وقد ظلت ساعات وهي تستغرب من جراتها واخذت تحاطب نفسها آسفة على ارتكابها ذلك الجرم ولحقتها ندامة شديدة .
فشرعت تكي بكاء مرّاً وجت على ركبتيها تطلب العفو من امرأة ابنيها المحتضرة ناسية كل مامر عليها من الظلم والاضطهاد وزال من قلبها كل ما كانت تشعر به من الحقد والنفرة .

وبكن هل يكفي ذلك لانت نعدّها اساناً طاهر الوحدان وقد ارقبت ذلك الجرم القطيع ؟

انت ماري فتاة لم تولد الا لتحيا حياة شريفة وتعيش عيشة صالحة ، ولولا تسف امرأة ابنيها وظلمها التديدان حتى كادت تحالط في عقلها لما ارتكبت مثل ذلك الجرم .

لهذا قررت حياة محلي الماش براءتها وهي في حكمها لم تكن الا منصفة وعادلة .
 اذا كان يعنى عن الزوج في قتله من يمتدى على عرض امرأته وتغنى المرأة اذا
 صبت على مغربها السوائل اعماء فلماذا لا يعنى عن هذه الفتاة ، اليست بأسان ذات
 عواطف تنفر عما يفر منه الناس ؟ اليست العزلة للفتاة من واثت اليأس ؟
 اجل ان هذه الفتاة قد ارتكبت حرم القتل لكنها تركته الا وهي لا تملك من
 امر نفسها شيئاً ، فقد ميث العصب عليها حواسها وتصورها حتى اصحت لانعي ما
 نقول وما تفعل ، وبذلك فهي غير مسؤولة .

وعدا عن ذلك فان قتلها لامرأة ايها لم يكن مستعجلاً ، بعامل الانقاء حسب بل للدفاع
 عن نفسها وحرقتها .

فان امرأة ايها كانت تـ تعاملها بغير حق معاملة سيئة حتى جعلت حياتها مملوءة
 شقاء ، فلم ترم هذه المظلومة بداً من ان تدبر على حلالها للدفاع عن نفسها .
 وهل يمكن للعمل على ازالة من يكون خطراً على الحياة الاجتماعية ومحلاً بآمنها .
 القيام بغير ذلك ؟

على انه لو حكم على ماري روز خلع وهي تلك الفتاة الظاهرة ذات القلب الرقيق
 ، وزجت بين الفوائد من النساء وناشت في وسطهن الموبوء الا تكون قد افسدنا هذا
 الملك الطاهر وجعلناه شيطاناً رجياً ؟

والفتيات الذوات كما تعلمون هن كقطعة من الشمع المينة يستطيع كل انسان
 وخصوصاً اولئك المنحطون ان يذللوا عواطفهن كما يشاء ؟

ومن ذا الذي يضمن لنا ان ماري روز كانت لاتندفع في تيار من وتصبح يوماً
 امرأة سريرة مخرقة بالهيئة الاحتمالية بعد ان كانت حاضرة الفوائد نقية الدليل ؟
 واخيراً اكرر القول ان هيئة المخلفين قد تصرمت في هذه القضية تصرفاً عادلاً

« تعريب الحقوق »

معقولا تشكر عليه .

مَوْضُوعَاتُ شَتَّى

اللغة العربية

في دواوين الحكومة

بقلم الاستاذ الفاضل صاحب التوقيع

مأني صديقي المحامي القدير صاحب مجلة الحقوق رئيس تحريرها الفاضل قصيدة او مقالة بقلبي بشرحها على صفحات مجلته وهو سواد اناله بالسكر والفخر لانه اعرب عن حسن ظن السائل بهذا العاجز ، وادغم عن قلة بضاعتي وضيق وقتي فكرت في موضوع يجتمع بين الفاء والظاء في تحقق ذلك الظن فوقف بي عند امر طالما ارفني وافض منجعي وكثر ما حارب ان اكتب فيه ، ذلك ما بليت به اللغة العربية في دواوين الحكومة من اتذال الانلام وما هي عليه من رككة الاسلوب في التعبير عن الفكر ، وكما من اعطى عثرها كتبها ووضعها في غير منازلها واستعملها في غير معانها فجاءت العبارة به مشوكة ممسوخة وزهدت بما فيها من الرونق وجودة السبك والسبك في ذلك هو ما كانت عليه المنفعة من الانخطاط في الدور البائد واقتباس ابتائها التعابير التركيبية ورجوعها في بناء الالفاظ الى النقل دون القياس ، ومحاولة اثبات ثبوت الامر ترتيب هذه المادة التي اصححت من ارجحي بنادسي نوادنا وعربي بعض على كيدنا ، كما انهم اساعده اليوم من عت الترجمة بها وشماطة العرب من ادغم من وجود المعلم من ادغم هذه اللغة في تلك الدواوين على الاسلوب الامروني في ترميز الراء في الجملة اذ ذلك لا يسي ما يميزها عن العممة الاحرفها العربية ،

ولقد تقدمني من جهادة اللغة من غير جهد بعد المتعدي ليس فقط في دواوين
الحكومة بل وفي اقلام الشعراء، حتى السنة المتكلمين والخطباء نقشوا ان
هم سكتوا عنه استدراجه ليعقوب في دركته ثم استنفعال احط بفساد اللغة
بأيدي انائها وانصارها وهو الفاداري لا اصلاح بعده فلا يبقى للقوم عندئذ الا
ان يخطوا اكفائها، ويسرعوا الى حذرها، ويجعلوا في طون تلك الافلام قبورها
فنشطوا من عقلمه وابيره الى اصلاح ذل الغل على اختلاف وجوهه شافطة على
اللغة وصيانة الافلام من من مده الشمل احياء بعثها النصحي اقتداء بصاحب
الرسالة الاسلامية (ص) وهو امة اللغة حين دل لاصريه وقد احط احد في
حضرتة : « ارتدوا اخاك فقد ص » يدان به روحا في اليوم نرى تلك الاغلاط
تكرر في كتابات الكتبيين لاسيما في فاسات مدام ساي في حضرة صاحب
هذه المجلة العراء كتابة تبي في ... في ... ان اعطاه خدمة اقوم بها
نحو لغة الدواوين ونحو احاديث الوصل والكتاب واستوق في المجلة الاكثر
تداولاً بين ايديهم من سوا ما من المجلات لانها تعني بأمر وظائفهم وتبحث في
القوانين التي يعملون ظاهراً خائفاً هذه مائة من من شول امة المالكين عن
حرماتها، مع اعترافي بعجزتي عن التوفيق في هذا الخراب سيما على منوالها،
مهتدياً بهديهم ومستمعاً بما سمعته من جهود في اصلاح اللغة والآخذ بحقوق اللغة،
فاقدمت غير عابئ بما الاقيه في هذا الدل من عاصم وديقبي الى كتابة
وسائل انشرها تباعاً على صفحات هذه المجلة ... ل ما لا غني للموظف عن معرفته
وما يسهل كل معرف ان يقرب به من ... في ... على المستمع مع
بيان وجه صحتها بحيث يتسنى لكل كاتب ... كبر ... بتدارك تلك
الاغلاط، ومن اولى من مجلة الحقوق بهذا الامر؟ ... يقيني ان اخواني يتلقون
ذلك مني خدمة اخلاص لهم لا قصد لي به الا ... اللغة ... على حفظها

صافية الجواهر ، قمية من الأكر ، لا قصد التقص والاستزراء ، معترفاً بأنني في مقدمة من يغلط ويتسبى والله المستعان .

١ - فمن ثلث الاسلحة فوجه « فتلة الارض المباعه » والصواب ان يقال « المبيعة » لان باع فعل مجرد متعدٍ اصلها مبيوعة فدارت مبيعة بالاعلال وهو القياس .

٢ - ومن هذا القبيل قولهم « يجب عليك دفع الرسوم المقتضية » والصواب « المقتضا » بصيغة اسم المفعول .

٣ - ومن ذلك فوجه « فلان غير ملاء » فيأون به من باب افعل وصوابه « مواء » مع انه بقولون منه المؤه وهو من تعبيرات العامة لانهم لا يكادون يفرقون بين فعل وافعل .

٤ - كذلك فوجه « مروت في دوائر الحكومة » والصواب ان يقال « ثابت » او « مثبت » لان ثبت مع مجرد لازم والاسم المفعول من الاتات « مثبت » لا « مثبت » .

٦ - وما يكثر استعماله قوله « ايرادات الحكومة ومصر وفاتها » والصواب ان يقال « دخل الحكومة وخرجها » « دخل الحكومة ونفاتها » والدخل في القاموس ما دخل عليك من ضيقتك ويقابله الخرج .

٧ - ويقولون « اتبع رسالتي السابقة ككتاني هذا » واتبع من الافعال التي تطلب مفعولين وتتعدى الى مفعولها الثاني نفسها والصواب ان يقال « اتبع رسالتي السابقة ككتاني هذا » اي الحقها . ومه قول العرب : اتبع الفرس لجامها ، يصير بلا مريد تنكر عمرو بن عبد الله خراسي عمرو لما اغار على حي عمرو بن تعدة ولم يحضره عمرو فصر فصره فلحقه قبل ان يصل الى ارضه فقال عمرو : رد عني ابي ومني مردهما عليه فقال رد علي فياني فرد فينته

الرائعة وحبس انتهاسلمى فقال له حينئذ : ياأنا قبيصة أتبع الفرس لجامها .

٨ — ويقولون : « أشر على الصك بالقول » والصواب ان يقال رقة او أعلم .

٩ — ويقولون : « تشككت المحكمة برؤسه فلان » فيستعملون تشككت بمعنى تألفت

وفي اللغة تسككه فتشكل اي صوره فتصور . وياتون بمصدر رأس على وزن فعالة

والصواب ان يكون المضارع مفتوح العين والمصدر على وزن فعالة . نقول رأس

القوم برأسهم رأسه .

١٠ — ويقولون : « اداه حقه » فيعدون أدى الى المفعولين والصواب « ادى

اليه حقه » .

١١ — ويقولون « ادى اليه كذا لقاء عمله » والصواب « في مقابل عمله »

١٢ — ويقولون : « رضى للحكم » ولم يسمع قط استعمال هذا الفعل بمعنى

الاذعان والالتقياد وفي اللغة رضى الشيء رضخاً كسره ورضخ له من ماله اذا اعطاه سيراً

١٣ — ويقولون « يوم تسريحه من السجن » اي اطلاقه وتخليه سبيله

واستعمال الاطلاق من اطلق الاسير اذا خلى سبيله اوضح وادل على المعنى المراد .

١٤ — ويقولون « بناء على سحب شكواه قرر الرأي على حذف دعواه . . »

والصواب ان يقال بناء على استرداد شكواه واسترجاعها .

١٥ — ويقولون « أقرت المحكمة على كذا » اي استقر رأيها عليه والصواب

فيه التجريد فيقال « قررت المحكمة على كذا »

١٦ — وما هو شائع كثيراً استعمالهم « اسلم فلان الشيء » (وامضى وصوله

الاستلام) بمعنى الاخذ والتناول والصواب ان يقال سلمه وتسلم اليه الشيء فتسلمه

وامضى وصول التسلم . اما المعنى الموضوع للاستلام فهو اللمس — بالتقبيل او اليد —

او المسح بالكف ومنه تيمن الحجاج في مكة المكرمة باستلام الحجر الاسود وسمي

هكذا لانه اسود من لمسهم له عند استلامه (اي تقبيله) ويقال استلمت يده اذا

مسحتها او قبلتها ومنه قول الفرزدق سيف الحسين بن علي بن ابي طالب :

يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم اذا ماجا يستم

١٧ - ويقولون (يسرى هذا الحكم اعتباراً من يوم كذا) وفي اللغة سري

الرجل مار ليلاً والصواب ان يقال (يجري او ينفذ)

١٨ - ويقولون (عهد اليّ عمل كذا) يستعملون عهداً متعدياً بنفسه والصواب

تعديته بنفي وفي اللغة عهد اليّ في كذا اي اوصاني .

١٩ - ومما يستعملونه على غير وجهه الفعل (حابر) بمعنى فاض كما انهم

يكثرون من استعمال (مخابرة ومخابرات) وقد سمع عن العرب (خبره وخبره اي

انباؤه واعلمه واما خبره فمناه آكره وزارعه . قيل ومنه الحديث انه نهى عن المخابرة .

٢٠ - ومثله قولهم (ارسلت اليه خطاباً) اي كتاباً وهذا استعمال خطأ لان الخطاب

هو المكاملة مواجهة وتقيضه الجواب .

٢١ - ويقولون (استناداً على وعدكم لي) والصواب ان يقال (استناداً الى

وعدكم لي) واستند الى الله تعالى لجأ

٢٢ - ويقولون (مدعي عمومي القدس) والصواب ان يقال (مدعي القدس

العام) فيفصلون بين المضاف والمنضاف اليه . مع المضاف وهذا غير حائز .

٢٣ - ومثله قولهم (اشتهر عليه السلاح) والصواب فيه (شهر عليه السلاح)

وشهر سيفه انتضاء فرفعه على الناس واشهرت المرأة دخلت في شهر ولادتها .

٢٤ - ويقولون (ينبغي عليك ان تفعل كذا) فيعدونه بعل لظنهم انه بمعنى يجب مع

انها من اللفاظ التي استعملت عند العرب بمعنى يحجز ويتيسر . يصح . سمع

عنهم الا موصولاً باللام والصواب ان يقال (ينبغي) . منه في سورة يس

(وما علمناه الشعر وما ينبغي له) قيل اي . يصح له الشعر ولا يتأتى به لان

لسانه لا يجري به .

٢٥ — ويقولون (تداخل فلان في امور فلان) اي تعرض له والصواب ان يقال: (داخل فلان فلاناً في اموره) والعامة تقول تدخل عليه اي توسل اليه بقوله دخيلك اي مترام عليك.

اسكندر الخوري البيهقي

ستأقي البقية

قال الجاحظ: اعلم ان المعنى الخفي الماسد، اللفظ الساقط يعيش في القلب، يبيض ثم يفرخ ثم يستعمل الفساد لأن اللفظ الخفي الرديء اطلق باللسان وألف للسمع واشد التحاماً بالقلب من اللفظ السليم الشريف، المعنى الرفيع الكريم. فوجالت الجهال والحقى والسماه شراً فقط لكسبت من اوتار كلامهم وخبالب معانيهم ما لم تكسه من محاسن اهل البيان دهر. لأن الفساد اسرع الى النامر وأشد التحاماً بالطباع والاسان باطلاع والتمكث وطول الاختلاف الى العلم ومدارسة كتب الحكماء يحود فقهه ويحسن ادبه وهو لا يحتاج في الجهل الى أكثر من ترك التعلم وفي فساد البيان الى أكثر من ترك التعبير.

باب الفصل الثالث

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

✽ في التزكية ✽

(القرار في ١٣ حزيران ١٣٢٦ صحيفة ٦٨٧ عن حريدة العدلية)

يجب ان يبين المكون في التزكية السرية ان اليهود عدول ومقبولو الشهادة ، وان يحضر الطرفان والشهود عند التزكية العدلية .

✽ في تشكيلات المحاكم ✽

(القرار في ١٥ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٤٤)

ان الاستدعاءات التي ترفع بشأن الدعوى العائدة لمحكمة التجارة كسندات الامر ينبغي ان تكتب خطاباً لنفسه التجاري من محكمة الداء . فاذا وحدث الاستدعاءات المتعلقة بدعاوى من هذا القبيل مكتوبة خطأ من محكمة الحقوق مباشرة يقتضي اعطاء القرار بردها على ان يطرأ لها عند الدعوى والمراحة بشأنها لدى مرجعها .

(القرار في ٦ تشرين الاول ١٣٢٧ رقم ١٥٨)

اذا اخذت نظارة العدلية برقيتها انه قد تحول مرجع الاستئناف يقتضي التدقيق فيما اذا كانت تلك الرقعة مسندة الى ارادة سنية ام لا . واذا كانت مسندة الى ارادة سنية من اي نوع يكون - وبين مرعي الأحرار والافال نظر الى ان

القضاء بتقيد لزمان والمكان لا يجوز اعطاء القرار برد استدعاء الاستئناف بدون تدقيق في هذه الجهة وبمجرد الأستاذ الى الرقية المذكورة .

(القرار في ٢ تشرين الثاني ١٣٢٧ رقم ١٦٩)

اذا تسكنت محكمة مجدداً في محل اقامة للطرفين قبل ختام الدعوى المقامة لدى محكمة اخرى وادعى المدعي عليه بالصلاحية ايضاً يقتضي ابداع اوراق الدعوى الى المحكمة التي تسكنت مجدداً على ان يراجع الطرفان تلك المحكمة .

(القرار في ٣١ مارت ١٣٢٨ رقم ٢٤)

ب على محاكم الحقوق المكلفة بروية دعاوى الحقوق والتجارة - لعدم وجود محكمة تجارية على حدة ان تصرح في الاعلامات التي تصدرها في الدعاوى التجارية بانها نظرت فيها بصفة محكمة تجارية .

(القرار في ٣٠ تموز ١٣٢٨ رقم ١٠١)

ان كلمة « حقوق » عامة شاملة للحقوق العادية والتجارية . ولما كان هذا اللفظ اما يتصرف للأحتراز من الحقوق الجزائية ، وكانت المحكمة نفسها مكلفة بروية دعوى الحقوق العادية والحقوق التجارية يقتضي قول استدعاء الاعتراض على الحكم انه انما المعطى للمحكمة التي اشرت اليها المدكوز وان يكون مدرجاً في اعلام كلمة (قسم حقوق) والامان رد هذا الاستدعاء مداعي انه كتب خطاباً للقسم الحقوق من المحكمة مخالف للقانون

(القرار في ١٦ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٣٩)

لما كانت هيئات المحاكم البدئية قد اصبحت بة حتى القانون الاخير - حتي في الدعاوى التجارية ايضاً عبارة عن رئيس وعضوين فاذا اعطت محكمة منها قراراً من رئيس وثلاثة اعضاء يكون القرار باطلاً لاستتراك شخص آخر به غير داخل في الهيئة الحاكمة .

(القرار في ٧ مارت ١٣٢٩ رقم ٧)

(و سيفي ١٤ مايس ١٣٣٠ رقم ٣٨)

ان مرجع استئناف الدعاوي التي تقام لدى محكمة القضاء البدائية بصفتها التجارية من اجل مبلغ عشرة الاف قرش او اكراو من اجل قيمة غير معينة هو محكمة البداءة في اللواء المرتبط به ذلك القضاء او محكمة التجارة في مركز الولاية حسبما جاء في المادة (٢٥) من قانون تشكيل المحاكم ونسبة اختصاصها في مراجعة واحدة من هاتين المحكمتين . وهذه الاوضاع لم تتغير بالقانون الاخير المتعلق بالتعديل الذي طرأ على تشكيلات العدلية في الولايات .

(القرار في ١٠ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١٧)

ان المادة التي صدرت بقرار القانون حكام الصلح المؤرخ في ١٧١ جمادى الآخرة ١٣٣١ تقضي بان جميع الدعاوي الداخلية في ضمن وظائف حكام الصلح في الممال التي لم يمن بها حكم صلح - يجب ان توى وتفصل من قبل المحاكم البدائية في تلك الممالك وفقاً لاحكامه . فكون ان لا كور يد - فصلت المحاكم الابتدائية امثال هذه الدعاوي بصفتها البدائية يكون عمها مخالفاً للقانون .

(القرار في ٢١ اغسطس ١٣٣٠ رقم ٨٣)

لا يوسع نطاق محكمة طرث في الدعوى - حكمت - بان غياباً واصدرت اعلاماً ان نعطي بعد التدقيق في استئناف - لائحة اس قرار ان لاصلاحية ما يربطه الدعوى اعتراضاً . اعني تشكر شكاه اخرى - عدس ردت تلك الدعوى تملاً لما كان تدقيق الاعتراض الواقع على من هذا الاعلام العرني - على ما يستلزم من احكام المادة (١٥٢) من قانون المرافعات استتوة - انه يعود الى المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم الغيابي وكانت المحكمة المذكورة حين اقيمت الدعوى التي انتجت ذلك الاعلام الغيابي حالة صلاحية العرني - الدعوى فان دعوى الاعتراض على الحكم

تعود رؤيتها الى المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم وان كانت هذه الدعوى قد اقيمت بعد تشكيل المحكمة الجديدة .

(القرار في ١٥ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٨٦)

اذا صدرت ارادة سنية بتبديل مرجع الاستئناف لمحكمة ما يزول حق قضاء المحكمة التي كانت ذات الاختصاص . لا سنة مئة . يقتضي والحالة هذه ان توى الاعمال الجارية . لا بد لدى مرجع جديد استئناف من تاريخ لارادة السنية

« في تصحيح السن »

(القرار في ٢٢ حزيران ١٣٣٦ رقم ٥٩٥)

اذا تمت احاجة الى معرفة الحقيقة . التي حوت شأن تصحيح السن يقتضي استقصاء المعلومات عنها من دائرة نفوس الولاية .

(القرار في ١٣ اغسطس ١٣٣١ ص ٥٥٠ من احريدة العدلية)

لما كانت الدعوى له علاقة بمعاملات تصحيح السن . قيد والاستبعاد . ضرورة رؤيتها لمحاكم الحقوق المدنية . المزمع المتعقبة . من محاكم حراك . هو اقتضاء الصراحة القانونية فانه يجب على محاكم الملاحقة . الدعوى المدونة من جهة الطبيعة

(القرار في ١١ اغسطس ١٣٣١ ص ٥٥٠ من احريدة العدلية)

كما انه يجب استماع الشهود . المدعى من قبل . من اجل اقرار تصحيح سنه باعتبار مولوداً في السنة الفلانيد . ذلك من شرط الدعوى ان لا يكون ظاهر الحال مكذباً للدعوى .

(القرار في ٣٣ اغسطس ١٣٣١ ص ٥٥٠ من احريدة العدلية)

اذا قال مأور النفوس انهاء المرافعة انه قد جرى قلاً . مع سن المستدعي لدى مجلس الادارة وثبت ذلك فلا يجوز . مع سن ٥٥٠

(اقرار في ٢٧ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٧١)

ان الذين يتراوح اعمارهم بين ١٠ و ٢٣ لا يجوز تعيين اسنانهم
اعتماداً على توصي اسواقهم واما الذين رد استعاء من يطلب تصحيح سنه
اذا كان عموه يتراوح بين السنين المذكورة بداعي ان بنيته ونافسية حاله تدل على
ان شهادة الشهود المستعاه كانت على خلاف المنحسوس .

« في تصحيح القرار »

(القرار في ٢٥ اغسطس ١٣٣٢ رقم ٧٩)

لا يجوز طلب تصحيح القرار على الملامح بلع من قبل الدائرة وفقاً للاصول، وعليه
يؤيد الاستدعاء الذي يرفع بهذا الشأن، اذ لا يمكن ان يعتد بجماعية استدعاء تصحيح
القرار .

(القرار في ٢٥ اغسطس ١٣٣٢ رقم ٨٠)

يشترط على من يبتغي تصحيح قراره ان يؤدي وحده الامانة خمس ليرات
عشائية نقداً وفقاً للمادة ٣١٤ من قانون الرامات، ختوقية القائمة مقام
المادتين (٢٩ و ٣٠) من قانون المذكرات، استعاه على هذا الملح باعطاء
كفالة فنيه بجائز .

« في التصرف »

(القرار في ٣١ تموز ١٣٣٦ ص ٩٣٩ عن الجريدة العدلية)

ان حق التصرف بالاعقارات منتهى سر في الاشخاص الحقيقيين .

(القرار في ١٥ امارت ١٣٣٧ ص ١٨٣٧ عن الجريدة العدلية)

لا يصح تصرف الشخص المعنوي بالاملاك بموجب القوانين الموجودة

(القرار في ٣٠ مايس ١٣٢٧ ص ٢٢١٨ عن الجريدة العدلية)

يقضى ان يفصل في تعيين جهة التصرف بالمحل المازع فيه وفي بينة اي الطرفين مرجحة— وفقاً لكتاب اليناث :

(القرار في ٦ تشرين الاول ١٣٢٧ ص ٢٣٥٤ عن الجريدة العدلية)

لا يجوز استيفاء المطالب من الاملاك التي لم تكن قد انتقلت الى حوزة التصرف .

« في التضمين »

(القرار في ٦ حزيران ١٣٢٥ ص ٣٢٥ عن الجريدة العدلية)

يجب تضمين الوكيل عن ادارة الديون العامة المبلغ الذي تضررت به من جراء عدم اقامته الدعوى .

« في التعهدات والمقاولات »

(القرار في ٣٠ نيسان ١٣٢٥ رقم ٧١)

لما كان لا يمكن ان تتوجه البمين على المدني في وقت ما كما هو منه ووص عليه في المادة (٧٦) من النجلة وكانت التعهد الواقع شرط كأن يقال « اذا كان المدعي يحلف » مخالفاً للقانون فانه يجب رد الدعاوى المقامة بهذا الشأن ، لان التعهد المذكور لم يكن تشكل بموجب الالتزام .

(القرار في ٢٩ مارت ١٣٢٨ رقم ٢١)

لا يصح التعهد والالتزام بشيء لم يكن لازماً بمجد ذاته ومستنداً الى جهة قانونية كمقد الكفالة الموجب لالتزام المتعهد بالتعهد به .

(القرار في ١١ تموز ١٣٢٩ رقم ٧٨)

لما كانت الكفالة : العقود اللازمة بحق الكفيل فان لم يف الاصيل بحكم المتفاوتة المتعقدة بالالتزام لا يسوغ للكفيل ان يفسخ العقد المذكور ويخرج نفسه من الكفالة

(القرار في ١١ تموز ١٣٢٩ رقم ٧٨)

لا يحق لشخص ان يتعهد من شئ به وصفت منفعة احد العاقدين في مقاولته
لم يكن داخلا بعقدها الاصيل .

(القرار في ٨ شباط ١٣٢٩ رقم ١٦٣)

اذا تعهد صاحب الاموال بكونه مستمداً من الحكومة ان يمدى
للحكومة مبلغاً معيناً في كل سنة من ماله الخاص يجب عليه اداء ذلك المبلغ وان
لم تقم الحكومة باجراء التفتيش ، مما يحاذي القرار عدم وجوب ادائه بداعي انه
اجرة وان الحكومة لم تقم بعمل في مقابلها - فغير صحيح .

(القرار في ٢٢ نيسان ١٣٣٠ رقم ٣١)

اذا تعهد شخص انه حسب سند ميسر دامت بينه وبينه وبينه وبينه
كان مجبراً على رد تلك الاموال بين يديها اذا كانت موجودة او اعطاء بدلها اذا كانت
قد تلفت ، والا فأن اعطاء القرار بعدم توجبه الخدمة بداعي ان مضمون السند
وعليه مجرد -- لا يكون صواباً .

(القرار في ٣٠ حزيران ١٣٣٠ رقم ٦٤)

اذا تعهد الشخص المذون باخراج اجرة العرايت في داخل قرية ما بموجب
مقاولته بأنه سيؤدي مبلغاً من المال ليمتد على جامع القرية المذكورة ثم تمتع عن ادائه
فاقيمت عليه الدعوى لا يصح الحكم عليه بالمدعى به استناداً الى تلك المقاولته بل يجب
رد الدعوى لان امتثال هذه المقاولات المتضمنة وعداً مجرداً لا توجب التزام احدياً .

(القرار في ٤ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١٠٩)

اذا اقيمت الدعوى على شخص تعهد بمقاولته بأنه يقدم مقداراً معلوماً من الحليب يومياً
لعدم قيامه بتعده ، وأن كان نطية المقاوله ونعاضها قبل تعديل المادة (٦٤) من قانون
المرافعات الحقوقية يقتضي النظر الى المبيع انه معدوم وحسم القضية وفقاً لاحكام المجلة .

قرارات

محكمة الاستئناف العليا في القدس

المستأنف : عوده ' اريبي من عشيرة الحكوك التياها بئر السبع

المستأنف عليه : ابراهيم محمد سلطان من الخليل مقيم في اراضي عشيرة الظلام
الحكم المستأنف : وجائي صادر من محكمة اراضي اقدس النفقة في بئر السبع
في ١٠ - ٦ - ٢٤ يتضمن الحكم بمنع تجاوز المدعى عليه حتى الحد الذي وضع من
قبل المجاورين ومنعه من معارضة المدعى في ذلك وتضمينه رسوم المحاكمة .

قرار : تبين ان محكمة الاراضي استندت في قرارها على رايور الكشف المنظم من
قبل لجنة اجرت الكشف هذا بناء على قرار صادر من حاكم صلح بئر السبع اثناء
اجراءات سابقة بين الطرفين . يظهر ان اللجنة اثناء الكشف المذكور وضعت
مجازة لتكون علامة على الحد بين ارض المستأنف عليه وارض المستأنف . ان
محكمة الاراضي اعتبرت هذا الحد ايقاعاً - قراراً وامرت المستأنف ان
يحترمه .

نرى المحكمة ان الحكم الابتدائي لم يكن مرضياً من وجهتين فالاولى
انه ان كان هنالك ضرورة لاحراء الكشف على الأرض المتنازع عليها - وقد كان ذلك
ضرورياً في هذه القضية - فكان يجب احراؤه من قبل المحكمة ذاتها واما الجهة الثانية
فهي ان الخلاف لا يمكن حسمه بصورة دائمة بين الطرفين مستقبلاً ما لم يصير
تعيين الحدود وجعلها باحسن وضعية ممكنة .

ولهذه الاسباب تقرر مسح احكام الاستدائي واددة الاوراق للمحكمة الاستدائية
 لأجل اجراء الكشف على الملك المنازع عليه من قبل هيئة المحكمة على ان يصير
 تنظيم خارطة بالأرض من قبل مهندس مديرواستع شهود على رقبة الأرض .
 ليس هنالك ما يظهر ان الشهود انتمت على انه يوجد في الملك المنازع فيه
 علامات طبيعية يمكن ادراكها حدوداً باصلة ، وتبعد انسان من الشهود بوجود ممر .
 فاذا لم يكن هنالك علامات طبيعية يمكن اعتبارها حداً فاصلاً يكون
 مستحسن ان تكلف محكمة الأراضي احدى اثارها علامات تشكل لحدود دائمة
 الرسوم يجب ان تحمل على من يضر يبرحق في النتيجة قراراً صدر وهم
 وجاهياً تقريراً في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

المستأنف : محمود سبوان البتناق . مقيم في يانقه

المستأنف عليه : الست صديقة بنت حامد امدي البتناق - نابلس

الحكم المستأنف : وحامي صادر من محكمة اراض السامرة في ٦-٢-٢٣ يتضمن
 الحكم بتسليم الحصة المدعى بها وقدرها ٣٨٤ سهم من اصل ٦٠٠ سهم بارض
 خلايل حنين في قرية يانقه النعموة الموقع والحدود في ضبط الدعوى للمستأنف عليها
 وذلك عند دفع المستأنف عليها مبلغ ١٢٨ جنيناً مصرياً للمستأنف وعلى المبدعيه
 رسم التسجيل وعلى المدعى عليه رسوم وصاريف الخماكة

قرار : تبين ان المستأنف عليها صديقة كانت اقامت دعوى لدى محكمة اراضي
 السامرة مدعية انها تملك ١٠٨ حصص من ٦٠٠ حصة بقطعة ارض معروفة باسم
 خلايل الحبش من اراضي قرية يانقه وتبدي لدعواها هذه ابرزت قيماً من دائرة
 الطاوو يشعر بان لها ولاحتما امينة ١٦٠ حصة من ٦٠٠ بالارض المذكورة وقد
 ادعت المستأنف عليها ان اخاها عبد الحميد كان بتاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٢١
 باع للمستأنف محمود ٣٨٤ من ٦٠٠ سهم بقطعة المذكورة بدون ان يستحصل

اذنها قلاً وانها طلبت من المستأجر ارجاع الارض التي اشتراها بعد دفعها بسند
المثل كما بساوى بتاريخ الدعوى بناء على حق الذي خولته المادة ٤١ من قانون
الاراضي للشركاء.

وقد حكمت محكمة الاراضي لصالح المستأجر عليها المستأجر استأنف هذا الحكم
واثناء رؤية الدعوى استأنف اورد دعوى جديدة الملكية ضد دعوى المستأجر عليها
مستند على امر لم يعلم الا بعد صدور حكم محكمة الارضي المستأنف اورد ادعائين :
١ - ان المستأنفة اخذت كل ما يحق لها بصفته ورثة عن مصطفى عزت بموجب

اعلام حصر ارض صادر من محكمة مجلس الشريعة بتاريخ ٢ - ٨ - ١٩١٩

٢ - ان اعلام حصر الارض لم يكن صحيحاً بناء على كون والدة المتوفي
مصطفى عزت كانت لم تلد حية بتاريخ ١٩١٠ وان ارضه انحصرت فيها وحدها وتأييداً
لهذا المدعى ابرز المستأنف اعلام حصر ارض آخر مـ ٢١ - ٧ - ٢٤

حصر وكيل عن والدة مصطفى عزت اثناء المرافعة الاستئنافية وطلب ادخاله
كشخص ثالث ولكن اظهر كونه لا يختص بمسألة من دعوى المدعى فرفض ادخالها هذا
على ان يكون لها الحيز باقامة دعوى على حدة طال ما قد نستحقه ان وكيل
المستأنف عليها لم ينكر مدعيات المدعى وادعى صدور قرار بحق موكلته فعليه
بحسب الظروف هذه تقرر وبالحكم الا انه في مع رد دعوى استأنف عليها
وتصميمها المتعارف حكماً صادر وفيه ٣٠ - ١١ - ٢٤

قرارات محكمة التمييز

— في لبنان الكبير —

دائرة الجزاء قرار رقم ١٤٢

تقضى حكم استئنافي لا يملكه المحاكم التي جرى شأنها بالشروع

لم تكن مطابقة للنص الوارد في القانون

رفع لدائرة جزاء محكمة التمييز في الاستئناف من النيابة العامة لديها
مؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٥٥ الاسلام در من محكمة الجزاءات في الماذقية
بتاريخ ٢٨ ك ٢ سنة ١٩٢٥ م لاور المعلقة به ليدقق تمييزاً بناء على استدعاء
المحكوم عليها حسنا بنت علي سعدا المتقدم ضمن مدته

اجريت التدقيقات التمييزية بموجب القانون المضمن بحريه استدعية
حسنا بنت علي سعدا المضمنة في قرارها المضمنة في قرارها المضمنة في قرارها
عن غير تعمد وبواسطة السم الذي وضعته في الحمام لتطعمه لزوجها وذلك بتاريخ
ك ٢ سنة ١٩٢٤ والحكم بوضعها في الحبس لمدة سبع سنوات ونصف واحذها تحت نظارة
الضابطه خمس سنوات المضمنة في قرارها المضمنة في قرارها

وخلاصة اعتراضات مندعية اسمها طمها تقضى الحكم لاحكامه بحقها
وحاء في الملاحقة العامة تمييزاً بتقدم تصديق الحكم لوقوعه ووقوعه القانوني
المضى لتدقيق والمذاكرة

حيث ان اربعة من اركان دعواه في محاكمة المدعى الخنائية هي اربعة في المادة
٢٦٨ من الاصول الجزائية

وحيث ان ممارسة الحكم - دولة - كبرية - بتعيين - يعين مفروضات طائلة
 الذقن لان العادات العامة - حوسبة - لا يمكن الاقاص منها
 وحيث ان من مباحة الحكم - الاستع - زيادة مطوم ابراهيم
 سعدا وحين صارت - عدي - من - المعلن النبوة في اعادة المحكي عنها
 وكانت تكن بحكمة - يت - ان - تكرار استع على ما توجه الاصول
 وحيث ان اداء - ايجين على - ون زيادة ولا نقاد لا يني
 بغرض الشاوع

لها الاسباب

تقرر لانفق - لاطعة العامة التمييزية - نقض الاعلام المعيز يومته
 واددة الاورق الى - بها - في - على موجه فاورث
 في ٥ آذار سنة ١٩٣٥

قرا ١٢٣٤

نقص حكم استا في لا - حكمة لم توار - يفة بين الزادة
 ولم تعط تعليلا كافيا للحكم الذي اصدرة

بتاريخ - آذار - سنة ١٩٣٥ - دائرة - حكمة تميز - ان اكبر بلاغ من
 النيابة العامة لد - اوتوح - ٣٣ شباط سنة ١٩٣٥ الاعلام الصادر من محكمة
 بداية الجراء في سردوس - مقفها الاستيفية - ١٦ - ١٩٣٥ والاوراق
 المتعلقة به ليدقق - عني استعد - يوم عليه محول عند - تقدم ضمن مدته
 مستوفيا شروطه

اجريت التدقيات الحيزية - الاعلان المميز - بتضمن تصديق الحكم الصادر
 من محكمة صالح شرطه من - ١٩٣٥ - ان - بحبس المستدعي مدة

شهر واحد لثبوت ارتكابه حربه الموز على مدك المدعية شرف
 وخلاصة اعتراضات مستدعي التمييز ضله نقض الحكم لاجتماعه بحقه
 وجاء في البلاغ النيابة العامة لتعيين ضمهات من الحكم مخالفة الاصول القانونية
 ولدي التدقيق والمذاكرة

حيث ان حكم الصلح لم يراع حكم المادة ١٤٥ من الاصول الجزائية في صورة
 تخليف الشهود مع تصريح هذه المادة بان اليهود ادين لا يخلصون على الدورية المبينة
 فيها تعدد شهادتهم في حكم السائط المعدم
 وحيث ان محكمة الاستئناف لم توسل لالاح احل ان ينحجب الشهود وتخليفهم
 واستماعهم ثانياً لديها

وحيث ان محكمة الاستئناف قد صدقت احكام استئناف بقولها انه موافق
 للاصول والنماون وان المستأنف لم يرد استئنافه مع استئناف المستدعي
 في الاستئناف اعترض لجهة الخلال الحاصل في تخليف الشهود

وحيث ان تصديق محكمة الاستئناف على حكم بدائي من شكلاً دون استماع
 الشهود مجدداً بصورة قانونية يعرض حكمها للاطال فضلاً عن ان قولها بان الحكم
 البدائي موافق للاصول وان لا يرد استئنافه على محكمة الاستئناف
 اعطاه بناء على الاسباب الواحة التي طار لها رد فلاحاً المادة ١٥٣ من الاصول
 الجزائية او على الاقل بناء على اسباب حكم البدائي ان كانت الاصول فيه قانونية
 بعد تصريحها كتابتها قبيلتها، اقتضت ما وسم تترجماً وشكاً توحها

لهذه الاسباب

نقرر بالانقاص قص الام لا يرد به واثمة من النيابة العامة وان يعاد مبلغ
 الجزء الخ

في ٥ آذار ١٩٢٥

مرافعة

الاستاذ ويليم مكرم بك عبيد

عن الدكتور معمر والاستاذ القرائى امه محكمة الجايات في مصر

لقد امارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعتهم وهو شهم ، شديد اهتمامهم
وكامن عواطفهم ، وهذا طبيعي ، لانه قضية سياسية والسياسة كانت ولا تزال
مسرحاً لكل عصبه وسوء ، لكل هموم ، لكل قوة ، وقد نتيج عن
هذا الخلط بين السياسة والقانون حاست في التقنية اسباب لحق بالاطل والعدل
بالظلم والصدق بالكذب حتى اصحت بحمها لكل تناقض ومضر باكل مثل

غير ان القضية قد امارت هواحسن الناس ومحافهم ، وهذا غير صبيحي لان
القضايا بقصد منها اولا وفي كل شيء الوصول الى العدل ، والعدل تطمئن له
النفوس ولا تجزع

ولكن الناس حاهوا - وحق لهم ان يحاهوا - لانهم حشوا ان هذه القضية
ذات الاهمية الاستثنائية قد يخل بها انه اذن التذوي قبل ان تصل الى حرمة القضاء ،
فتجر الى اجراءات استثنائية في الاتهام والتحقيق ، ومن طبيعة الاستثناء انه لا
يعرف حداً لانه لا يعرف قاعدة - انهم بذلك قاعدة ، ولا بما بعد او
مساواة لانه لا مساواة مع استثناء ولا يمنع عدم ان لانه لا يرى صماناً في هدم
الضمانات ، ثم ان الاستثناء هو الفكاه من كل قيد ، ومن سوء حظ البشرية ان

هناك نفوساً اذا لم تكبح فجعة ، واذا لم تزعج لا تستحي ، وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع ، وهكذا بالاستثناء — «ها تكافئنا في تسميته — هو الظلم عينه لانه يفتح الباب لكل شهوة ويتناهى مع كل مساواة ، ولذا فالت ان الناس قلقوا واوجست نفوسهم خيفة لان كل ظلم معها كان فر يا فهو ظلم مزدوج ، ظلم واقع على الفرد وظلم يهدد المجموع ، فهو اذن من منتهى يدوء قعة وساقعة

نعم ان الجبايات التي ارتكبت ضد المجني عليهم فظيعة وفريضة في فظائعها ، فقد كان فظيعة ان يقتل عدد كبير من ابرياء الانكليز والمصريين لا اثر فيهم بل لشر تشبعت به نفوس قائلهم ، لئلا كان فظيعة يا حضرات المستشارين ان يدبر شفيق هذه الجرائم — هو باعتراف الجميع رجاء الكمال فيها — في اثناء اكله بلهوها ، ثم ينام على حفيه مد ارتكابها . واقطع من ذلك ان يتخذ من نكبة الارامل والايتام مغنا ومن جنث الابرياء سلباً يرقى به الى وظيفة يطمع اليها ، حتى انه كان يحقد على حكومة التعب لانها لم توظفه وهو الذي استباح دماء الابرياء بينما هي تستوزر ماهر والقراشي (تنوع المظاهرات والاضراب ولم يبعدها ربح ماعمل) الاثرون ! انه كان يريد ان يتقاضى ثمن الدماء دراها معدودة واقطع من ذلك انه كان يفتخر باجرامه امام اصدقائه امثال الماوى . يعقوب صري . يصور نفسه بطلا وطنياً ، ولكن عند ما حانت ساعة الحساب تضاعف الرجل وتصغر حتى لم يعد رجلاً بل شبه رجل . . . فكما انكم ولولاه لانه اشفق على من قتل بل لانه استفق على نفسه ان يقتل وكما استرحم في خنوته ، وكما تشجع في عصبية ولغظ في نذالة فلم تنق في دمه قطرة من رجولة ، وبقدار ما مضت رحولته بقدر ما اينعت حيوانيته فماتت عواطفه وقويت غريزته فلم يطرح الا الى حياة يستبقها ، لو هلك من هلك . . . وهل بهم شفيق منصور الذي قتل الكثيرين من الابرياء ليرتقي على حسابهم الى وظيفة او جاء ، هل يهمهم ان يضيف الى ضحاياهم عدداً من الابرياء ليحتفظ بحياته

وهي كل شيء . . .

هذا هو بطل الاجرام ، وهو ايضا بطل الاتهام ؛ الذي تريد النيابة منا ان نتق باقواله وقلبيقاته ونقول انه اتهم غيره . لانه تاب واستغفر وكان على ابواب الآخرة . . . كلا . يا حضرة النائب . ان آخر شيء ذكر فيه شقيق هو الآخرة ! انما كان المسكين يتعلق باهداب آمال في الحياة مني بها حرمنموه من منراحة اليأس واليأس احدى الراحتين .

اذن ليس افطع من قتل البري ؛ ولكني اعرف شيئاً واحداً افطع منه — هو ان يقتل بري آخر . . . هو ان يذهب بري ضحية اتهم خاطيء ؛ وانه لاهون على العدانة ان يفلت مجرم فتبقى الجريمة قائمة من ان يعاقب بري فتضاف الي الجريمة جريمة اخرى . . .

واني اقرر مع الاسف هنا ان البوليس قد اتبع النظرية المكسبة في هذه القضية فقد كان كل هم — او اذا سمح لي حضرة رئيس النيابة ان استعير عبارة لطيفة من عباراته — فقد كان كل (نشاطهم غير العادي) الالبات مجرم حتى ولو ادى ذلك الى اتهام الارباء . هذه هي التاعدة الاساسية التي اتبعت في جميع ادوار هذه القضية وهي التي تفسر لنا تلك الاحراءات الاستثنائية المحزنة التي نكبت بها ؛ فقد كان البوليس يشتبه وما ان يشتبه حتى يقبض ؛ وما ان يقبض حتى يتهم . وبعدئذ يسعى الى الدليل فاذا وجده فيها ونعمت ؛ واذا لم يجده كان على المتهم ان يجده او يوجد . . . ولكننا اذا فهمنا هذه العقلية في البوليس ومواداة اتهام ؛ فانا لا نفهم كيف تسمح النيابة لتلك الاحراءات الاستثنائية ان نتخذ تحت انفا ، والنيابة في مصر تجمع بين وظيفة الاتهام والتحقيق ؛ فهي تتهم مع البوليس وتحقق ضده ، لان كل تحقيق مبدؤه وقاعدته ان المتهم بري . الا اذا ثبت عكس ذلك

واني ارى من واجبي ان اقرر هنا ان كثيراً من تصرفات النيابة كانت مخالفة

ثم المخالفة للقانون في نصه وروحه . والواقع ان هذه القضية هي قضية الاستثناءات ولا اظن ان هناك قضية كإن الاستثناء فيها قاعدة مثل هذه القضية العسة

فالاصل في التحقيق مثلا ان يكون التحقيق مع المتهم اما هنا فالتحقيق يدور حوله ، وان يستجوب المتهم عند القبض عليه ؛ اما هنا فالمتهم يبقى اسابيع بل وشهوراً عديدة دون ان يستجوب الا مرة او مرتين ، والاصل ان يكون التحقيق علنياً اما هنا فهو سري ، وان يحضر المحامي مع المتهم في التحقيق ليدافع عنه اما هنا فالمرأة الوحيدة التي سمحت فيها النيابة لمحام بان يحضر التحقيق مع المتهم كانت عند ما اراد المتهم ان يتهم الغير لا ان يدفع التهمة عن نفسه ، والاصل ان لا يحبس المتهم حبساً احتياطياً حتى يقوم عليه الدليل اما هنا فالمتهمون حبسوا اشهرأ عسى ان يقوم عليهم دليل ، وان لا يسجن انسان سجنًا انفراديا لمدة أكثر من اسبوع بشرط ان يكون محكوماً عليه في جريمة او لا وارنكب مخالفة للوائح السجن ثانياً ، اما هنا فقد حبس المتهمون حبساً انفراديا بدل الاسبوع ار بعين . ولم يحكم عليهم في تهمة ما

ثم ماذا اقول ، سلسلة الاعتداءات على القانون عديدة تكاد لا تنتهي . فالاصل الذي لا استثناء له في القانون المصري ان شهود الملك لا وجود لهم في نظامنا القضائي ، اما في هذه القضية فقد كان كل الغرض من الاجراءات الاستثنائية ، اما ان يعترف المتهم على نفسه فيكتب او يعترف على غيره فينجو لقد رأيت كيف حبس تكري الكردادي ويعقوب صبري وكيف اعطيت للاخير الضمانة ، وكيف ادخل نظام شاهد الملك في مصر دون تشريع وقانون . .

نعم ان سعادة النائب العمومي رفض ان يعطي شفيق وعداً بالعمو — ونحن نصدق ذلك ونفهمه — ولكن ما لا نفهمه ان يرفض هو ويسمح لغيره باعطاء الوعود والضمانات ! ثم بعد اعطاء هذه الوعود وهذه الضمانات من الحكومة لا يرى النائب العمومي بأساً من استقلالها فيأتي بمحقق مع شفيق منصور او يعقوب صبري

كأن يادار ما دخلك شر

ومن هذا القليل أيضاً ان سعادته روض ان يكتب شقيق تقريره في غرف النيابة ، ولكنه سمح بكتابته في غرف البوليس ، وتحت ارساده ورحمته . وادعى من ذلك انها نلت هذا التقرير بعد ان قدمه ها البوليس كاملاً ومصوراً ومترجماً . ثم حققت فيه ، ثم رفعت الدعوى بقتضاه وهي الان تستند دليلاً اساسياً على المتهمين كل ذلك لا اهمية له ولا طائل تحته طالما ان التقرير لم يكتب في غرف النيابة ! فما الذي يريد به المتهمون اكثر من ذلك

نصرفات البوليس

في التقارير والاعترافات

اذا صح ان اصف كلكمة واحدة تلك الاحراءات الاستثنائية التي اتخذها البوليس - وعضت النيابة الطرف عنها - لتأثير على المتهمين والحصول على اعترافات منهم بهذه الكلكمة هي (المعوض) التي لا خاط لها ولا قاعدة تركز عليها ، فالتقارير تكسب ولا تعرف كيف ، لماذا او اين ومتى كتبت !! ولقد احتاج الامر الى استجواب دقيق طويل حتى يمتزم سليم زكي ان تقرير ١٨ يونيه كتب في غرفة المحافظة ولم يكتب في السجن كما ادعى في التحقيق ، قلت تقرير ١٨ يونيه وكانت الاحداث لي ان اقول التقرير المسوب الى ١٨ يونيه ! واني اسألكم : هل في مقدور احدها ان يجزم متى كتب هذا التقرير ، امضت ان النيابة نفسها لا تحدد تاريخاً بل تجتمعي وراء عبارة واسعة وهي (ان شقيق منصور بدأ يكتب معلوماته قبل ١٥ يونيه) ان سليم زكي افندي نفسه حدد التاريخ وجزم واكد ولكن من سوء حفظ سليم افندي انه لا يريد احد ان يتق بهذا كونه - حتى النيابة نفسها ! . . .

وملخص ما لاحظناه في تلك التقارير من الاحراءات والتغيرات ايجابية للعدالة
يتحصر فيما يأتي : —

١ — كل التقارير الاعترافات كُتبت في السجن وفي المحافظة فُرت سيف
طريقها على البوليس ٠٠٠ او قدمت واسطته الى التحقيق • يستثنى من ذلك تقريران
اعترافان هانان بدل قواهما على حكمة استثنائهما ٠٠٠ في هذين الاعترافين ان
ماهر والقراشي ابرياء من كل جريمة ٠٠٠ ولهذا لم يكن للبوليس شأن فيهما ل
حصل الاعتراف مباشرة امام النائب العام ، وكان اول الاعترافين في ٢٩ مارس
وفيه قرر شفيق (ان الحوادث السابقة كان يدبرها محمود اسبيل بالاشتراك مع اولاد
عنايت ومحمود راشد وعبد العزيز علي وابراهيم موسى ومحمد فهدى) ولم — تذكر ماهر
او القراشي • وفي ١٤ ابريل قرر شفيق امام النائب العام ان ماهر والقراشي وجميع
من ذكرهم في تقرير ١٣ ابريل ابرياء ، انه هو شخصيا المسئول عن جميع الحوادث الى
آخر ما جاء فيه مما سيأتي الكلام عنه في حينه .

اما التقارير الاخرى فقد لعب فيها البوليس دوراً هاماً وحدثت حكايات كلها ضد
المتهمين • ويلاحظ هنا ان اول اعتراف لشفيق في ٢٩ مارس وآخر اعتراف سيف
٣١ بوليه كان على يد البوليس ، فاحتيم كذا • واليه ان يذكر هذه اماسة السب
تقرير ١٨ يونيو لم يكن هو التقرير الوحيد الذي كتب في المحافظة • هناك ما يدل
على انه قد اعمأه كانت تكتب الى تقارير في اماسة راي • جاء في حرف
ل ص (هذا التقرير ارسل اليامن المحافظة وقبل بان شفيق منصور كسبه وثر كسهوا)
٢ — كان البوليس يميل على شفقة منصور الحوادث فلم يكتب الا ما املاه

البوليس عليه ، ولما باقي القول جزئياً ، وفي رواية قد اعترف معلان البوليس
ذكر لشفيق نزيح كل حدة وقد اضطرت لهذا الاعتراف اضطراباً بعد ان ثبت انه

من غير المعقول ان يتذكر شفيق تاريخ كل حادثة من الحوادث القديمة . ولكننا نذهب الى ابعد مما ذهب اليه النيابة وثبت : —

اولا - ان البوليس كان بطلع شفيق على دوسيه القضايا نفسها ولم يقتصر الامر على التواريخ ، ونقد وفقا الى الدليل على ذلك من جملة جاءت عرضا على لسان شفيق في تقرير ١٨ يونيه ص ٢٠ فقد جاء في كلامه عن حادثة روبسون وصف لفرار الجناة في الاتوموبيل واعقبه بالجملة الاتية (وقد علمت بان الكاوتشوك كسر وبقي الاثر فيه وكذلك طربوش وقع وهذه هي الحقيقة وموجود التفصيل في دوسيه القضية) الله اكبر ! ومن الذي اطاع شفيق منصور السجين على دوسيه قضية روبسون ؟؟ لعل البوليس اراد ان يستثير شفيق منصور المحامي !! .

ثانياً - ان شفيق لم يكتب في تقريره الا الحوادث التي املاها عليه البوليس والدليل على ذلك ان الحوادث التي لم تكن للبوليس معرفة بها لم يات لها ذكر في تقرير شفيق ؛ بينما زاعما ذكرت تفصيلا في تقرير عبد الفتاح عنايت ، المؤرخ ٩ اغسطس وفي التحقيق معه في ١٢ اغسطس ؛ واليك بيان الحوادث التي ذكرها عبد الفتاح عنايت ولم يذكرها شفيق لان البوليس لم يكن يعلم عنها شيئا . وذلك لانها كانت مجرد شروع في قتل او مؤامرة لم يصل خبرها الى البوليس ؛ ولقد ذكر عبد الفتاح عنايت هذه الحوادث تفصيلا وذكر اسما من اشتركوا فيها وهي كما ياتي :

(١) محاولة الاعتداء على دولة ثروة يانسا

(٢) محاولة الاعتداء على بدر الدين بك

(٣) محاولة الاعتداء على شاهين بك

(٤) على المستر ريد

(٥) على سليم افندي زكي و ابراهيم باشا فتحي

(٦) على انجرام بك

يتبين مما تقدم ان شفيق كانت يكتب طوع اشارة البوليس وطبقاً لمعلومات البوليس فيما عبد الفتاح عنابت الذي كان بعيداً عن تأثير البوليس لانه لم يرد ان يتهم الناس ظالماً وعدواناً كانت يكتب كل ما يعرفه وبذكر حوادث لم تصل الى علم البوليس

ان البوليس كان يحقق مع المتهمين بعيداً عن النيابة ويحقق بطريقته الخاصة مستعملاً الوعد والوعيد ، واكثر من ذلك انه كان يطلع المتهمين على ما يقال سيف تحقيق النيابة ضدهم حتى يؤثر عليهم في الاعتراف على انفسهم وعلى الغير

يتبين لحضراتكم ان المتهم كان يبقى اسابيع بل وشهوراً في السجن دون ان تحقق معه النيابة . وكنا نعتقد ان الغرض من هذا هو الامعان في التعذيب وادخال اليأس على نفس المتهم اثناء حبسه الانفرادي في زنزانه لا يعرف منها ما يتهمونه به من الوقائع او ما يبتونه ضده من التدبيرات . . . ولكن يظهر ان هناك غرضاً آخر كان يرمى اليه البوليس من حبس المتهم مدة طويلة قبل استجوابه في النيابة وهذا الغرض هو اجراء تحقيق (عرفي) بواسطة البوليس وفي استعمل كلمة (عرفي) باكثر من معنى واحد ؟ . . . والواقع ان البوليس كان يستلم المتهم — او تسلمه النيابة له حتى ترمى القاذورات على رأس البوليس ولا تحمل وزر اجراءاته ثابت من اقوال انجرام بك في الجلسة انه كان لدى البوليس اذن عام من النيابة واذن شفهي يسمح لهم بمقابلة المتهمين في سجنهم متى وكيف شاءوا . ولم يستثن من ذلك الاذني الا ماهر والتراشي . وكلمة هذا الاستثناء طاعرة لان الغرض هو التفتيق ضد همالانعهما اما شفيق . منصور فقد كان البوليس يلزمه من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة التاسعة مساءً (يراجع اعتراف شفيق منصور امام قاضي المعارضة سيف ١١ ابريل)

وتأيت من اعتراف البوليس نفسه في الجملة ان شقيق و يعقوب صري كانا يطلبان الى المحافظة مرات عديدة ويقابلان انجرام بك وسليم افندي زكي ونجيب افندي الهلباوي . ومات كان يطلب منهم ما الاعتراف على الغير وتقدم لها الضمانات والعود الخ وهكذا قل عن غيرهما من المتهمين فذبح احد من شد او وعيد

• وقد كان البوليس لا يقف عند حد في تحقيقه الفرض . حتي انه كان يطلم المتهم على ما يقرر امام النيابة ضده ليعتبه الى الاعتراف على نفسه او على غيره . فاذا جاء امام النيابة واعترف قبل ان المتهم اعترف على تلقاء نفسه واعتبر هذا دليلا . • ولا تقول هذا من باب التخمين بل هو الواقع المؤيد بانهم ان . واليك ما جاء في مراجعة سعادة النائب العمومي في قضية السر دار ص ٣٢ ما يدل على ان شقيق منصور اطاع وهو في سجنه على استنراف عبد الفتاح عنايت ضده . واليك نص ما جاء في المرافعة المذكورة

• فوصل الى علم شقيق قبل استجوابه بان عبد الفتاح عنايت قد اعترف عليه فزرع لهذا الخبر وكتب لولده الخطاب الآتي :

• منيذي الوالد

بعد اقبال الايدي اخبر تزكم انني قرأت ما كتب اخيراً الخاص . باعتراف عبد الفتاح عنايت . وقد تألت جداً من هذا الكذب العريض الذي نسب الي مع اني بريء وحق كتب الله وانبيائه . . . ولا اعلم شيئاً طافاً واسأل الله ان ينجيني من هذه المصيبة الكبرى وان يخلصني من هذه الداعية فاني اخاف جداً وارجو ان تكلف الشيخ محمود الفقي بان يعمل لي استشارة وان يخبرني عما رأى يحيى . . لاني في حالة فزع شديدة . .

• وفي هذا الخطاب ما يعني عن التعليق سواء من جهة تدخل البوليس او عقلية شقيق . (٤) الأدلة المادية على تدخل البوليس في اعترافات شقيق . واهما ما يؤخذ

من تقريره المؤرخ ١٨ يونيه وما ادخل عليه من (١) تحشيرات (٢) ملاحق (٣) اخطاء مقصودة في الترجمة

١ - (التحشيرات) : قال حضرة رئيس النيابة المترافع ان هذه التحشيرات لا اهمية لها وبسمع لنا حضرته ان نقول له ان لها الاهمية كل الاهمية . ولو انه كلف نفسه مؤونة الاطلاع عليها واحدة فواحدة لسمع معنا باهميتها الحيوية للمتهمين وهي كلها تدل على ان البوليس كان يناقشه في الوقائع وبذكره بها فيضطر شفيق المسكين الى تحشيرها ولذلك فالكثير من هذه التحشيرات لم يظهر في الصورة الفوتوغرافية للتقرير ، واني اكتفي هنا بذكر المهم منها :

ص ١٣ من التقرير : اضيفت هذه التحشيرة الى اسفل الصفحة ولم تظهر في الصورة الفوتوغرافية ، وبكفي الاطلاع على نصها للتحقق من اهميتها واليك النص . (وقد حضر سليمان افندي حافظ المحامي الى مصر واخذ مبلغ ٢٠٠ ج ليرسلها الى عائلة مصطفى حمدي وقد دفع هذا المبلغ للمتجمعون وهم ماهر وعبد اللطيف بك وعبد الرحمن بك واخذنا من الشيشيني مبلغاً على سبيل التبرع لعائلة مصطفى وكذلك النقراشي وانا وارسل سليمان المبلغ من اليوم بحوالاة على والدة مصطفى حمدي) كل هذه الفقرة اضيفت الى التقرير ولم تظهر في الصورة وهي كلها اتهام لماهر والنقراشي وقصد ان تضاف الى هذا التقرير حتي يكون التقرير جامعاً مانعاً

ص ١٨ : اضيفت هذه التحشيرة بين سطور التقرير بعد الكلام عن حادثة بيجوت واهميتها ظاهرة لانها ضد ماهر والنقراشي وهما بيت القصيد في التقرير كله ونصها كما يأتي (وقد اخذت رأي ماهر والنقراشي كالمعتاد ولم اجد الا الموافقة عليها) ويظهر ان شفيق المسكين نسي ان يكتب هذه العبارة التي كانت (لازمة) له في كل الحوادث فذكره المذكرون

ص ١٨ ايضاً : (وكان محمود اسماعيل هو الذي يقوم دائماً بشراء القنابل

والاسلحة ونحوها في مائة الف كمره دو
جوابا على سؤال من غير

في التوثوغرافية
من ٢٠ :
اتهمم للتقاضي وحده وجاءت بدون مناسبة بعد
المحفوظة لا تشير إلى حادثة
الاسمية ظاهرة
كافية فاعز الى شقيق ان يكتب
روبوون وجاذا
خاص ضد التواشيح تاريخه ١٩

هذه أهم التحقيقات
علي ان
حادثة (كيف) تجد التحشيرة الآتية
آخرين لا اعرف
حادثة المستر (كيف)
ينقصها آخرون
يشفق الله ان شقيق مع دوسية الق
اسماعيل صدقي دار يوم

ب - الترجمة : لاسلطاف في الترجمة الانكليزية
بعض فقرات هامة
لمصلحة مادراء
عليها فانوا وانكها يعتمد عليها

وتلا الاستاذ مكرم النص الانكليزي

ص ٢٧ : قال شفيق انه كان موجوداً في غرفة احمد بك ماهر في وزارة المعارف عند حصول حادثة السردار ثم قال (في حوالي الساعة الواحدة والنصف تقريباً سمعنا فرقة من غرة الوزير فتعجبت لها ونظر الي ونظرت اليه ولكني قلت له اظنها فرقة اوتوموبيل فقال يمكن) فترجمها المترجم بما يأتي : « نسمعنا فرقة اندمشتها وتبادلنا نظرات ذات معان ١ ٠٠ » ولم يترجم الحزء الخاص بفرقة الانوموبيل

وتلا الاستاذ مكرم النص الانكليزي

ثم في الصفحة نفسها لم يكتف المترجم بترجمة كلمة « وتبسم » بل اضاف اليها من عنده « وابتمس ابتسامة ذات معان »

وهكذا الى غير ذلك من التفاصيل التي لا حاجة للاطالة فيها

تقارير اضافية

لم يكتف البوليس بالعبث باصل التقرير وتصويره وترجمته فترقى الى الابعاز الى شفيق بكتابة تقارير اضافية في امور معينة يريد البوليس ان يلصقها بالمتهمين لتعزيز التهمة وكان شفيق اطوع اليهم من بناتهم لانه كما قال « كان يسلك كل سبيل يقال انه موصل للنجاة » وسنتكلم عن كل تقرير اضافي ونقيم الدليل على انه كتب بايعاز البوليس وارشاده :

اولا — ملحق خاص بجمعية الدفاع الوطني : كتب هذا الملحق على الصفحة الاخيرة من تقرير ١٨ يونيه تحت عنوان « جمعية الدفاع الوطني » وظاهر ان هذه الصفحة اضيفت الى التقرير بعد ان انتهى شفيق منه لانها مكتوبة على ورقة مختلفة عن اوراق التقرير المذكور ونمرت الصفحة بالعربي وبالانكليزي هذا فضلا عن ان شفيق لم يهتم هذه الجمعية باي عمل اجرامي فلم يكن هناك محل لذكرها في تقريره

ولكن البوليس اراد من شفيق ان يكتب معلوماته عن هذه الجمعية ففعل . واذا شئنا دليلاً آخر على تدخل البوليس في الامر فهو وارد في اقوال انجرام بك امام المحكمة فقد سأله عن تقرير ٢٤ مارس الذي كتبه انجرام بك وتضمن اول اعتراف لشفيق امامه وجاء فيه ذكر جمعية الدفاع الوطني ، سأله انجرام بك اذا كانت هو الذي سأل شفيق عن جمعية الدفاع الوطني او ان شفيق تكلم عنها من تلقاء نفسه فاجاب ان كلامه كان جواباً على سؤال منه . ومعنى ذلك ان البوليس كان مهتماً بامور الجمعية فتداول التحقيق ، فلا غرابة اذا اوعز الي شفيق ان يتكلم عنها في تقريره الاخير قبل اعدامه

ثانياً - تقرير ١٩ يونيه - اذا كان هناك شك في تصرفات البوليس فتقرير ١٩ يونيه يزيله تماماً . وفي الواقع فهو عبارة عن ورقة اتهام النقراشي لعب فيها شفيق منصور دور النيابة هذه المرة . . . فقد ذكر فيه اولاً ما سبق ان نسبته الى النقراشي في تقرير ١٨ يونيه من الاشتراك في جرائم القتل ولكن يظهر ان البوليس رأى ان الادلة غير كافية وخشي ان تهمة القتل لا تثبت ضد النقراشي فاوعز الى شفيق ان يتهمه بتهمة اخرى وهي التزليل في التحقيق بصفته وكيلًا للدخلية وهي تهمة من باب الاحتياط المكلي كما يقول المحامون . . . (ثم تلا الاستاذ نصف التقرير وشرحه)

تقرير ٢٠ يونيه - وهو ايضاً دليل آخر على ان التقارير كانت تطبخ فيما بين شفيق والوايس بدأه شفيق بالعبارة التي تعود ان يبدأ بها بعض تحقيقاته و اضاف انه وهي (نسيت ان اذكر) بلوالصف لعال نسي البوليس ان يذكرني والمهم في هذا التقرير الاضافي ان لا اهمية له اذ هو خاص بتفاصيل عن قضية السردار التي صدر الحكم فيها ولم يبد لها شأن يذكر . هي ماضيل خاصة بطريقة القبض على محمود اسماعيل وعليه هو ، ومساءلة حرب اولاد عنابت وهي مسائل فصل فيها ولم يأت شفيق بشيء جديد فيها حتى يكتمه في ملحق اضافي انما الجديد هو انه اراد او اراد

البوايس ان يؤيد بصدق ما يحكيه من ان البوايس قد ذكر شقيقه في ذلك التقرير . ثم حوت اولاد البوايس من اولاد البوايس . « واذكر اننا ليل عندنا من البوايس من البوايس . عن قبض عليهم فقال « يا بوايس . حرفيا في تقرير نجيب الحلواني ثم واكبر . نفسه اذ قال « امرة . من بلده كان لا يتبعه . عبارة تامة جاءت في تر . الحلواني وحالته المالية : اليس . الحلواني وطلب اليه ان يكتب . الاخر فجعله يتكلم عن الحلواني . ينقل عن الحلواني والحلواني . انه اطعم على تقارير شقيقه . يا حصرات المتار من . وهي التي سميتها . وما حقي كان اعظم . العذر لكل العذر اذا غلب . ان البوايس اثار مهارة وتأت في تعذيبه . التي اتبعت في هذه القضية . عن ان المتهمين في قضية ما تردد . فابروا . »

الإعجاب على القانون - ومع ذلك لم يجد أدليل ؟ ..

وقد أحسن مشراة شربان في هذه الاجراءات
والآلام من محب ادغمه في سحرهما وهل قضي على هؤلاء
المساكين ان يجرموا من كل حرية ممكنة بل لا اذ يجرموا من كل شعور؟
لا لا فليس يحس بالظلم وان تصرخ لاننا اوجعنا وان
نشكو لاننا ظلمنا

بقي لنا ان نذكر كلمة عن تسريته رفع الدعوى . واول ما نلاحظه ان النهاية رفعت الدعوى على المتهمين مع ان مركز النيابة وقتئذ كان احسن منه في اي زمن مضى ومع ان في بعض الاحوال لا ينسحب على ان احياءه لم تكن تنوي رفع الدعوى على المتهمين في الاوضاع التي كانت عليها التهمة ضده .

[illegible]

غير أن هناك ما هو أصعب من ذلك، على صحة ما نقول ، فقد نشر سعادة
استاذنا د. تي. إس. وزير الداخلية - في جريدة السياسة قال فيه :
(ان شقيق منصور كان كثير تردد في اقواله ، عترف حيناً بامور ينقضها فيما بعد)

وكان شديد الفزع للاعدام فأبانت شفيق منصور انه اذا قرر الحقيقة كلها وقام البرهان على صحة قوله وترتب على اقامة البرهان ادانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم فاذا ذلك ياتمس له عفو يخفف عقوبة الاعدام ، ولم يصرح اذ ذاك شفيق باكثر مما قاله من قبل ولم يبق عليه دليل فكانت النتيجة تنفيذ حكم الاعدام) و يلاحظ قوله هنا (انه لم يبق عليه دليل) فهذا التقدير ليس طبعاً من عنديات الحكومة بل جاء بناء على رأي النيابة القائمة بالتحقيق ، ويلاحظ ان شفيق اعدم في شهر اغسطس سنة ١٩٢٥ اي انه الى ذلك التاريخ لم يبق دليل على صحة اقواله في اعترافاته المختلفة

ومن المهم ان يلاحظ ايضاً ان اقوال نجيب الملباوي الواردة في تقريره المؤرخ في ٥ فبراير وشهادة علي حنفي ناجي بتاريخ ١٧ مارس (وهما الشهادتان الاساسيتان في تقرير الاتهام) لم تعرهما النيابة او الحكومة ادنى اهمية ولم تعتبرهما دليلاً على اقوال شفيق بدليل انها اعدته بعد ان ابدى الشاهدان اقوالهما بمدة طويلة تلت حكم الاعدام وبقي فيها ماهر والنقراشي معتقلين ولم يستجد فيها اي دليل اللهم الا شهادة يعقوب صبري بالنسبة لاحمد ماهر وهي شهادة لا قيمة لها قانوناً وموضوعاً كما سنبين بعد ، اما النقراشي فلم يستجد اي دليل بالنسبة له بعد اعدام شفيق

والواقع ان النيابة — كما هو ثابت من محاضر معارضة ماهر والنقراشي — لم تعتمد على تلك الاقوال بل كانت تنتظر ان يقوم على المتهمين دليل مادي ، اما من طريق حادثة مصطفى حمدي ، او انتظاراً لاشخاص قادمين من اوربا ، او لاثبات علاقة بين المتهمين واشخاص قبض عليهم حديثاً . هذه هي الاسباب التي كانت تعال بها النيابة معارضتها للافراج عن المتهمين ، ولكنه لم يثبت اي شيء مما كانت النيابة تنتظره ، فلذلك قلنا ان مركز القضية الآن احسن منه في اي زمن مضى ولا ندري لماذا قدمت النيابة المتهمين للمحاكمة مع ان مركزهم الآن — بعد ان

صفي - قد أصبح أبعد عن التهمة مما كنت في وقت اعتماد شفيق منصور هذه ما كان النائب العمومي والمحاكمة معه يربط أنه وإن لم يبق أي دليل على ما قاله شفيق فقد يأتي الدليل المادي من يد القدر ! ..

ثانياً - الاخراج عن الالة ذات الشبني بعد استناب شفيق في ٢١ مايو وقوله ان الشبني كان عضواً استشارياً وكما هو في حق على جريمة السرار - ولم تر النيابة لهذه الاقوال قبيحة فافرجت عنه لان كل ما قيل ضده صدر من شفيق منصور الذي لم تعر النيابة اقواله ادنى اهمية ، ثم ان مركز الاستاذ الشبني هو الآن احسن منه فيما مضى لانه لم يبق ضده اي دليل مادي

اليس هذا الدليل (مضافاً الى الدلائل السابقة) صريحاً في ان النيابة لم تكن تنوي رفع الدعوى وكما ضطرت الى ذلك اضطراراً لاسباب لا يعلمها الا الله ! ولقد نتج عن تصرفها هذا ان المتهمين فقدوا صفة جديدة يسميها ترويج شيئاً غير اننا اذا فقدنا صفة واحدة في النيابة فلنا في القضاء كل الضمانات

هل هناك لجنة رئيسية وفروع

عجزت النيابة عن ان تقيم الدلائل على كل حادثة من الحوادث المنسوبة الى المتهمين فتردنا من ان نتحجب وراء تقرير شفيق منصور وقالت ان الدليل على المتهمين هو دليل عام اي انهم اعزاء معه في جمعية سرية رئيسية واتفقوا معه على كل حادثة من الحوادث ، غير ان هذا الدليل لا اساس له من الصحة كما سائبت ذلك في البحث التالي ، فاذا انهار هذا الدليل وهو كل القضية انهارت القضية معه نكده شفيق منصور مؤبلاً عن نظام الجمعيات منذ ايام الورداني ، وتوسع في ذلك بشكل اقرب الى الروايات منه الى الحقيقة وقد كان لا بد له ان يكتب تقريراً مطولاً عن نظام الجمعيات السرية وتوزيعها في مصر طمعاً في الخلاص من جهة

وتحقيقاً لرغائب البوليس من جهة اخرى - نقول انه لما كان على تفتيح ان يعترف وان يتهم عسى ان ينجي نفسه بانهام غيره ، فقد اطلق العنان لحياله واكاذيبه فكون الجمعية تلو الجمعية والفرع تلو الفرع ، وانتهت برأ ، ثم برأتهم انتهت ، ولم يكن للاتهام او للتبرئة الا معنى واحداً وحكمة واحدة وهي تخليص نفسه من الاعداء

نظام الجمعية : وصف شفيق نظام الجمعية ولحانها في تقرير ٢٠ يونيه ص ١٦

حرف ل

فقال : (كانت الجمعية مركة من الهيئة او اللجنة العامة السابق ذكرها وكان لهذه الهيئة فروع و بعض اصول رئيسية اعني ان لكل ان يتصل بشخص واحد فيكون فرعاً له وكل شخص كفروع ان يكون اثنين والاثنين يتصلان بشخص وهذا الشخص يتصل باثنين وهكذا بذلك التدريب وقد يصح ان يتصل الانسان في الفرع بشخص واحد فقط ويشترط السرية المتناهية في معرفة الاصول - الى ان قال وكل واحد من الاعضاء السابق ذكرهم كان له فرع على هذا النحو كما ان القانون يقضي بان العضو الذي في اللجنة العاملة له ان يتصل بشخص آخر كرئيس له بصفة استشارة ولكن بشرط لا يعرفه احد من الاعضاء : وقد كانت الاوامر تصدر من هذه الهيئة العاملة بعد ان يستشير الشخص من يشاء - مع العلم انه يجب ان لا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به الى احد من اللجنة العاملة كما انه قد يصح ان يذكر اسمه الى اي واحد يصطفيه منهم حتى اذا ما لحقه دو اذى او فقد حياته امكن ان يدل عليه ويعترفه فيستمر الاتصال)

وقال عن الحوادث الفردية الانكسارية (وقد كان يقوم بهذه الحوادث بقية الهيئة العاملة ما عدا الصوفائي لك والرافعي بك الذين اقطعا عن العمل . وكلفت من الهيئة بالاتصال بالجمعية التي تقوم بالاعتداء على الانكسار (اولاد عنایت وبعض العمال) وكلفت محمود اسماعيل بالاتصال بهم وعمل اللازم - خلفهم اليمين الخ)

والواقع انه اذا فرضنا صحة اقواله عن نظام الجمعيات القديمة منذ ايام الورداني فالظاهر من نفس اقواله ان هذا النظام تفكك مع الزمن والثابت من بعض الاقوال التي جاءت على لسانه عفواً - حتي في التقارير التي يتهم فيها الغير - ومن اقوال المتهمين في قضية السردار ومن شهادة الشهود والمتهمين في القضايا السابقة بل ومن بعض اقوال رجال البوليس السري ان الجمعية التي اغتالت الما سوف عليه السردار هي التي قامت بحوادث الاعتقال الاخرى وانه لم تكن هناك لجنة رئيسية وفروع بالمعنى والنظام الذي اشار اليه شفيق في تقرير ٣٠ يونيو وانه اي شفيق كالت الكل في الكل في جميع حوادث الاعتقال كما جاء في اقوال بعض الشهود والادلة على ذلك عديدة بعضها ناتج مما اثبتته التحقيق من تكوين هذه الجماعة ولونها السياسي وتربطها وبعضها من شهادة الشهود في قضية السردار وفي الحوادث القديمة وبعضها من اعترافات شفيق نفسه ومن الاقوال التي جاءت على لسانه عفواً في الوقت الذي كان فيه يتهم الغير ويدعي ان هناك لجنة رئيسية خفية مكونة من ماهر والنقراشي وغيرهما واليك تفصيل تلك الادلة

الدليل الاول

لوث الجمعية السياسي

ثبت في قضية السردار ان الجمعية التي اعتدت على حياته مكونة من شفيق منصور ومحمود اسماعيل ومحمود راسد وعبد الفتاح وعبد الحميد عنايت وبعض العمال غير ان لهذه الجمعية لونا سياسيا خاصا يمنع وجود مثل ماهر والنقراشي فيها ، ولا اعني باللون السياسي اللون الحزبي ، فقد كان افراد هذه الجمعية ينسبون انفسهم في الظاهر الى احزاب معينة وبعضهم لا ينتمون الى حزب من الاحزاب ولكن المهم ان جميع اعضاء الجمعية متفقون في فكرة سياسية واحدة وهي العداء للسعديين والحقدهم عليهم ، وليس من الماعول ان يكون فيها اثنان من كبار السعديين مثل ماهر والنقراشي

ولسا تلقى القول حرافاً ، واليك الدليل المتعمد من مراعاة معادة النائب العام نفسه في قضية السردار ومن التحقيق في هذه القضية الحالية ولسد شفيق منصور نفسه رئيس الجماعة .

اما شفيق منصور فقد ادعى وادعى عدد غيره انه سعدي ، وفي الواقع ان شفيق منصور انضم للسعديين في مجلس النواب الاول ، وكان شفيق كاتب وهو نائب سعدي يحقد على سعد باشا وبمقتضى ، وهذا العبارة ايدت من سعدي لى في عبارة نجيب الهلباوي نفسه في الجلسة وفي التحقيق ، وقد شهد بذلك ايضاً محمد ابدى شمس الدين اذ قال (ولاحظت انه كاتب يحقد جد على سعد باشا ، على الدكتور ماهر والنقراشي

اذن كان شفيق السعدي ظاهراً يحقد على سعد والسعديين كما اعترف بذلك لصديقه

اما محمود اسماعيل فادعى في حجة الى التديل على انه كان يحقد على سعد باشا مقدماً خاصاً ، وقد ذكر ذلك شفيق منصور في تحقيق ٢١ مارس امام النائب العام مرتين فقال ان محمود اسماعيل كان يحقد على سعد باشا وانه قال لشفيق (انه مادام لم يحصل على فائدة من وزارة سعد باشا فانه موعود بالتري في وزارة اخرى) وقال شفيق ايضاً (ان محمود اسماعيل كان يردد من وزارة سعد باشا رجوعه الى الحجرة بحفة ضابط وبهمل قدم طلب بهذا المعنى ، لكن اصيب في بعض اواكد شفيق عداء محمود اسماعيل في كل اجتماعاته وهاهنا عتاف ٣١ ويوم هو معروف ولا حاجة الى العود اليه

اما بقية أعضاء الجمعية فهذا ما فانه شفيق عنهم بطرف واحد في تحقيق ٢٩ مارس امام النائب العام (ثم قصداً مدل أولاد سعديت وحدثهم هناك واجتمع ايضاً معاً عبد العزيز على وهذا التحصن من اضرار حزب الوصفي هو ومحمود راشد وكنت

دائماً أصبح اولاد عسايت بعد الاحلال بها لان هذا يؤثر على أفكارهم ومبادئهم ولكنهم كانوا بالرغم من هذا تحت تأثيرهم وكانت آراؤهم ضد الوزارة السعدية (تراجع مراعاة النائب العام في قضية السردار ص ٣٦ و ٣٧)

اذن جميع الاعضاء المعتمدين في الجمعية بعض الطوائف من احوالهم كانت آراؤهم وامياهم ضد سعد . والوزارة السعدية بفعل من المعقول أنت تكون هذه الجمعية تحت رئاسة ماهر الاقراني . من أنه لم يقول أحد ذلك

وكن قد يفترض ان سعد لم يوسد جمعية معاديين كانت موجودة عند ارتكاب جريمة السردار لانهم كانوا في ذلك الوقت الذي لا يقض على أن الجمعية المذكورة كانت معاديه معادية . ففرض لاول المقدمات في مرافعة النائب العام في قضية السردار ص ١٣ . يأتي :-

وما احتج معتمد النواب بحجة الادلة في مرجع متداول عن غفائه ومن عبارته التي سأتلوها على حضراتكم يتبين أنه من عمل هذه الجمعية

المصري الحر في العهد الجديد

الى النواب

يا وزراء الامة . يا نواب البلاد

أن الايدي التي ايدت ردت رحلت . لتعصب الغفل . الدواعي القوية التي فتكت بالروح اعداء البلاد تركتهم أضلاء عميقة في الشوارع والطرفات . ان هذه الايدي لا تزال بحمد الله قوية . أيها النواب : لانسوا أن تلك الايدي الدموية هي التي رفعتكم الى مقاعدكم . أما اليوم فترى الخلفاء يجمعنا وفرقت الاهواء كلتنا . تملك الحكم وتوصنا فريش الاله . مرنا . انصروا . وانهمزنا . ولم يعد لفرقتنا واحداً بنا غاية الانتقام . الى اعداء حبيبي

بقولهم . سلاماً لهم . وانه تمهيداً لقول غموضها

وابهامها السبل بكل ما أوتيته من وسائل الغش والتضليل

ويقولون أنكم ستجعلون - على الجملة - تصريح ٢٨ فبراير المشنوم قاعدة

لأعمالكم بعد ان يصبح بلون آخر يعجب الناس زحروه وبأخذ الابصار بريقة

اعلموا أيها السادة ان فعلتم ذلك فتكون عليكم البلاد حربا وستكون عليكم
مردة وشياطين ، فلا تبدأ لنا تارة ولا يغمض لنا جفن حتي نورد الضعفاء والمارقين
منكم موارد البوار والتلف وتسل البلاد من مرمهم تنجو من ضعفهم واستكانتهم ان شاء الله
ذلك اول انذار وتحذير نرفع به الصوت اليكم عليا فاذا لم يصل الى آذانكم ذلك
الصوت وكان في نظركم اضعف من ان ينده اسماءكم فاعلموا ان اغتايي والمحافرا لا
تزال عامرة بما يزعجكم دويه وتمرق احتاركم تطايه وهياكاته ، نكن ايها القوم يوم
ارهبنا العدو وافزعناه صنيعة اكم ، لا عبيدا لارادتك ولم نكن من جماعة المتأفين
والعاطلين الذين خدعوكم وغرروا بعقولكم فحسبت اكم مدينون لهم بانتصاركم على
خصومكم . وما اخذنا نشوة الزهو يوم عمدتم الى عدلكم واحداثكم هؤلاء فكشبتهم لهم
بايديكم صحائف المجد وسجلته سماهم في سجل « الاطال واساه الابطال » حتى نتقدم
اليكم بالنفسا لنكتشف الغطاء عن عيوبكم ونضع ايديكم على ما حسبتموه اثرا من آثار
سوانا وما كافأتم عليه غيرنا ، نكن نعمل لهذا ونكن نطمع في شيء منه ، ولقد كان حب مصر ولا
يزال اغلي ثمتا عندنا من كل تلك المطامير وامتع نفوسا من عظمتكم الزائلة وبطولاتكم
الرائقة ، ولئن كنتم في ريب مما نقول فسيكون الضعفاء منكم خطاما وه قودا لجحيمنا
الملتهب دون ان تنفعكم فيالق الهاقنين ولا زمر العاطلين فان لعبت بعقولكم الاهواء
وزين لكم الشيطان ان تميلوا مع الهوي فاتم قبل الانكاز اعداء البلاد واحق منهم
بالموت الزوام » .

هذا هو المشور الذي وزعته هذه الجمعية على مجلس الدواب الاول ووزرائه
واعضائه السعدين . ومن الخيل ان احاول التماس على ن كاني هذا المستور مملوون

حقداً وكرهية لا أولئك الا طال واشباه الاطال الذين سيمهدون لقبول خطبة العرش « بكل ما اوتيتم من وسائل الغش والتضليل » وقد كان احمد ماهر عضواً في لجنة خطاب العرش ومن اكبر المؤيدين له . . . ان لا يمكن لعافل او مجنون ان يدعي ان ماهر والقراشي يكونان عضوين في لجنة رئيسية لهذه الجمعية ويسمحان بطبع هذا المنشور المقسم بالنداء والتسفير ضد سعد والسعديين وتوزيعه على اعضاء البرلمان السعدي . . .

أليس هذا دليلاً قاضياً على ان ماهر والقراشي لم يكونا وما كان في الامكان ان يكونا اعضاء في تلك الجمعية ؟ ثم يالك اذا كانا من الرؤوس . . . حقاً ان الامر واضح وكل توضيح بشينه

الدليل الثاني

تاريخ الجمعية

ان تاريخ حوادث القتل مرتبطة تمام الارتباط بتاريخ حياة شفيق منصور فهو كما قال يعقوب صاري الكل في الكل في الجمعية وساعد الشيطان الايمن اذا غاب وقفت اعمال الجمعية واذا عاد تجددت اعمالها (راجع تقرير يعقوب صاري ص ١١) ويدين الدليل على ان شفيق منصور كان منذ حادثه الورداني في سنة ١٩١٠ الى الان هو مدير الاكبر لحركات الاجرام وان حركة الاجرام كانت تنقطع تماماً عند سفره من مصر وتعود عند عودته وانه لم يكن بحاجة الى مثل ماهر والقراشي لمساعدته في اعماله بل كان يعمل مع محمود اسماعيل ومحمود عايت « شقيق العنايتين » منذ سنة ١٩١٥ وكما يضمنون اليهم بعض الشبان او العمال لتجديد اعمالهم واليك تفصيل تلك الادلة وهي كلها اوحيا مأخوذة من مرافعة النائب العام نفسه في قضية السردار

١ - كان شفيق منصور العامل الاكبر في جمعية الورداني وكان سكرتيرها

والقائم بشؤونها كما هو ظاهر من مراممة الذنب العام المذكورة ص ٦ فلما برى بقرار قاضي الاحالة سائر الى اوربا وبعد ذلك اقطعت افعال الجمعية ولم يحصل اسيه اعتداء سيامي على احد

٢ - عاد شفيق من اوربا في سنة ٩١٢ فوقع الاستدعاء على السلطان حسين في سنة ٩١٥ وقضى على شفيق و سائر من معه بمحود عايت واعترف شفيق في تقريره انه كان مديراً لهذه الحادثة كما اعترف بذلك محمد شمس الدين ونجيب الهلباوي ويعقوب صبري

٣ - كان محمود اسماعيل ومحمود عايت اعضاء في الجمعية منذ سنة ٩١٥ بدليل ما جاء في تقرير شفيق المورخ ١١ به فيه ص ٣١ " تعرفت بمحمود اسماعيل سنة ١٩١٥ من محمود عايت وكان عضواً في الجمعية معه فدخل في شعبة محمود عايت " فقال من غريب اذا كانت الجمعية مدعو كن شفيق رئيسها ومحمود اسماعيل وكيلها كما قال عبد الحميد عايت ؟ ...

٤ - نفي شفيق الى مالطة بعد حادثة السلطان حسين في سنة ٩١٥ فوقفت الاعمال الاجرامية السياسية واقطعت دايرها

٥ - عاد شفيق منصور من مالطة في اكتوبر سنة ٩١٩ فعادت الجرائم السياسية معه ووقعت اول جريمة في ٢٣ نوفمبر سنة ٩١٩ اي بعد وصول شفيق بما يتوف عن شهر وهي قتل الكبر صمويل الضابط بالجيس الانجليزي وهي الجريمة الاولى الواردة في قائمة الاتهام

فكيف نفسر ان الجرائم لا تقع الا اذا كان شفيق منور موجوداً في مصر ؟ أليس معني ذلك انه هو الكل في الكل فيها فم يكن في حاجة الى لجنة رئيسية تعاونه بل الى منفذين من اصحابه القدماء يتفدون رغائبه وليس هذا مجرد استنتاج بل هو قرار صريح من احد شركائه السابقين اعني يعقوب صبري فقد جاء في تقريره ص

١١ س ما يأتي : ان لو لم يكن شفيق موجوداً على قيد الحياة بعد حادثة الورداني لما حصل ما حصل من الحوادث المريعة ولا فتر ولا ... في احد فانه كان ساعد الشيطان الايمن وكان همه الوحيد ان تقع الحوادث فيمصر بها وكان له تأثير عجيب على النفوس ولقد نقلت بعد ذلك الى الاسكندرية فلم البت فلاناً حتى حضر شفيق منصور كالشيطان الرحيم لتنظيم اعمال الجمعية ثم سافر شفيق الى امريكا وام العمل في مصر ونام في الاسكندرية ثم مضت مدة طويلة على ذلك حتى عاد شفيق من امريكا فجدد عهد الاعمال السرية تايماً واشترت شفيق في حادثة السلطان حسين سنة ١٩١٥ وفي منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ نقلت الى اسنا وبعد ذلك قامت حمدي بحركة من مصر قام بها شفيق منصور وهـ طفي حمدي بدعوى ان ارفع الانتفاخ معها في الاعمال السرية فاعتذرت « .

اليست هذه ابلغ شهادة على الدور الرئيسي الذي لعبه شفيق منصور فانه كلما عاد الى مصر سعى في تنظيم اعمال الجمعية ودعا اصداقائه القدماء للعودة معه الى العمل وذلك طلب من يعقوب صبري في سنة ١٩١٩ ان يعود الى العمل معه كما كان الامر في سنة ١٩١٥

ثم ان في شهادة يعقوب صبري داللاً آخر على ان الجمعية لم تكن مكونة في سنة ١٩١٩ قبل رجوع شفيق من الماطة كما ادعى في تقريره . فقد ادعى شفيق ان الجمعية كانت مكونة من الصوفاني ومصطفى حمدي وماهر والنراشي وانه وجد هذه الجمعية مكونة عند رجوعه غير ان هذا الزعم بغيره .

اولاً — ان الجرائم لم تبدأ الا بعد عودة شفيق .

ثانياً — ان المساعي لم تبذل من شفيق ومصطفى حمدي حول يعقوب صبري الا بعد عودة شفيق من الماطة مع انه لو كان مصطفى حمدي عضواً قبل حضور شفيق لبذل هذا المسعى مع يعقوب صبري من تلقاء نفسه لما بين الاثنان من رابطة

الصدقة الاكيدة

ثالثاً — ان شفيق الذي قام محرمة كبرى كجريمة السلطان حسين دون ان يكون معه ماهر والنقراشي وغيرهما لا يحتاج الى لجنة رئيسية لارتكاب الجرائم في سنة ١٩١٩ وهو معتاد على تنظيم العمل مع اصدقائه القدماء كما شهد بذلك يعقوب صبري في شهادته التي ذكرناها فيما سبق .

رابعاً — ان محمود اسماعيل ومحمود عنایت كانا معه في الجمعية منذ سنة ١٩١٥ فلا غرابة اذا رأينا محمود اسماعيل معه بعدئذ ومن اكر العالمين في الجمعية حتى دعاه عبد الحميد وكيلا لشفيق

حقاً ان التاريخ يعيد نفسه . شفيق منصور رئيس ومحمود اسماعيل . كل وعبد الفتاح وعبد الحميد عنایت اعتداء عاملون بعد وفاة اخيه محمود عنایت مما الداعي اذا الى لجنة رئيسية في سنة ١٩١٩ والجمعية الحالية لا تزال محتفظة بشكائها الذي كان لها في سنة ١٩١٥ مع هذا المارق البسيط وهو وجود عبد الفتاح وعبد الحميد بدل احيهما محمود المنوفي . والله المدم لم يدع شفيق ان ماهر والنقراشي كانا معه في سنة ٩١٥ ايضاً

بقيت لنا كلمة اخيرة في هذا الصدد بخمسة و ص دخول عبد الفتاح وعبد الحميد في الجمعية فشفيق ادعى انه علم بأنهما كانا يرتكبان مع بعض العمال ومنهم الحاج احمد حوادث الاعتداءات ضد الامجيز ولذلك كلف من اللجنة الرئيسية بالاتصال بهم والانصاف اليهم وهذه الحكاية التي اخذها حضرة مصطفى بك حنفي في مرافقته مكدونة من اولها الى اخرها باعترااف اولاد عنایت انفسهم وباتقرار النائب العام في مرافقته في قضية السرदार فقد سأل سعادة النائب العمومي في ص ٣٦ حرف به السؤال الاتي :

س - شفيق منصور يقول بانه لما عاد من مالطه انضم الى اللجنة الرئيسية التي

كانت مكونة في ذلك الوقت من بائع كتم ترتكبون حوادث الاعتداءات الفردية ضد الانجليز ولذلك كلف بالانضمام اليكم

ج - هذا غير صحيح بالمرة وهو الذي جرننا الى ارتكب الجرائم ثم انكر عبد الفتاح معرفته الحاج احمد تاناً . وقد ايد ذلك النائب العام في مرافعته في قضية السردار ص ٩ (لما عاد شفيق منصور من ماطه وعلم بوفاة احييم محمود عنایت حصر لتقديم واجب العزاء لتلك العائلة البائسة ونودد اليهم فتعروا بعاطفة نحوه والتجأوا اليه ليكون ولي امرهم فانهز شفيق هذه الفرصة حيث وحد في عبد الفتاح ذلك العصبي الحاد المزاج رجله اربي يعول عليه في تنفيذ مقاصده السيئة ورأى في عبد الحميد من الخنون والحق والاستحفاف بالحياة ما يضمن ان يكون له يده اليمنى الذئب بها يبطش وسلاحه اربي به يقتل فاخترهما للقتل وحرضهما على جرائم كثيرة »

يتبين من ذلك كذب شفيق الصريح وانقد كانت تكذبه هذا حكمة يرمي اليها فانه اراد ان يبعد عن نفسه مظنة التعريض على القتل وانه كان المنظم للجمعية والساعي الى ضم الاعضاء اليها ليعاونوه على اجرامه . وهذا الكذب يتفق مع اكدوبته الاصلية وهي انه لم يكن الا عضواً في لجنة رئيسية وانه دخل فيها كمتفوج . . . وانه كان تحت امره غيره الى آخر ما قاله من الاكاذيب

لم يبق اذن من ريب في ان شفيق هو الرئيس وهو المنظم للجمعية والساعي الى ضم الاعضاء اليها وان الجمعية التي ارتكبت الحوادث في سنة ١٩١٥ هي التي ارتكبت الحوادث في سنة ١٩١٩ وما تلاها مع بعض تعبير في الاعضاء المنفذين من طلبة وعمال وان الروح العاملة فيها هو شفيق منصور رئيس الجمعية ويساعده فيها محمود اسماعيل وكيلها ، هذا هو الاستنتاج الحتمي من تاريخ الجمعية وسنرى ان بقية الادلة ستؤدي هذا الاستنتاج لا يتبل محالاً للشك

الدليل الثالث

ظروف قضية السرदार : ثبت في تلك القضية ان جميع المتهمين كانوا يعرفون بعضهم البعض وكانوا يجتمعون معا ويتزعمون المهام لا واحداً او اثنين من العمال الذين كانت يتصل بهم ابراهيم موسى وكانوا مع ذلك معروفين لتفريق ولبعض الاعضاء ، فلما اعترف عبد الفتاح عايت في مبدأ الامر اعترف على نفسه وعلى اخيه وعلى شقيق منصور محمود سماعيل ومحمود راشد وكذلك على ابراهيم موسى وراغب حسن (من العمال) ثم قال (وكان حي عبد السيد هو الرسول بين الجمعية التي يرأسها شفيق وبين افراد الجماعة من العمال) ثم قال انه عرف بعض العمال بواسطة شفيق نفسه

يستنتج من ذلك انه لم يكن هناك نظام من الذي يدعيه شفيق في تقريره والذي يقضي ان يكون لكل عضو في اللجنة الرئيسية فرع او عضو آخر يعرفه ولا يعرف الاصل وهكذا الى آخر ما جاء في تقريره ، بل الثابت هنا على الضد من ذلك ان شفيق منصور ومحمود سماعيل وعبد الفتاح وعبد الحميد ومحمود راشد يعرفون بعضهم بعضا وهم جماعة واحدة ، كما يجتمعون مرة في مكتب شفيق منصور ومرة في منزل ايلاد عايت ، واحضوا في قضية السرदार معا وناقشوا فيها مراراً فهم هم الجمعية المدبرة : وكان الرسول بين الجمعية والعمال عبد الحميد عايت كما جاء في اقوال عبد الفتاح بل ثبت ان شفيق منصور الذي يقول عنه عبد الفتاح انه رئيس الجمعية كان يعرف العمال ايضاً المتهمين الى الجمعية وهم الذي عرف عبد الحميد بابراهيم موسى وقال له ان يثق به

الجمعية السرية هي اذن خليط من اصدقاء يرأسهم شفيق ومن عمال يعرفهم شفيق ، كما يعرفون منهم البعض ، واحد من ما وصفت به هذه الجمعية قول محمد

نعمي على ص ٥٦ حرم د ا ا حـ شله مع بعض قاتين هذان النظام المعقد الحفي الذي يثير اليه شفيق في اتر بره . . .

الدليل الرابع

شهادة عجد الحميد عنایت :

(وفيحة هام الشهادة وسادة المد الفاح عايت ومجود اسماعيل ان شفيق قال عنهم انهم يعرفون علاقة ماهر والتراي بالجمعية وبشفيق) : -

س - هلا تعرف ان هناك لجنة رئيسية - فبق احد اعضائها

ج - انا ما كنت اعرف ان هناك لجنة رئيسية الا من التحقيق وكل ما كنت

اعرفه ان اللجنة هي في ان شفيق رئيسها ثم قال لا يعرف ماهر والتراي - تراجع صفحة ٣١ حروف

والبح من ذلك واعطى في الدلالة ما ذله في ص ٣١ حروف س : ا اريد ان اقرر اننا لما كنا في السجن في انصر الانتهاء نال لم شفيق بانه سيقدم تقريراً واطلب منك ان توافني على كل م سيمكره لانه من مصلحة قفلة له طيب ولكن كان في نيبي ان لا اوافقه الا على ما اعرفه فقط وهو يدعي احيراً في حادثة السردار بانه لم يكن واقفاً على الحاشية مع مكره واقفاً عليه ثم خصوصاً في الاجتماع الذي حصل بهرنا ووالا لما حدثوا في وحلوا ما احدثه دي ولم يقل انتظروا لما استشير الغير ما سمعنا بشي منه في اي حادثة اما قوله اني اعرف ما يعرفه عن اعضاء الجمعية فقد ذكرت اسماء الـ . . . الذين اعرفهم وهم اعضاء الجمعية اما الاسماء الذين ذكرهم بانهم اعضاء الجمعية فلا اعرف . . . اعضاء كما لا اعرف عن هؤلاء الاشخاص شيئاً وجميع الحوادث التي حصلت وقعت من اعضاء جميعاً)

فهل هناك ايغ من هذا الكذب الفريخ لافوال شفيق الذي ادعي ان ماهر والنقراي كنا اعضاء معه في جمعية ريفية وان عد الحميد بحرف ذلك ؟ ١٠٠

وبلاحظ ان هذا التكذيب جاء من شخص محكوم عليه بالاعدام وكان له كل المصلحة ان يعترف على غيره عسى ان ينجو من الموت ، ولكنه قال في كل صراحة ان جميعتهم هي جميعتهم التي ارنكت جميع الحوادث وان شقيق لم يقل لهم في اية حادثة من الحوادث انه سيستشير العير ، وان اعضاء الجمعية هم الذين ذكرهم هو دون سواهم ولا يعرف ماهر او القرائشي .

وبواجهة شقيق لعبد الحميد قال عبد الحميد (انا قلت عنك لانك كنت موجود معنا واذا كنت اعرف شخصاً آخر كان معنا كنت قلت عنه)

وبلاحظ ايضا ان عبد الحميد عنایت صديق صدوق لشقيق حتى انه لما اعترف عند افتتاح عنایت على شقيق واضطر عبد الحميد لذلك ان يقرر الحقيقة بكي بكاء مراراً امام النائب العمومي كما جاء في ص ٩٣ حرف ب اذ قال وانا في الحقيقة الدكتور شقيق صعبان علي لاني عاشرته كثيراً ومن الصعب على نفسي ان اقول عليه ثم بكي (فهل من المعقول ان الشخص الذي يعترف على صديقه شقيق وهو يبكي بحجة عن الاعتراف ضد ماهر او القرائشي اللذين لا يعرفهما ولا صلة له بهما اذا كان كما يقول شقيق بعلم حقيقة انهما في الجمعية ، نظن ان هذا لا يقبله عقل .

الدليل الخامس

شهادة عبد الفتاح عنایت

لم يقتصر الامر على عبد الحميد فان عبد الفتاح عنایت الذي كان اول المترفين في قضية السردار - وابدي اعترف على اخيه نفسه لم يتهم ماهر او القرائشي لانه لا يريد ان يتهم الناس زوراً وطعناً ، وقد سأله معادة النائب العمومي بـ (ص ٣٥ حرف ي)

س - شقيق منصور قرر أخيراً انه عضو في لجنة رئيسية انتم تعرفون اعضاءها
ج - لا اعرف ذلك ثم يتلو ذلك ملحوظة المحقق (ذكرنا له اسماء الاشخاص

الذي ذكرهم شفيق في تقريره وافواله بانهم اعضاء الجمعية الرئيسية فقال اني اسمع عن هؤلاء الاشخاص، ولكني لا اعرفهم بصفة انهم اعضاء في جمعية سرية ثم اعاد عليه السؤال

س - هلا زلت مصراً على انك لا تعرف شيئاً عما قرره شفيق فيما يخص بأعضاء الجمعية الرئيسية وذكرنا له الاسماء مرة اخرى

ج - انا لا يمكن ان انهم شخصاً بدون ان اعرف حقيقته

وبلاحظ هنا ان عبد الفتاح وعبد الحميد كانا من اقرب الاصدقاء الى شفيق وكانا مطلعين على جميع اسرار الجمعية فدنا بلمان بمألة مصطفى حمدي ووفاته في حلوان وغير ذلك من شؤون الجمعية فلوان ماهر والقراشي كانا عضوين - في الجمعية لعرفا اولاد عنابت ذلك تمام المعرفة لان شفيق نفسه يقول ان اولاد عنابت ومحمود اسماعيل يعرفون اعضاء اللجنة الرئيسية وعلاقة شفيق بهم ولكن عند سؤال اولاد عنابت عن ذلك قرروا صراحة انهم لا يعرفون ماهر والقراشي كأعضاء ولا يمكنهم ان يتهموا ابرياء ولا يعرفون غير شفيق رئيساً للجمعية والجمعية هي التي اعترفوا عنها الى آخر ماجاء في افوالهم التي اشرنا اليها سابقاً والمهم هنا انه لو كان ماهر والقراشي حقيقة عضوين في الجمعية لما احجم عن ذكر ذلك عبد الحميد عنابت الذي اعترف على صديقه شفيق وهو يبكي ولا عبد الفتاح عنابت الذي اعترف على اخيه شفيقه ! خصوصاً وان ماهر والقراشي لا تربطهما باولاد عنابت اي صلة صداقة او معرفة

ولقد وصف عبد الفتاح كيف تكونت جمعيتهم في تقرير خاص قدمه الى النيابة بعد الحكم عليه بالاعدام وهذه مقدمته بالنص «هذه العصاة قامت باعمالها بنظام غريب واستمرت ثلاثة اعوام متواليه قائمة باعمال القتل السياسي ولما حضر الدكتور شفيق منصور من مالطه تعرف بنا واخذ يتردد على منزلنا واخيراً ترددت على مكتبه فعرفني بصديق له يدعي محمود اسماعيل ثم عرفني بعد ذلك بابراهيم موسى وكنا عادة نتكلم

في «وادي القتل حتى عرض عليّ احبباً محمود اسماعيل ان اكون واسطة انا واخي بينهم وبين ابراهيم موسى والعلل واحذ محمود اسماعيل يورد لنا السلاح ، ونعرفنا بعد ذلك بمحمود راشد ، محمد وصفي النجار واخذت العصابة تقوم باعمالها » تراجع تقريره بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٤ حرف ك

الدليل السادس

شهادة محمود سماعيل : ارعي شفيق انت محمود اسماعيل يعرف تكوين اللجنة الرئيسية واعضاءها ولما مثل محمود اسماعيل كان اذطر طبعاً ان ينكر اي علاقة له بالجمعية وفعلنا انكر ومات مصرّاً على انكاره ، ولكن المهم انه انكر معرفة ماهر والنقراشي بالمرّة بينما هو اعترف بمعرفته لبعض الاعضاء الآخرين الذين ذكرهم شفيق ضمن اللجنة الرئيسية ، فلو كانت محمود اسماعيل يعرفها حقاً ويعرف انهما عضوان في الجمعية كما يقول شفيق انما كان يعترف على الاقل بمعرفتهما كما اعترف بمعرفة غيرهم ممن اتهمهم شفيق ! ..

ومع ذلك فهو قال انه لا يعرف ماهر وانما يشوف القرامني من بعيد يعرف انه هو النقراشي وبمواجهة محمود اسماعيل بشفيق منصور قال له محمود اسماعيل انما حكم على بالاعدام ومفيش محل اذا كان حصل بيء كنت اقله واذا كنت عاوز تخلص نفسك ما يكونش بالكشيء ده) - تراجع ص ٢٨ حرف ي .

الدليل السابع

اقوال شفيق منصور نفسه

نعم ان شفيق منصور هو الذي قال بوجود اللجنة الرئيسية وان ماهر والنقراشي عضوان فيها ولكن شفيق منصور لا يكون شفيق منصور اذا لم يتناقض ، وقد اراد الله ان يتناقض وان تلمح الحقيقة خلال تناقضه هذا ، وهانحن نورد بعض اقواله التي تكذب دعواه .

(١) الاعتراف الاول : لما اعترف شفيق منصور لاول مرة باشتراكه في جريمة السردار (وكان ذلك في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥) كان من المعقول ان يعترف على شركائه في الحوادث القديمة بعد ان اعترف على نفسه وليس اعز على الانسان من نفسه . وفعلنا اعترف شفيق منصور بأسماء شركائه ولم يذكر شيئاً عن ماهر والنقراشي فقال بالحرف الواحد في ص ١٩٠ - حرف (ب)

(اما عن الحوادث السابقة فكان يشترك فيها اولاد عبايت عبد الحميد وعبد الفتاح ومحمود راشد وعبد العزيز على وابراهيم موسى ومحمد فهمي الذي كان يشترك معهم في بعض الاحيان وكان محمود اسماعيل هو الذي يساعده على ارتكاب الحوادث بالآراء وكانوا يخبروني عن بعض الحوادث والافراد الذين اشتركوا فيها ٤٠

(ب) اعتراف ١٤ ابريل سنة ١٩٢٥ قبل ذلك الاعتراف بيوم واحد اي في ١٣ ابريل قدم شفيق منصور تقريراً الى البوليس ومنه الى النيابة يقول فيه ان المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك واحمد بك ماهر وعبد الرحمن بك الراجحي ومصطفى افندي حمدي وشفيق منصور كانوا اعضاء اللجنة الرئيسية في سنة ١٩١٩ واستمروا في اعمالهم ضد الوزراء المتمردين وعدئذ انضم اليهم النقراشي بك وكان عبد الحليم البيلي بك على اتصال شفيق منصور . ان بعض الاعضاء مثل المرحوم الصوفاني بك والراجحي بك انقطعوا عن العمل بعدئذ الى آخر ما جاء بهذا التقرير . في يوم ١٤ ابريل دعاه سماعة اسائب العمومي ليحقق معه في ذلك التقرير ولكن بعد انتهاء التحقيق طُلب شفيق منصور الى المحقق ان يشتر (ان التقرير الذي قدمه بالامس بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٢٥ لا صحة له بالامة وانه كتبه للدفاع عن نفسه وللخلاص من موقف صعب وانه ذو شخصيات المسئول عن جميع الحوادث ولم يستشر احداً من الاشخاص الذين ذكرهم ولم يذكرهم شيئاً عنها لافلتها ولا بعدد ٠ وختم تقريره بقوله : وما كنت استشير الانفسي واشهد الله على ذلك وهذا قرار واعتراف

متي بذلك -

وقيمة هذا التقرير الكبرى قائمة في انه هو التقرير الوحيد الذي لم يكن للبوليس فرصة للتدخل فيه او التأثير عليه بل قدمه شفيق للنائب العمومي مباشرة من تلقاء نفسه وفي اثناء التحقيق ، وقد كانت هي المرة الاولى التي اجترأ فيها على اتهام الابرياء زوراً وظلماً فلم يحتمل تبكيت الضمير ولذلك كذب نفسه حالاً على اثر انتهاء التحقيق في اقواله الاولى وكان هذا الوازع النفساني اكبر دليل على كذبه اولا وصدقه اخيراً

ثم يلاحظ - وهذا من الاهمية بمكان ان شفيق منصور لما عدل عن اتهام غيره لم يرى نفسه ، بل اصر على اعترافه بالنسبة لنفسه فقال انه هو وحده المسؤول عن جميع الحوادث وان الآخرين ابرياء منها ، فلم يكن له اذن اي مصلحة في اكار التهمة بالذمة لغيره بل بالعكس فقد نتج عن ذلك ان المسؤولية كلها انحصرت فيه ، مما يدل على انه في اقراره لم يتوخ الا الحقيقة وانه قال الحق دون ان يحسب حساباً لنفسه مصغياً الى صوت ضميره الذي اجفل - وكانت هذه سقطته الاولى - من اتهام الابرياء . اما قول حضرة رئيس النيابة المترافع ان شفيق قدم هذا التقرير لما وجهت اليه التهمة فهذا القول غير مفهوم مطلقاً لان شفيق لم يرى نفسه عند توجيه التهمة اليه بل بالعكس فقد حصر كل التهمة في شخصه

(ج) الفروع : ادعى شفيق ان لكل عضو في اللجنة الرئيسية فرع ، ولما ثبتت جريمة السردار عليه وعلى شركائه لم ير مناصاً من الاعتراف بان (فروع هو الفسيه كان يشتغل في حوادث الاغتياال ، اما الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء فكان يشتغل فيها فروع اخرى وقد مضى عليها زمن طويل والبحث فيهما لا يجدي ! .. فلما سئل عن فروع ماهر والنقراشي قال انه لا يعرف لجنة ماهر ولا لجنة النقراشي (تراجع اعترافاته في ٢١ ما يو حرف ط

والواقع ان شفيق لم يكن يعرف لجان ماهر والنقراشي لانه لم يكن لهما لجان ولم يشتركا مطلقاً في حوادث الاغتيال : فذلك قرر في اعترافاته في ٢١ مايو انه لا يعرف فروع ماهر والنقراشي وان الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء قد مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدى ٠٠٠ ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي قال فيها مثل هذا القول فانه في تقريره السابق (تقرير ١٣ ابريل) قال (اني اقرر للحقيقة ولقول الحق اني لا اذكر ولا يمكنني ان اذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث) تراجع صفحة ٣ حرف ل

غير ان ذلك لم يكن ليرضي البوليس اذ انهم ارادوا شهوداً او تفاصيل دقيقة ضد ماهر والنقراشي ، فأجهد شفيق منصور خياله وكتب بعد الحكم عليه بالاعدام تقريراً مطولاً بتاريخ ٢٠ يونيو ، ذكر فيه اسماء عدد من الطلبة وغيرهم الذين كانوا متهمين او ذكرت اسماءهم في قضايا الاعتداء على الوزراء ، وخص بعضهم بـماهر والبعض الاخر بالنقراشي ٠٠٠ ناسياً انه قال فيما سبق انه لا يذكر ولا يمكنه ان يذكر تفصيل كل حادثة وانه لا يعرف لـماهر والنقراشي فروعا ، ولكن للضرورة احكام ولا بد من ذكر تفاصيل واسماء والا فيعاد التنفيذ قد اقترب ، غير ان سوء حظ شفيق قضى ان جميع الذين استشهد بهم كذبوه فاصبحت لجان ماهر والنقراشي مجرد حبر على ورق ! ٠٠٠ وقد كذبه فعلا كل من عبد الرحمن بك فهمي ص ٩١ ي ومحمد افندي شمس الدين ص ٣٦ وعبد الرحمن بك الرافي ، وعريان افندي يوسف ٩٢ وعبد القادر افندي شحاته والشيخ عبد ربه مفتاح وغيرهم

د- الاستشارة والتنفيذ : — ليس اكثر دلالة على كذب شفيق في دعواه ان ماهر والنقراشي اعضاء معه في لجنة رئيسية مما جاء في اقواله المتناقضة عن كيفية استشارة هؤلاء الاعضاء في جرائم الاغتيال خصوصاً في جريمة السردار فقد ادعى شفيق في اعترافات ٢١ مايو انه استشار احمد بك ماهر في جريمة

السردار موافق عليها ، اما القراي والامتدحس كامل الشيشيني لم يوافقوا واعترضوا بشدة مسأله سعادة النائب العمومي السوال الذي يتبادر الى الذهن مباشرة وهو (هل اخبرت القراي بأن ماهر موافق فاحاب لم اخبره !) تراجع صفحة ١٢ حرف ط

وان لنا ان نتساءل هنا : هل من المعقول ان جمعية اجرامية يقوم افرادها بأعمال خطيرة قد تعرضهم الى الموت السامع ترتكب جريمة خطيرة كجريمة السردار دون ان يتفق الاعضاء الرئيسيون فيهم و دون ان يجتمعوا على الاقل ليتشاوروا ، لو دون ان يعرف - على الاقل اقبال - كل عضو رأي زميله ! هذا بينما اللجنة الفرعية تجتمع ويتبادر الرئي بدل المرة مرات

غير ان الادعي من ذلك ان شفيق منصور قد احكم عليه في قضية السردار لم ير له مصلحة في انتهاء ماهر في قضية السردار اذ الحكم صدر ولا مرد له ، فعاد الى ذكر الحقيقة في تقريره الذي قدمه في ٣٠ يونيو (اسبوع بعد الحكم) وبرأ ماهر والقراي والشيشيني من الموافقة على قضية السردار

فاذا سلمنا جدلا انه استشارهم وانهم لم يوافقوا فكيف نفذت الجريمة ؟ كيف تجترى لجنة فرعية على ارتكاب جريمة لم يوافق عليها اعضاء اللجنة الرئيسية جميعهم اللهم الا شفيق الذي يدعى مع ذلك انه كان متردداً ٠٠٠ هل سمع احد بلجنة رئيسية مثل هذه ؟ كلا فان مثل هذه المدحة لا يمكن ان توجد الا في مخ محتبل كمثل ذلك المسكين شفيق

وقد يكون من المفيد هنا ان نستشهد بأقوال شفيق نفسه عن سلطة اللجنة الرئيسية وامرها فقد قال في ص ١٠ حرف ط (وفي هذا الظام يجب ان اخضع لكل الاوامر التي تصدر من اللجنة الرئيسية واني اكون كوسيط فقط اذقل الاخبار من تحت الى فوق ومن فوق الى تحت ولا اعطي فيها رأياً ذاتاً بل لا بد من القرار)

وقال في تقرير ٢٠ يونيو : وعلى كل حال آخذ رأي احمد ماهر والقراشي في كل شيء ، وكنت تحت امرهم لا يمكنني ان اتحرك اذ ادي رأياً او فكراً من غير الامر الذي يصدر لي منهما) وأين هذان من تلك اللجنة الوهمية التي كونها شفيق من ماهر والقراشي وغيرهما والتي ارتكبت جريمة السردار بالرغم منها وبدون موافقتها ؟ هل وجود مثل هذه اللجنة يقبله عقل ؟ ٠٠١

(هـ) القود : في كلام شفيق عن كيفية جمع القود ادلة لا ترد على ان ماهر والقراشي لم يكونا اعضاء في الجمعية وانه هو كان الكل في الكل ، فقد شهد محمد افندي نجيب اخلاوي (وهو من البوليس السري ومن شهود الاتبات ضد ماهر والقراشي) انه سمع من شفيق نفسه اقوالا لا يمكن ان تفسر الا بأن شفيقاً هو الكل في الكل في الجمعية ، قال نجيب اخلاوي في ص ٢٦ حرف ح (احترفي شفيق ان كل الحوادث كانت بتدبيراته وانه صرف عليها كل ايراده) ثم مثل (هل تظن ان شفيق منصور يقوم بالحرف على هذه الحوادث من جيبه الخاص) فأجاب (هو اخبرني بأنه لم يأخذ الا ألف ومائتين جيبه على جملة دفعات من عبد الرحمن بك فهمي والباقي يصرفه من جيبه الخاص : ومن ضمن المصاريف التي يقوم بها من جيبه الخاص امانة عائلة مصطفى حمدي وانه اراد ان يمساة لاهل مصطفى حمدي فلم يقبل احد »

تظن ان هذه الشهادة باطلة في انه لم تكن هناك لجنة رئيسية للصرف على الجمعية خصوصاً قول شفيق ان كل احداث كانت بتدبيراته وانه صرف عليها كل ايراده وبلا حظ ان يجب امدي اخلاوي ادى هذه الشهادة في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ اي بعد القبض على شفيق بزن وحير وقبل اعترافاته

ثم اعترف شفيق بعد ذلك ادعى دماوي باطلة من حيث القود وغيرها ولكنه ايد شهادة الملاءي من بيت لادري ، قال شفيق في اعترافه بتاريخ ٢١ مايو

صفحة ٨ حرف ل ما يأتي « ومرة عملنا اكتاب لعائلة مصطفى حمدي حيث دفع كل منا جزءاً وجمعنا لها مبلغ ٢٠٠ جنيه انا دفعت جزءاً من المبلغ وماهر دفع جزءاً ٦٠ او ٧٠ جنيه على ما نذكر والقراشي جزء بسيط والتبشيني ايضاً دفع ، وكل من ساعد في هذا الاكتاب ساعد بقصد اعانة عائلة فقيرة الا ان احمد ماهر فانه هو يعلم بان مصطفى حمدي قتل من انفجار قنبلة فيه لان الحادثة حصلت بحضوره »

وعندنا ان في هذا القول الذي جاء على لسان شفيق عفواً دليلاً على انه لم يكن هناك لجنة رئيسية كما يدعي هم اراد ان يتهم ماهر في مسألة مصطفى حمدي واتهمه فعلاً ، ولكنه في كلامه عن القراشي والتبشيني فلتت منه عبارة دلت على كذب اقواله بومتها ، اذ ليس من المعقول ان يكون القراشي والتبشيني من اعضاء اللجنة الرئيسية ويدفعان ما يدفعانه باعتباره اعانة لعائلة فقيرة : ولا يعلمان بمسألة مصطفى حمدي مع انه ثابت من التحقيق ان المسألة كانت معروفة لعضاء مثل عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح فضلا عن محمود اسماعيل وشفيق ؟

ولو ان القراشي والتبشيني كالحقيقة من اعضاء الجمعية اعرفا الامر قبل كل انسان بصفتها عضوين في اللجنة الرئيسية ، ونصاري القول ان شفيق منصور دل على كذبة بلسانه ، وهدم التهمة لابلنسبة للقراشي والتبشيني فقط بل بالنسبة لماهر ايضاً لانه جعله عضواً معهما في لجنة واحدة وفي درجة واحدة

و- اعضاء اللجنة الرئيسية : أما مقالته شفيق منصور في اعترافاته جميعها عن اعضاء تلك اللجنة الموهومة في لا يدخل في حصر ويكاد يكون من المستحيل تتبعه في اكاذيبه التي لا تستقر على حال من القلق ، وكانت امرأة صافية لنفسه المضطربة المزجة في اعترافه الاول في ٢٨ مارس عندما اعترف على نفسه لاول مرة في جريمة السردار قرر الحقيقة ايضاً بالنسبة للحوادث القديمة لم يذكر ان هناك لجنة رئيسية (ولو ان هناك شيئاً من ذلك لما أحجم عن الاعتراف على غيره بعد ان اعترف على

نفسه ابل ذكر الحقيقة كلها بأن قال ان الحوادث السابقة كان يدبرها محمود اسماعيل بالاشتراك مع أولاد عنایت ومحمود راشد وابراهيم موسى ومحمد فهمي

غير ان نفسيته كانت قد بدأت تنحط شيئاً فشيئاً وتكاثرت عليه عوامل الضعف من جهة الضغط والتعذيب من جهة أخرى حتى أصيب بالارق وبنوع من التخريف وكان يمزق هدومه ويكي ويتوهم أنهم سيمدمونه بصره على رأسه أو يربطه في عاود ويرجم بالحجارة الى آخر ما سئنه في حبه ، وقد نتج عن ذلك أنه كان يتناقض بين اعتراف واعتراف وبين تقرير وآخر بل كثيراً ما كان ينسي ما كتبه في تقريره عند ما يسأل فيه فيقرر في استجوابه ما يخالف اعترافه وهكذا

ولذلك بعد ان قرر في ٢٨ مارس أسماء شركائه الحقيقيين طلب في ٢ ابريل أن يقابل سعادة النائب العمومي خصيصاً فلما قابلته الساعة ٨ : ٣٠ مساءً قال — انه لا يزال يتردد في ذكر الاسماء ، ثم في ١٧ ابريل أظهر لبعثته على المكشوف فقال (قررت هذا القول — لانى لم أجد نتيجة تعود على من ذكر أسماء الدين اشتروا معي في الحوادث السابقة) ثم في ١١ ابريل قرر أمام قاضي المعارضة أن البوليس كان يسعى للتأثير عليه ويلازمه من الساعة ٨ صباحاً الى التاسعة مساءً وقرر المحامي عنه انه علم من شفيق انه قد اقترح عليه في سجنه مراراً اتهام أشخاص لالعلاقة لهم بهذه القضية

واحبوا بعد تردد ومساومة قدم تقريره في ١٣ ابريل . تنهما فيه عبد اللطيف بك الصوفاني وعبد الرحمن بك الراجعي واحمد بك ماهر ومصطفى افندي حمدي بأنهم كونوا فيما بينهم جمعية سرية غرضها الاول الاعتداء على الوزراء المصريين الذين يعملون ضد بلادهم ، وانه لما عاد من مالطة في اواخر سنة ١٩١٩ انضم اليهم ، وبعد انتهاء حوادث اغتيال الوزراء او حرقهم ولما تمت هذه الحال) كلف شفيق بالانصال بهيئة اخرى مكونة من اولاد عنایت والحاج احمد وبعض العمال (وقد كذبه اولاد عنایت وقالوا انه هو الذي جرم الى الاجرام ولا يعرفون غيره رئيساً

لجميعهم كما ذكرنا سابقاً)

ثم بعد ذلك انضم القراشي الى الجمعية (ومعنى ذلك طبعاً ان القراشي لم يشترك في حوادث الاعتداء على الوزراء المصريين وبعض الحوادث ضد الانكليز ولكننا سنرى انه في تقرير لاحق سيدعى شفيق غير ذلك)

ويقول شفيق ان القراشي انضم للجماعة ولكنه كان على بعد وصلته به وبماهر وكذلك عبد الحليم البيلي فقد كانت صلته بشفيق شخصياً واستمرت الجمعية تعمل الى ان انقطع الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك ابتداء من اول عهد البرلمان الاول

وفي ٣١ يولييه قدم شفيق آخر تقرير له (ولوانه افصح في اجله لما كانت هذا التقرير آخر تقاريره ١٠٠) برأ فيه سعد باشا والسعديين من جريمة السردار تبرئة تامة والتي مسئوليتها على خصوم سعد ، ثم قال (ان البيلي كان الواسطة بين نشأت ومحمود اسماعيل وكان في جمعية ماهر والقراشي الاولى) ولا نفهم معنى لهذه الصيغة الجديدة (جمعية ماهر والقراشي الجديدة اللهم الا ان جمعتهما المزعومة لم تكن على اي صلة بجمعية شفيق ومحمود اسماعيل ، وانه يشير الى الجمعية التي قال انه وجدها مؤلفة حين عودته من مالطه وان غرضها كان الاعتداء على الوزراء فاذا كان الامر كذلك فمثل ماهر والقراشي مثل المرحوم الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك وشراره بك وكان من الواجب ان لا ترفع الدعوى عليهما

هذا اذا سلمنا جدلاً بصحة اقواله ، ولكن من يتتبع جميع اقواله بما فيها من اعتراف وانكار وتبرئة واتهام لا يمكنه ان يشك في ان كل ما قاله عن وجود لجنة رئيسية قديمة او جديدة ان هو الا كذب يتلوه كذب للخلاص من الاعداء الذين كان المسكين فزعاه — كما جاء في بيان اسماعيل باشا صدقي (اراجع جدول اعترافات شفيق المرفق بهذا)

الدليل الثامن

اقوال المتهمين في القضايا القديمة

ثبت لدينا من اقوال شفيق منصور نفسه فضلاً عن اقوال المتهمين في قضية السردار انه ليس هناك لجنة رئيسية كما ادعى شفيق ؛ ومنفتقل الآن الى دليلنا الثامن على عدم وجود اللجنة وهو اقوال المتهمين في القضايا القديمة مثل محمد افندي شمس الدين ونجيب الهلباوي ويعقوب افندي صبري وغيرهم ، والكل مجمعون على ان شفيق منصور كان الروح العاملة والكل في الكل : (ص ٣٦ حرف ن)

فهرس العدد الثالث من السنه الثالثه

الموضوعات الحقوقية

- ١٨٣ في فلسفة العقوبات وقوانينها
١٩٢ القانون، الحق، العدالة
١٩٩ قداسة البابا : بحث في الحقوق الدولية
٢٠٦ الشريعة اليهودية
٢١٧ شرح صك الانتداب : سوريا ولبنان
٢٢٤ قانون التسجيل

الشرطة

- ٢٣١ نشأة الشرطة في بلاد المسلمين
٢٣٥ من معسكرات الميسو عورو مدير الامن العام السابق بباريس
في المحاكم

- ٢٤٤ المحاكم الدينية في فلسطين
٢٥٢ انتقام مظلومه او ماري روز فوكري
موضوعات شتى

- ٢٥٧ اللغة العربية في دواوين الحكومة

باب القرارات

- ٢٦٣ القرارات الصادر من محكمة التمييز في الآستانه
٢٧٠ قرارات محكمة الاستئناف العليا في القدس
٢٧٣ قرارات محكمة التمييز في لبنان الكبير

المرافعات

- ٢٧٦ مرافعة الادعاء العام : اكرم باه : امام محكمة الجنايات بمصر

درر الحكام

شرح مجلة الاحكام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخرى للؤلؤ وقعيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز ويباع في ادارة الحقوق يافا ومكتب المحامي فهمي بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بحيفا ومكتبة فلسطين النامية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .
فازف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تباع النسخة منه بستة قروش على رداءة الورق .
وقد قمنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بحيفا على ورق صقيل فجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرية وبطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين النامية في القدس .

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٣٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية
وخمسة عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
من افراد البوليس (بدرجة شاوليش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف
واما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
او الانكليزية او رويات)

الاعلانات . . تخابر بشأنها الادارة

بعض وكلاء المجلة

يا دمشق داود صديقي افندي المارديني صاحب مكتبة الاعتماد
في حلب : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية
في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني بمدرسة الامير كان
في طرابلس شام : الخواجه وليم صبحية صاحب مكتبة صبحية
في حمص : عبد السلام افندي السباعي صندوق البريد ٤٩
في دوما مخايل افندي خير
في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين
في بطرام الكورة لبنان : تقولا افندي الخوري مخايل مالك
في زحلة . يوسف افندي سابا
في قضاء البترون وما جاورها . الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي
البصرة وما جاورها من البلاد العراقية . حسين حسن افندي عبد الصمد
في بغداد . محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات
الديوانية - العراق . علي حيدر آل جبار وكيل الصحف والمجلات
في القدس . اسحق افندي الحسيني صندوق البريد ٢٧٠
الوكيل العام المتجول . صالح افندي الحسيني

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم الملفوف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق

من افراد البوايس (بدرجة شاوليش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف

واما ضمن تحرير موئن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية

او الانكليزية اوروپيات)

الاعلانات . . . تخابر بشأنها الادارة